الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

République Algérienne Démocratique Populaire.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique.

جامعة الجزائر -3-
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

Université Alger -3-
Faculté des Sciences Politiques et Relations Internationales

قسم العلاقات الدولية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

المستوى: ماستر 1

المقياس

محاضرات في السياسة الدفاعية المقارنة

إعداد: د بوازدية جمال

الأهمية والاهداف

أهمية وأهداف المقياس:

أولا: اهمية هذا المقياس هو تكوين رصيد معرفي حول الاليات المنتهجة لتحديث السياسات الدفاعية والإستراتيجيات العسكرية، وذلك من خلال إدراك المفاهيم والأبعاد وتحديد المتغيرات العالمية، الإقليمية والمحلية وكذا الإلمام بتأثيرها لمعرفة كيف توصلت الدول إلى أنسب أسلوب ملائم لتطوير سياستها الدفاعية (الاستراتيجية العسكرية المقترحة للقوات المسلحة) بالنظر إلى التطور الهائل في وسائل الصراع المسلح الذي سمح بامتلاك القوى الإقليمية لمنظومة عسكرية متطورة في جميع المجالات من جهة وحدوث العديد من المتغيرات العالمية والإقليمية التي كان لها تأثير على السياسة الدفاعية من جهة من جهة ثانية.

ثانيا: دراسة هذا المقياس هو إطلالة على الخبرات والمهارات المؤهلة في مجال العمل الاستراتيجي من خلال معرفة إمكانياتهم في توظيف الادوات والمنهجيات التحليلية والتطبيقية بفعالية لدعم إتخاذ القرار وصنع السياسة الدفاعية المثلى للحفاظ على امن الدولة في مواجهة التحديات والمخاطر الاستراتيجية.

ثالثا: من خلال هذا المقياس، يمكنكم الفهم المتعمق للمرتكزات الاستراتيجية للامن والدفاع، والالمام بالادوار الاساسية للمؤسسة العسكرية في توجيه سياسات الامن الوطني، فهم وإستيعاب مدى تاثير اساسيات الظواهر الدولية على العوامل السياسية والاقتصادية والدفاعية على القضايا الاستراتيجية، معرفة القوانين المتحكمة في العلاقات الدولية والحروب.

رابعا: كما يسمح هذا المقياس إلى معرفة المبادئ والنظريات والممارسات في مجالات الدراسات الاستراتيجية وتحليل المعلومات خاصة الاستخباراتية، كما يمكنكم من إمكانية الاستفادة من المصادر المفتوحة وغيرها للتعامل مع القضايا الاستراتيجية.

خامسا: التحصيل العلمي في هذا المقياس، يعتبر في حدي ذاته تطبيق في لعملية التحليل للمعلومات وتقييم المخاطر والاستشراف لها بما يمنع تهديدات على الامن الوطني.

سادسا: الجانب العملي في المقياس هو تجسيد فعال لما جاء من مقاربات ونظريات في الفكر الاستراتيجي وهذا ما يفند بدوره مقولة أن ما جاء على لسان قدماء الاستراتيجية ليس بعلم

المقدمة 8
تحديد المصطلحات..... 9
أهمية معرفة المصطلحات..... 10
-السياسة العامة 11
-الاستراتيجية الشاملة..... 11
-النظرية العسكرية..... 13
-السياسة العسكرية..... 14
المذهب العسكري 15
الاستراتيجية العسكرية 17
-السياسة الدفاعية 19
-الثورة في الشؤون العسكرية 19
-الجغرافيا العسكرية..... 20
العناصر العسكرية لتحليل الأرض 21
الاطار المفاهيمي للسياسة الدفاعية..... 24
-تعريف السياسة الدفاعية..... 25
-أسس السياسة الدفاعية للدولة 29
-خصائص السياسة الدفاعية للدولة 29

-مراحل صياغة السياسة الفاعية 30

مرتكزات السياسة الدفاعية (الاستعلام-الدفاع-الامن)..... 32

-أصل كلمة الدفاع:..... 33

تعريف الدفاع في القواميس: 34

-جدلية الامن والدفاع في القرار الاستراتيجي 36

-المبادئ الأساسية للدفاع 37

-المهام الاساسية للدفاع 37

-الدفاع والعقيدة العسكرية: 37

-اهمية المكون العسكري والمعلوماتي في الأزمات الدولية 38

-مدلول الحرب (الإستراتيجية في القرن العشرين) 41

التحليل الاستراتيجي لأهداف الحرب..... 42

العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الدفاعية..... 45

-اهمية البيئة الداخلية والخارجية في تحديد السياسة الدفاعية 49

مناهج دراسة السياسة الدفاعية..... 51

1-نموذج التفاعل السياسي:..... 53

2-نموذج المصالح الثلاثية 57

المستويات 58

المصلحة القومية 59

تقاطع المصالح..... 69
المسؤولية الدولية 70
-النموذج الديناميكي التفاعلي..... 72
العقيدة العسكرية..... 76
-الدفاع والعقيدة العسكرية: 76
-المبادئ الاساسية للعقيدة العسكرية..... 77
-ماهي العقيدة العسكرية 78
أنواع العقيدة العسكرية 80
-مصادر العقيدة..... 81
-أهمية العقيدة العسكرية 82
مكونات العقيدة العسكرية 83
أولاً: مكونات ذات طابع سياسي..... 83
ثانياً: مكونات ذات طابع عسكري..... 84
ثالثا: مكونات ذات طابع إقتصادي..... 84
-العناصر الأساسية للعقيدة العسكرية 84
-القيادة في المهام والسيطرة المفصلة: 84
-روح القتال: 85
-التفكر بمفهوم المناورة: 85

-مبادئ الحرب: 85
-العمليات المشتركة:..... 85
-المرونة والتطبيق العملي: 85
السياسة الدفاعية للقوى العظمى..... 87
-الولايات المتحدة الامريكية: 88
إستراتيجية التحول في الأولويات شعار المرحلة المقبلة..... 90
-روسيا الجديدة 93
-التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة 94
أهم معالم السياسة الدفاعية الروسية:..... 96
-أسس العقيدة العسكرية الروسية الجديدة 99
عقيدة الجيش الروسي..... 100
-جمهورية الصين الشعبية..... 102
التعاون الدولي في مجال الدفاع 108
استراتيجيات التعاون الأمنى 108
موقف القياده الصينيه 111
التهديدات التى تواجه الأمن الصينى..... 112
مقارنة الانفاق الدفاعى الصيني..... 114
بيع الأسلحة الصينية..... 115

تحديث المؤسسة العسكرية الصينية 116

السياسة الدفاعية للقوى المتوسطة والاقليمية..... 118

المقدمة

المقدمة

منذ 1648، تاريخ نشأة العلاقات الدولية وامام إستحالة بناء قواعد تعاونية توافقية في العديد من التحديات التي باتت تواجه العالم أصبحت البيئة الدولية لا يحكمها إلا منطق التنافس والصراع الذي فرض قيود على هذه الوحدات في تعاملها الخارجي أين أصبحت المصلحة الوطنية والقومية هي الرهان الدافع لإعادة التوازن من جديد عبر تفعيل **سياسات واستراتيجيات دفاعية جديدة.**

وإذا سلمنا أن الواقع الدولي متغير وفق محددات ومرتكزات القوة التي تحوزها الفواعل المؤثرة وترتبط بالنسق الدولي السائد في مرحلة زمنية معينة وما يتضمنه من عناصر ومحددات جديدة فهذا بدوره سوف يكون له إنعكاس إيجابي أو سلبي على واقع الدول الذي سوف يتوجه من الثبات إلى التغير في سياساته واستراتيجياته وتفاعلاته الدولية، الأمر الذي يطرح التساؤل حول أنماط ومحددات التغيير في السياسات التي تصيغها وتنتهجها الدول إزاء الآخر سواء الحليف أو المنافس أو التابع.

من هذا المنطلق، يتضح أن "البقاء للأقوى" كمبدأ قيمي إن لم نقل إحدى الأهداف الرئيسية والمهمة الذي ركز عليه المنظرين في الدراسات استراتيجية تحت عنوان "**موازين القوى والصراع في العلاقات الدولية**"، الذي اعتمدته الدول الكبرى في سياستها الدفاعية العليا منذ الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة وبعدها، أثبت أن **القوة الصلبة** لأصبحت الفاصل في تحديد وتأهيل الدولة في علاقتها مع العالم الخارجي، وهذا ما تسبب في في تهديد الوحدة والسلامة الإقليمية للعديد من الدول، بل وتتضمن في بعض الحالات اعتداء على السلم والامن الدوليين.

ومادامت الاوضاع الراهنة تشهد حالة من السيولة في التفاعلات[1]، سواء التعاونية أو الصراعية، التي إنتهت إلى العجز على إرساء قواعد فعلية لمواجهة العديد من الازمات المتفاقمة حول العالم، وصدق في ذلك المنظر والاستراتيجي **ولتر ليبرمان عندما قال "الدولة ستكون أمينة عندما لا تكون مضطرة للتضحية بمصالحها المشروعة بتجنب الحرب، وتكون قادرة على المحافظة على مصالحها بالحرب**[2]

[1] حسب **صمويل هنتقتون**، فإن المستوى الجيوسياسي للنظام الدولي أصبح مؤسس على نظام هجين ومركب بشكل غريب فالانماط التقليدية للتفاعلات الدولية (الاحادية، الثنائية والتعددية القطبية)، لم تعد تجسد واقع السياسة الدولية حيص اصبحت البنية تتشكل من نظام احادي متعدد الاقطاب (قوى عظمى تقابلها قوى رئيسية).

[2] عبد المنعم عدلى، "سياسة الدفاع ، دراسة في صنع القرار"، دار الهدى للنشر والتوزيع القاهرة مضر، الطبعة الاولى 2005، ص 11

تحديد المصطلحات

مقدمة:

المتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم، خلقت نوع من العلاقات المتصارعة والمعقدة بين الدول كما فرضت قيود على هذه الوحدات في تعاملها الخارجي والداخلي مما يحتم على القادة التعامل مع هذه التفاعلات وفق سياسة عامة وجهتها المحافظة على البقاء النسبي وإثبات قدراتها للتأقلم على الوضع من أجل أمنها القومي.

البقاء للأقوى هي إحدى الأهداف الرئيسية إن لم نقل المهمة التي اهتم بها المنظرين في الدراسات استراتيجية تحت عنوان "موازين القوى والصراع في العلاقات الدولية"، واعتمدته الدول الكبرى في سياستها الدفاعية العليا منذ الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة وبعدها، ومنذ ذلك الحين أصبح مرتكز القوة هو الفاصل في تحديد وتأهيل الدولة في علاقتها مع العالم الخارجي، وصدق المنظر والاستراتيجي **ولتر ليبرمان عندما قال "الدولة ستكون أمينة عندما لا تكون مضطرة للتضحية بمصالحها المشروعة بتجنب الحرب، وتكون قادرة على المحافظة على مصالحها بالحرب**[1]

أهمية معرفة المصطلحات

تعتبر هذه الخطوة بمثابة الكلمة المفتاحية التي تأهل الدارس نفسيا وتعطيه المقدرة لكسب معارف جديدة حول مادة أو مقياس يعتبر بمثابة العالم الخارجي لمخزونه الفكري، خاصة إذا تعلق الامر بمواضع إستراتيجية كانت لوقت ما حكرا على مؤسسات معينة وتدريسها الان على مستوى الجامعة أنشأ جسرا للتواصل في ميدان البحث العلمي نجاحه مرهون بالجدية والعزيمة التي سيوفرها طلبة الماستر ومن سبقوهم إلى هذا الاختيار وإن كان صعب فهو سهل المنال، فقوام الدولة والسلطة يتحدد بثلاث عناصر جسدتهم أسطورة يابانية قديمة "السيف – الجوهرة – المرأة" يقابل في أدبيات اللغة الحديثة للعلوم السياسية " **السيف هو القوة، الجوهرة هو الثروة والمرأة هي العلم والمعرفة**، وحسب المفكر الامريكي **الفين توفلر** "فإن المعرفة لها اهمية لن تضاهيها فيها المصدرين الاخرين، لانها هي المصدر وهي من تستطيع مضاعفتهم".

[1] عبد المنعم عدلى، "سياسة الدفاع ، دراسة في صنع القرار"، دار الهدى للنشر والتوزيع القاهرة مضر، الطبعة الاولى 2005، ص 11

من هذه المصطلحات نذكر ما يلي:-السياسة العامة-الاستراتيجية الشاملة-النظرية العسكرية-السياسة العسكرية-المذهب العسكري-الاستراتيجية العسكرية-السياسة الدفاعية-الثورة في الشؤون العسكرية-الجغرافيا العسكرية.

-<u>السياسة العامة</u>

فالسياسة العليا للدولة تعتبر بمثابة القرار الاستراتيجي الذي يجسد مجمل المبادرات الوطنية التي تم الاتفاق عليها في المجالات الحيوية والحساسة للدولة المدنية منها والعسكرية، وتحمل في طياتها مجمل التوجهات والقرارات المتضمنة رصد كل الموارد البشرية والمالية وتسخير كل الوسائل لتنفيذها وفق الاهداف المسطرة، كما تتضمن مجموعة سياسات اللاحقة والمكملة كالسياسات الاستثمارية والسياسات العلوم والتكنولوجيا التي تهدف من خلالها الدولة لتنويع مصادر التمويل والانتاج والاستعداد لدخول عالم المنافسة، **عالم لا يرحم الضعفاء .**

وإن كان الامن الداخلي والدفاع الخارجي (حماية المصالح الحيوية وضمان المستقبل) هم جوهر هذه السياسة، فإن التوجهات الجديدة في النظام العالمي الجديد فرضت على الدول في تسطير سياستها العليا التوافق والمتطلبات العالمية التي يتصدرها الاستثمار في الإنسان وفي العلم والتكنولوجيات الحديثة، فالفكر الإنساني ومواهبه وطاقاته وقدراته العلمية هي من يقود البلد إلى بر الامان في مسيرته التنموية الداخلية أو تموقعه الخارجي.

كما تعتمد الدولة في تطبيق سياستها العليا على فعالية المؤسسات الحكومية التي يستوجب فيها معيار توحيد الجهود والعمل كرجل واحد وترسيخ ثقافة الواجب الوطني والاحترافية لتحويل هذه السياسة إلى واقع ملموس (المصلحة العليا للبلاد ومكتسباتها) خلال الفترة المحددة .

-<u>الاستراتيجية الشاملة</u>

المتفحص للموسوعة البريطانية سيجد أن الإستراتيجية الشاملة هي فن استخدام كل وسائل الأمم لتحقيق أهداف الحرب والسلام، وبالتالي فإن هذا التعريف جسد البعد الشمولي في التوافق الحاصل بين بين الوسائل والغايات ذات الأبعاد المزدوجة في الحرب والسلم.

أما الموسوعة الأمريكية فتعرف الإستراتيجية الشاملة بأنها فن وعلم يدور حول استخدام القوة الشاملة بظروف مختلفة للتحكم بالخصم بوسائل مختلفة، الملاحظ في هذا التعريف يغلب عليه البعد العدواني وذلك

بإخضاع الخصم والتحكم في سلوكه وإن كان الواقع يطرح فكرة أنه ليس كل الفاعلين الدوليين خصوم وليست علاقات الأمم مع بعضها علاقات صراع.

أما من من وجهة نظر الاستراتيجيين العسكريين من أمثال ليدل هارت ، فإن الإستراتيجية الشاملة هي تنسيق وتوجيه كل موارد الدولة وإمكانياتها للحصول على الغرض السياسي للدولة، الذي يمثل الهدف السياسي القومي المسطر. فالشمولية في هذا التعريف لا تضع حدود لوسائل وموارد الدولة **(استخدام شامل)** المستخدمة لتحقيق هدف السياسة القومية، **(أهداف الإستراتيجية الشاملة=أهداف سياسية بحته)**.

بعاب على هذا التعريف حسب الكثير من الباحثين في المجال، أن وقع الخلط من خلال هذا التعريف بين الإستراتيجية السياسية والإستراتيجية الشاملة، كما لا يمكن لاي دولة أن لا توازي كفة للموارد المتاحة ومن غير المنطقي أن تسخر الإستراتيجية كل موارد الدولة لتحقيق هدف سياسي وتستغني باقي الأهداف (الاقتصادية، العسكرية، الثقافية).

في حين يرى منظرين أخرون من أمثال **رؤول كاستيه** "**أن الإستراتيجية الشاملة هي فن السيطرة على المجموع الكلي لقوى الأمة في السلم وفي الحرب**"، وبهذا تكون الإستراتيجية بقسميها السلمي والحربي قد سخرت كل موارد وقوى الدولة تصب في خدمتها.

يعاب كذلك على هذا التعريف، أن مصطلح السيطرة يهدف في دلالته إلى الضغط والابقاء على الوضع الراهن أي يأخذ منحنى ثبوتي **(ساكن)** في حين إن الإستراتيجية في نهجها تعتمد الديناميكية **(الحركية)** في توظيف واستثمار الموارد المتاحة لخدمة الأهداف المسطرة.

من الباحثين العرب الذين أصابوا نوع ما في التعريف الاستراتيجية الشاملة، نجد **حسن مطاوع** إستراتيجي عسكري الذي يعرفها على انها الاستغلال الكامل للقوى السياسية والاقتصادية والنفسية والعسكرية للدولة في السلم والحرب لتحقيق الأهداف التي تضمن سلامتها وأمنها

أما **الدكتور خليل السامرائي**، فيعرفها على أنها خطة شاملة تنطوي على فن استخدام الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف فدلالة الخطة الشاملة ضمن الإطار النظر تشمل الوسائل لتحقيق الأهداف قبل تطبيقها على ارض الواقع.

من خلال هذه التعاريف، يمكننا الخروج بالتعريف التالي " الاستغلال الامثل وبطرق فنية ومدروسة لقوى الدولة المتعددة في اوقات السلم والحرب لتحقيق أهداف السلم والأمن للدولة كغاية نهائية

ومن هذا المنطلق بمكننا معرفة مدى أهمية المسألة البحثية ودورها في رسم الآفاق المستقبلية للدول، وهو ما دفع بالدولة الجزائرية إلى فكرة إنشاء سنة 1984 "**المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة**" الذي ترمي مهامه الاساسية الكشف عن العوامل ذات التأثير الحاصل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة، قصد فهمها وتفسيرها من خلال القيام بتحاليل ودراسات لكل مسألة استراتيجية حيوية ذات الصلة بسيرورة التحولات الوطنية والدولية بالتنسيق والتشاور مع مختلف القطاعات والهيئات المعنية[1]

-النظرية العسكرية

هي مجموعة الأنظمة، والمفاهيم والقيم، المستقاة من العقيدة العسكرية للدولة التي تضبط وتوجه سلوك العسكري في عمله، كما تحدد له الاليات والأساليب(الخطط العسكرية وبرامجها) الواجب إنتهاجها لتحقيق الأهداف والسياسات المرسومة في السياسة الدفاعية للدولة، إذا فهي تقوم بتحليل شامل لجميع جوانب الحرب، وأنماطها وهيكلها الداخلي، والعلاقات المتبادلة بين مكوناتها أو عناصرها المختلفة. كما أنها تجسد العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع وفيما بين المجتمعات، تلك العلاقات التي قد تخلق صراعا وتؤدي إلى الحرب، كما تقوم بشرح كيفية إجراء وكسب الحرب، أو كيفية استخدام للقوة لمنع اندلاع الحرب.

فإعداد المكون البشري في مؤسسة الجيش سواء تعلق الامر بالتدريب الجسمي أو كيفية إستعمال الاسلحة أو العمل الميداني في وقت السلم أو الحرب، يتوقف على مرونة وفعالية الانظمة للتجاوب مع المرحلة وعلى مدى قابليتها من طرف المتربصين الذين يمثلون إحدى فئات المجتمع الذي تتغذى من فلسفته العقيدة العسكرية، فنجاح هذه الخطوات، يعطى أكثر من فرصة للقيادات العسكرية لتطوير الجوانب التكتيكية، الوسائل المادية والتكوينية من أجل جاهزية أكثر للعسكري حتى يتسنى له القيام بواجبه الوطني ضمن المنظومة العسكرية العامة للمجتمع.

[1] وضمن مسعى وطني شامل ومندمج، هدفه توضيح مختلف الآليات التي من شأنها المساعدة على التنبؤ بالأحداث واستباقها وبالتالي تهيئة الجو المناسب لمواجهتها والتكفل بها مع تشجيع كل المبادرات الرامية الى الحفاظ على المصلحة الوطنية وتعزيزها، جاء في أحكام المرسوم الرئاسي رقم 93-39 المعدل والمتمم والذي يضبط مهام هذا المعهد ويحدد تنظيمه وعمله، أضافة مهام أخرى " 1-يتولى القيام بإجراء الدراسات المستقبلية التي تخص المجتمع الجزائري، فضلا عن إعداد الدراسات والقيام بالأبحاث التي من شأنها المساهمة في تطوير المحيط الداخلي للدولة الجزائرية وترقية علاقاتها مع المجتمع الدولي من خلال العمل على تحليل الاستراتيجيات الوطنية ومختلف السياسات المنبثقة عنها.2- كما يتولى المعهد أيضا التفكير في المسائل المتعلقة بالعلاقات الدولية والدفاع والأمن على المستويين الوطني والدولي، مع التركيز بالدرجة الأولى على التأثيرات المترتبة عنها في تحديد عناصر السياسية الداخلية والخارجية للدولة.

للإشارة، فإن عامل الاهداف والمجالات تسبب في تباين النظريات العسكرية، فالنظريات العامة للحرب تتعامل مع مختلف الحروب كنموذج واحد بغض النظر عن الغرض من الحرب أو حجمها، بينما هناك نظريات عسكرية تركز على أنواع محددة من الأعمال العدائية واستخدام القوة العسكرية في مواجهتها كالتمرد، ومكافحة التمرد، ومكافحة الإرهاب، ودعم السياسة الخارجية، وعمليات السلام. ونظريات كل من الحرب البرية والبحرية والجوية تهدف إلى شرح طبيعة، وصفة، وخصائص، الحرب في كل وسط مادي من الأوساط المذكورة. أما **نظريات الفن العسكري، النظريات الاستراتيجية، نظريات الحرب التشغيلية** (أو الفن التشغيلي)، **ونظريات التكتيكات** فهي تركز على شرح، وتعاقب، وطرائق، وتخطيط، وإعداد وتنفيذ الإجراءات الرامية إلى تحقيق الأهداف العسكرية. وكل من هذه النظريات تصف أيضا الهيكل الداخلي والعلاقات المتبادلة لعناصر الحرب في المجالات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين عليها أن تصف إطارا استراتيجيا أو تشغيليا أكبر. وقد أكد كلاوزفيتز بأن لكل عصر نوعه الخاص من الحروب وغالباً ماتظهر نظرية جديدة للحرب كنتيجة لمزيج من التغيرات الجذرية في البيئة الأمنية الدولية، والدبلوماسية، والسياسة الداخلية، والإيديولوجيا، والاقتصاد، والتقدم الثوري في التكنولوجيا. فقد طُورت على سبيل المثال نظرية جديدة للحرب في أعقاب كل من الثورة الفرنسية والحروب النابوليونية، والحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية .

-السياسة العسكرية

يعود أصل مصطلح السياسة العسكرية إلى الإنجليزية وهو مرتبط بالفكر السياسي والعسكري معاً، وله ارتباط أيضا بمدى تغير العلاقات الدولية وما ينتج عنها من صراعات على مختلف نطاقات المجتمع الدولي. فهو مفهوم ثنائي التركيب، ومعاصر التكوين.

فلو تم البحث في المخزون المعرفي للعلوم السياسية عن هذا المصطلح لا يمكن إيجاده مع أنه مفهوم يرتبط أساساً ببعض النظم السياسية الموجودة في المجتمع الدولي المقترنة بالقوة العسكرية، ويمكن تفسير ذلك أن العلوم السياسية لم تضع الأسس النظرية لدراسة علم مستقل يطلق عليه علم السياسة العسكرية المرتبط بوجود القوة العسكرية، ومادامت هذه القوة غير ثابتة عكس باقي موضوعات علم السياسة (الدستور، التنشئة السياسية، المشاركة السياسية،...إلخ)، هذا معناه أن القوة العسكرية والعلاقات الدولية لا يتمتعا بطابع الثبات فهم دائما عرضه للتغير المفاجئ تبعاً للتغير الدائم في الوسائل العسكرية.

فموضوع السياسة العسكرية يأخذ اهتمام العلوم السياسية والعلوم العسكرية في الوقت الراهن من خلال منظور سياسة الدفاع وبالتالي فهي تهدف إلى رسم وتطوير كافة الوسائل الكفيلة بتأمين الحفاظ على السيادة

الوطنية، ويتم تخطيط سياسة الدفاع وفقا لإرادة الحكام التي تحاول مواجهة كل خطر يهدد الدولة ومصالحها الحيوية.

السياسة العسكرية ترتبط بالنطاقات الوطنية والإقليمية والعالمية لأن معاييرها تنبع من اندماج الفكر السياسي مع الفكر العسكري، وأيضا نتيجة اندماج الاستراتيجيات السياسية المتخصصة مع الاستراتيجية العسكرية والتي ينتج عنها الاستراتيجية القومية،

المذهب العسكري

لغويا، فيقول **ابن منظور**"المذهب أي المعتقد الذي يذهب إليه، ويذهب فلان لذهبه أي لمذهبه الذي يذهب فيه"، ويقال ذهب فلان مذهباً حسنا، أما إصطلاحا، فتستخدم كلمة «مذهب» في فهمه الشائع حول المنهج المستعمل لفهم تعاليم معينة، وقد وردت في علوم شتى "علم الفقه، أصول الفقه، علم الأخلاق، الجيولوجيا، علم الموسيقى وغيرها".

أما على صعيد العلم العسكري فقد انتشرت خلال الحرب العالمية الثانية، وتصاغ أحكام المذهب العسكري من قبل القيادة السياسية والعسكرية للدولة إستناداً إلى تحليل موضوعي للظروف والموقف السياسي **(طبيعة الأهداف السياسية للدولة في الحرب)** والعسكري **(المسائل العسكرية المبنية على أحكام الوجه السياسي)** في المنطقة المحيطة بالدولة المعنية، وبالأعداء المحتملين أو بالأحرى مصدر التهديد، وبإمكانيات ونوايا وأساليب عمل العدو المحتمل، وبشكل أساسي تحليل إمكانيات الدولة الاقتصادية والعسكرية واستناداً لذلك تتحدد الأهداف السياسية التي تتوخاها الدولة من خوض الحرب.والأحكام الأساسية للمذهب العسكري تنبثق من السياسة الداخليه والخارجية للدولة، فلا بد من وجود جملة فالمذهب العسكري إذا يشمل تصور مجموع وجهات النظر والأفكار المعتمدة من قبل الدولة والقوات المسلحة في مرحلة تاريخية محدودة، والمتعلقة بطبيعة الحرب المحتملة وطرائق خوضها، وتدابير إعداد القوات والبلاد لتلك الحرب.

فمضمون المذهب العسكري للدولة تعتمد عليه الاستراتيجية العسكرية في دراستها وبحثها في الوسائل المتعلقة بالحرب (بناء القوات المسلحة ومتطلباتها، التداعيات الراهنة والإمكانات المادية والمعنوية للبلاد)لدرجة أن الاستراتيجيين الروس قبيل إنهيار الاتحاد السوفياتي كانوا يعتبرون **إن الاستراتيجية العسكرية هي ابنة المذهب العسكري.**

فالاستراتيجية العسكرية لا تكتفي في بحثها لإيجاد أفضل الحلول للمسائل التي يطرحها المذهب العسكري، بل يجب عليها من خلال التطبيقات المنفذة والنتائج المتوصل إليها توجيه أو التاثير على المذهب العسكري لتعديل، تصحيح أو إضافة النتائج المتوصل إليها كأحكام رسمية، ومن الامثلة يمكن ذكر بعض المصطلحات التي كانت لها تطبيقات في الميدان من طرف حلف الناتو (المعركة الحديثة المشتركة، العملية جو–أرضية، تدمير الاحتياطات الثانية المعادية)، او تلك التي وضفتها الولايات المتحدة الامريكية (الحرب الوقائية، الحرب الإستباقية).

المذاهب العسكرية الغربية: تقوم على اساس أن الحرب ليست قتالاً بين العقائد أو المذاهب بقدر ما هي قتال من أجل تحقيق أهداف تخضع لظروف واتجاهات معينة. أي أن معتنقي هذه النظرية الغربية يضعون المصالح الحيوية للغرب فوق المبادئ الأخرى، ولو أنهم يلمحون في بعض الأحيان إلى فكرة الدفاع عن الحضارة الغربية والديمقراطيات المعاصرة المطعمة بالأفكار والأخلاقيات المسيحية، وينادون حالياً بشعارات الدفاع عن حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب وفرض سياسة النظام العالمي الجديد. ويجسد هذه المذاهب الطرح الامريكي المبني على تامين المصالح وذلك من خلال اعتماد ه على استراتيجية "الانتقام الجماعي" بعد امتلاك الأسلحة، ثم انتقل إلى استراتيجية "التجاوب المرن" عام 1961، وبعد ذلك (الردالمرن) ثم الترويج لإستراتيجية "الردع الحقيقي" عام 1971، ومن ثماستراتيجية "القوة الوحيدة" بعد إحتلال العراق.

كما يفرق المعسكر الغربي بينالمذهب العسكري التي يسمي فن العمليات أو **الاستراتيجية الصغرى**، في حين أن الاستراتيجية العسكرية نظرا لشموليتها فتسمى **الاستراتيجية العليا أو الكبرى**، لان المهم هو الفعالية الميدانية (الرد الشامل) وليس التوجه الايديولوجي.

المذاهب العسكرية الشرقية: كان القادة السوفيات قبل 1991، يشترطون لبناء مذهب عسكري فعال، الاجابة على مجموعة من الاسئلة: من هو العدو الذي ستحاربه الدولة في الحرب المقبلة؟، ما هي طبيعة الحرب التي ستشترك فيها البلاد والقوات المسلحة؟، ما هي أهدافهما ومشكلاتهما في هذه الحرب؟، ما هي القوات المسلحة الضرورية لحل المشاكل المطروحة؟، كيف يمكن أن يتم الإعداد للحرب؟، بأية وسيلة سوف تُدار هذه الحرب، أما حاليا وبعد تقييم مشهد التغيرات الجذرية والتحولات التي طالت جميع مؤسسات الدولة ومن ضمنها المؤسسة العسكرية، أقرت سلطة روسيا الفيديرالية رسميا مذهباً عسكرياً، موجه للحيلولة دون وقوع الحروب والنزاعات المسلحة (أولوية الطرائق السياسية والدبلوماسية)، وإعداد البلاد للدفاع وتنظيم الأعمال المضادة لتهديدات الأمن العسكريواستخدام القوات المسلحة وغيرها من أنواع القوات الأخرى، من أجل الدفاع

عن المصالح الحيوية الروسية وحمايتها، ويشمل هذا المذهب جملة من الاسئلة مشابها في المضمون لما كانت عليه روسيا قبل 1991.

المذهب العسكري الإسرائيلي: ما يميزه عن غيره من المذاهب العسكرية الأخرى تبنيهلتعاليم الدين اليهودي فيما يتعلق بشئون القتال والأمور المعنوية، ويلقن أفراد الجيش الإسرائيلي المعادي دروس التاريخ العسكري لليهود جنباً إلى جنب مع الدروس الحربية المستقاة من التاريخ العسكري العالمي الجديد والقديم. كما يدرس اليهود باهتمام بالغ باستراتيجيات الحرب والدروس العسكرية المستفادة منها من خلال تدريس الحرب العالمية الأولى، الثانية، الحروب العربية الإسرائيلية (1948، 1967، 1973، 1982).

ومن المفاهيم الواردة في المذهب الاسرائيلي، نذكر العدوانية، العنف، نقل الحرب إلى أرضالخصم، وحتمية الحرب، لأن الحرب في نظر إسرائيل هي الحالة الطبيعية، والسلم (وسيلة وليس غاية) فهو فترة مؤقتة تستثمر من أجل التحضير لعدوان جديد والاستعداد للحرب، في حين يبقى العرب يأملون في سلم لم يتحقق في غياب مذهب عسكري واضح.

الاستراتيجية العسكرية

الاستراتيجية العسكرية "هي فن توزيع مختلف الوسائط العسكرية والاستراتيجية واستخدامها لتحقيق هدف لسياسة" إذ أن الاستراتيجية لا تعتمد على حركات الجيوش فحسب ولكنها تعتمد على نتائج هذه الحركات، فالاستراتيجية المعاصرة، في جوهرها، علاقة بين الوسائط والأغراض، كما تعتبر عملية تكييف للوسائل المتاحة والموارد والإمكانات البشرية والمادية والمعنوية واستخدامها لبلوغ الأهداف المرسومة، فتحديد المناهج والأدوات على ضوء رؤية مستقبلية يجعلها تاريخيا عملية تكاملية بين الماضي، الحاضر والمستقبل.

وإن كان هذا المفهوم مقتصرا على الحرب، إلا انه بعد الحرب العالمية الثانية أستخدم الشق الاول منه **(الاستراتيجية)** إستخداماً واسعاً من قبل الباحثين والمتخصصين في شتى العلوم خصوصا العسكرية والسياسية، وتوجد الان في بعض الجامعات الغربية معاهد متخصصة لدراسات أو الابحاث الاستراتيجية، وتتجلى اهمية الاستراتيجية العسكرية في توظيف كل أنظمة نظام المعارف العلمية (نظريات العلوم الاجتماعية والرياضية والعسكرية) لتفسير قوانين الحرب (كصراع مسلح من أجل مصالح طبقية محددة)، دراسة خبرة الحرب والموقفين السياسي والعسكري والإمكانات الاقتصادية والمعنوية للبلاد، نوع وسائل الصراع الحديثة ووجهة نظر العدو

المحتمل في شروط وطبيعة الحرب المقبلة، وطرق إعدادها وخوضها، أسس التأمين المادي والفني (اللوجستي)، قيادة الحرب والقوات المسلحة[1].

فكل هذه المجالات الحساسة تمثل ميادين للنشاط العملي (فن قيادة الصراع المسلح في ظروف تاريخية معينة) للقيادة العسكرية السياسية العليا، والقيادة العامة وهيئات الأركان العليا، والذي يتصل بفن تحضير البلاد والقوات المسلحة للحرب.

كما تحتل الاستراتيجية العسكرية مكان الصدارة في كل من العلم العسكري وفن الحرب بآن واحد، فهي التي تحدد مهام الصراع المسلح ووسائطه الحربية لفن العمليات وهذا الأخير أي فن العمليات يُحدد بدوره مهام التكتيك ووسائطه القتالية، والتكتيك كما نعرف يهتم بنظريات تحضير المعركة وتطبيقاته معاً.

فالنظريات الاستراتيجية العسكرية عبارة عن الجزء الرئيسي من العلم العسكري (علم الحرب)، وهي تبحث في القوانين المميزة للصراع المسلح الحديث، أما التنفيذ العملي للمهام الاستراتيجية في ضوء قواعد نظريات الاستراتيجية العسكرية ونصائحها فينتمي إلى فن الحرب، ولهذا تعتبر الاستراتيجية العسكرية أيضاً أحد الأقسام الأساسية لفن الحرب. وعلى هذا يقسم فن الحرب الحديث إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: الفن الاستراتيجي، الفن العملياتي، فن التكتيك (التعبئة).

وكل قسم من أقسام فن الحرب يرتبط بالقسم الأعلى مستوى منه بصورة عضوية ويؤثر في مساره . هنا لا بد من التنويه أن ظهور الأسلحة الصاروخية والنووية أدى إلى حدوث تغيير جذري على التصورات السابقة عن طبيعة الحرب، لأن الحرب الصاروخية النووية الحديثة استناداً إلى قدرتها التدميرية الفائقة ومجالاتها الواسعة وحركيتها المميزة، لا يمكن أن تقارن مطلقاً مع أية حرب سابقة. فقد ازدادت رقعة الحرب الحديثة اتساعاً. كما أن المدى في وسائط إيصال القذائف النووية غير المحدود تقريباً، يعطي الحرب المعاصرة اتساعاً غير محدود، بحيث يلغي جميع الحدود بين الجبهات ويبدل مفهوم مسرح الأعمال الحربية.

إنا لاستراتيجية العسكرية في شروط الحرب العالمية الحديثة هي استراتيجية الضربات الصاروخية النووية العميقة المشتركة مع إعمال جميع أنواع القوات المسلحة بغية التأثير على العدو بآن واحد وعلى مقدراته الاقتصادية وقواته المسلحة وتدميرها في كامل عمق أراضيه من أجل تحقيق غايات الحرب في مهل قصيرة.

[1] **اللواء الطيار الركن عبد اللرحمان حسن الشهري، "تطور العقائد والاستراتيجيات العسكرية"**

-السياسة الدفاعية

سياسة الدفاع: هي مجموع الاجراءات والتدابير التي تتخذ في إطار السياسة العامة للدولة للتعامل مع المحيط الخارجي كل ما تعلق الامر بالجانب الامني (لضمان الحفاظ على السيادة الوطنية) ولمواجهة الاعمال التي من شأنها المساس بالأمن والاستقرار الداخلي (وطأة المصاعب المفروضة)، كما تتضمن الاستراتيجية المنتهجة والظروف التي تفوض فيها المؤسسة العسكرية للقيام بمهمة الدفاع، ونظرا لحساسية هذه المهمة فإن المسؤول الاول والاخير على السياسة الدفاعية هو صانع القرار (**رئيس الجمهورية**) الذي يستطيع إستثناء تفويض مهامه العسكرية إلى ضابط في المؤسسة العسكرية ويسمى في صلب المهمة (**وزير الدفاع الوطني**).

من أهم العناصر التي تتضمنها السياسة الدفاعية، **إستراتيجية الدفاع الوطني** و"كيفية تُفوَيّض الجيش، كما تحدد سياسة الدفاع الوطني الموقف الإستراتيجي يحدد بدورهالعقيدة العسكرية والكيفية المنتهجة فيما يتعلق بأي تهديدات محتملة، ولبلوغ هذه الاهداف، فإن الاستراتيجيون أثناء وضع مشروع السياسة الدفاعية، يعتمدون قبل كل شيء على تحليل المعلومات الاستخبارية المتحصل عليها في موضوع ما، ليتم بعد ذلك تعريف مجموعة من المعايير (المجال العسكري، الأمن القومي، التحالفات الدفاعية، الاستعداد القتالي، التكنولوجيا العسكرية، والتنظيم العسكري للجيش واستخدامها) التي ستوظف أثناء التنفيذ العملياتي للسياسة.

وضع السياسة الدفاعية يتم في إطار القرارات التنظيمية الهامة المتخذة بما في ذلك، تحديد الأولويات والبدائل المختلفة مثل المكون البشري (الكفاءة المهنية والتدريب والتوظيف والتغير الاجتماعي في الجيش والقوات الدائمة وقوات الاحتياط العسكرية والتجنيد الإجباري)، الاستعداد القتالي والتنظيم العسكري والعلاقات السياسية والعسكرية) ودور القوات المسلحة القوات المسلحة والقيادة والمراقبة والاستخبارات العسكرية ومكافحة التجسس والدبلوماسية الدفاعية والقدرة على الدفاع، البرامج والوسائل التكنولوجية أولويات الميزانية...إلخ بالإظافة إلى الجوانب الإدارية والتنفيذية لتحقيق أهداف وغايات عسكرية واضحة.

-الثورة في الشؤون العسكرية

الفكرة الأساسية التي ينطلق منها مفهومالثورة في الشؤون العسكرية هي أن الحرب في العصر الحديث أصبحت تدار بشكل مغاير لسابقتها سواء من ناحية الطرق، آليات العملأو بطبيعتها، خاصة في ظل ظهور وسائل تكنولوجية وتقنيات (ثورة المعلومات) جد متطورة تسمح ببناء جيوش لها قدرات كبيرة لمواجهة أي طارئ باقل تكلفة زمانية، مادية وبشرية.

فالتحكم في التقنية في جميع المجالات التي لها علاقة بالمؤسسة العسكرية يفرض على صناع القرار المدنيين أوالعسكريين إدخال تغيرات مذهبية وعملياتية على العقيدة العسكرية أو كم يسميه الأميرال "Owens"**تظام الأنظمة**" للدلالة على أن كل القطاعات الحساسة السياسة منها والإستراتيجية في الدول الكبرى لم تسلم هذه التحولات الجديدة.

أما تداول هذا المفهوم في ادبيات الدراسات فقد بدأ مع المنظرين في الولايات المتحدة الأميركية، الذين توصلوا في بحثهم عن أصول الثورة في الشؤون العسكرية (**RMA**)، إلى القول أن هذا المفهوم حديث النشأة، فقد تم تداوله في بداية الامر الاستراتيجيين في الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة (**إزمة الصواريخ**) وتطورت دراستهم إلى فتح سنة 1980 حوارا حول "**الطرق التكتيكية الجديدة**، أو **الثورة التكتيكية**"، ثم جاء الدور على الولايات المتحدة الامريكية التي بدأت التطبيق الفعلي للثورة في الشؤون العسكريةفي سنوات التسعينات، بعد Andrew w. Marshall، أن الثورة العميقة التي نتجت عن التجديدات التقنية سيكون لها نتائج مذهبيةكبيرة من جهة والافصاح سنة 1992 عن فحوى التقرير السرى الذي تضمن أهمية هذا المصطلح مما يوحي أن العسكريين الامريكيين توجهوا إلى توظيف هذا المصطلح في جميع وحدات الجيش، من اجل بناء مذهب جديد.

-الجغرافيا العسكرية

تمثل الجغرافيا العسكرية تلك المجالات الحيوية أو المناطق الاستراتيجية (مجال عالمي، مسرح العمليات، ساحة المعركة) التي يتم تحديدها بناء على ما تتضمنه طبيعة ومهام المؤسسة العسكرية (فن إدارة العمليات، خطط تعبوية) ترسم وفق نهج (فن) عسكري والذي يمكن قراءته من خلال مضامين الفروع الثلاثة الاتية:

1-تحليل الأرض:يستخدم تحليل الأرض لتحديد أثر الظواهر الطبيعية والاصطناعية لمنطقة عمليات على عمليات عسكرية تعبوية، ويشمل حساب الظواهر الطبيعية كمعالم سطح الأرض والتضاريس وأنماط التصريف المائي والحياة النباتية وحياة الحيوان والحشرات ، ومواد سطح الأرض ، ويدخل في الحسبان منجزات الإنسان كالمباني والطرق والسكك الحديدية والمطارات والسدود وخطوط الأنابيب وفلاحة الأرض. كما يمكن أن يشمل تحليل الأرض الطقس والمناخويعنى تحليل الأرض بتوجيه المهمة، كما تعرّف منطقة العمليات طبقا للمهمة، وستختلف أهمية معالم سطح الأرض تبعا لطبيعة المهمة، وللتل والنهر على سبيل المثال أهمية مختلفة إن كانت المهمة دفاعية وليست هجومية.

العناصر العسكرية لتحليل الأرض

-**الموانع** : وهي معالم الأرض التي تبطئ أو تحد من سرعة حركة القوات الصديقة أو المعادية .

-**ساحات الرمي:** دور منطقة ما في تسهيل أوإعاقة النيران المباشرة بوساطة أسلحة تنطلق مقذوفاتها أفقيا.

-**المراقبة:** وهي قدرة منطقة ما على السماح أو منع مراقبة المنطقة من قبل العدو بالمشاهدة البصرية أو بالمستشعرات.

-**التخفية:** دور منطقة ما في تسهيل تجنب المراقبة من قبل العدو.

-**الغطاء** : ما توفره منطقة ما من حماية أمام صواريخ وأسلحة النيران المباشرة للعدو.

-**طرق المواصلات:** وتشمل الطرق بأنواعها لحركة الأفراد والآليات.

2-تحليل المسرح والجيوبولتيك: إن تحليل المسرح أو تحليل استراتيجية المنطقة هو تطبيق للجغرافيا العسكرية على مستوى فن إدارة العمليات، ويستخدم تحليل المسرح لوصف الأثر الواقع على العمليات العسكرية لخصائص مسرح حرب حقيقي أو محتمل ، وتحليل المسرح بخلاف تحليل الأرض يشمل بني البشر في حسابه والاعتبارات الطبيعية والبشرية (الاصطناعية) في مسرح العمليات، وتدعو أنماط الأنشطة البشرية والمؤلفة من مدن ومناطق زراعية ورق وسكك حديد ومطارات إلى الاهتمام مثلها في ذلك مثل معالم سطح الأرض، ونظام التصريف المائي والنبات الطبيعي والمناخ . اختلاف آخر أيضا في الحجم أو الدرجة بين تحليل المسرح وتحليل الأرض، إذ يدخل في تحليل المسرح في الحسبان كامل منطقة العمليات في حين إن لتحليل الأرض حدودا يتوقف عندها، بل وله وجهات نظر خاصة بالمكان، إذ يعتبر النهر في نظر قائد فرقة عائقا أو مانعا سواء من حيث عبوره أو الدفاع عنه، أما بالنسبة لقائد المسرح فإن النهر ما هو إلا جزء من شبكة تصريف مائي وكمؤشر على مواقع دفاعية أو طريقا للاقتراب إن المبادئ واحدة ، ويكاد يكون تأثير النهر واحدا أو متشابها، لكن الحجم أو الدرجة مختلفان .

الجيوبوليتيكا: يطلق على تطبيق الجغرافيا العسكرية على المستوى العالمي global أوالاستراتيجي اسم الجيوبولتيك. ويشمل الاعتبارات السياسية والدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية تؤدي إلى فهم أو مدخل استراتيجي كامل.

تعنى الجيوبولتيك بالقوة النسبية بين الأمم والتحالفات، وتشمل اعتبارات للقوة الوطنية: السكان والصناعة والتجارة والوضع المالي والاستقرار الداخلي والموارد والإرادة الوطنية وكذلك القوات العسكرية.

إن جوهر الجيوبولتيك هو اعتبار عناصر حجم وشكل وخصائص أمة ما مقارنة مع أمة أخرى، وقد دوّن التاريخ أمثلة عديدة على أهمية الموقع location والأرض terrain وتدخل الجيوبولتيك في الإعتبار التوتر القائم بين الدول البحرية القوية والدول الداخلية الحبيسة . وقدّم ألفرد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan فكرة القوة البحرية.

3-الجغرافيا العسكرية الموضوعية: تغطي الجغرافيا العسكرية الموضوعية ظواهر جغرافية خاصة ومعروفة على نطاق واسع، والتطبيقات الرئيسة للجغرافيا العسكرية الموضوعية هي :

1.الدراسات البيئية environmental studies : الدراسات البيئية من مناخ ونبات طبيعي وحيوان هي دراسات هامة في توفير المعدات الصحيحة، والتدريب السليم للقوات المسلحة لتكون قادرة على العمل في بقاع مختلفة من العالم، لأن القوات العاملة في المناطق القطبية تتطلب تدريبا وتوفيرا لمعدات خاصة بما يختلف عن القوات التي ستعمل في صحاري العروض الدنيا (الصحارى الحارة). إن نوعا كهذا من الجغرافيا العسكرية الموضوعية يستخدم ويُعمل به في الدراسات وأعمال التطوير وبمعدات جديدة وملابس ولوازم تم تطويرها .

2.الجيولوجيا العسكرية military geology : الجيولوجيا علم يتعامل مع طبيعة التكوينات الصخرية تحت سطح الأرض. وتقدم الجيولوجيا العسكرية أسسا قوية لإقامة المنشئات الخاصة بالحماية من المتفجرات التقليدية والنووية. كما يستخدم هذا العلم لتحديد مصادر وموارد المياه، كما التعامل أحيانا مع هذا العلم بمعزل عن الجغرافيا العسكرية .

3.الجيوديزيا geodesy : هي علم قياسات الكرة الأرضية والذي يتيح التحديد الدقيق لنقاط على سطح الأرض. وقد كانت أعمال المساحة والجيوديزيا على نطاق صغير أمرا هاما في العمليات العسكرية منذ إدخال التلغراف الميداني، والذي أتاح السيطرة على النار غير المباشرة indirect – fire للمدفعية. وأدى دخول الأسلحة النووية والصواريخ بعيدة المدى إلى زيادة أهمية معرفة الموقع بالتحديد لأي أهداف محتملة.

4.**الطوبوغرافيا العسكرية military topography** : قصد بالطوبوغرافيا أصلا دراسة أثر معالم سطح الأرض على العمليات العسكرية ، ولكن يُقصد بالطوبوغرافيا الآن صناعة الخارطة وعلى وجه الخصوص

قراءتها. والخرائط الطوبوغرافية هي تمثيل لمساحة من سطح الأرض ، وعادة ما تكون أرضا يابسة ، وتحوي سبلا تبين الارتفاع أو التضاريس . إن التضاريس هي الفرق بين النقاط المرتفعة والنقاط المنخفضة لمعالم سطح الأرض في المنطقة، وتظهر التضاريس على الخرائط الطوبوغرافية بوساطة خطوط الكنتورالمناسيبcontour lines التي تصل بين النقاط المتساوية قي الارتفاع، وبوساطة التدرج بالألوان والتظليل أو بالهاشور hachure marks وذلك بقد إظهار الجبال وأي معالم أخرى لسطح الأرض

5.علم الخرائط cartography : هو علم صناعة الخرائط بما فيها الخرائط الطوبوغرافية والخرائط الجوية aerial charts والخرائط البحرية naval charts . وتمثل الخرائط الجوية سطح الأرض أو البحر، وتظهر بوضوح المعالم الأرضية والمعلومات المساعدة على الطيران والملاحة الجوية والمطارات. كما تمثل خرائط الملاحة البحرية المناطق المائية من بحار ومحيطات والمناطق الساحلية، وأعماق الماء في مناطق السواحل والأخطار ومساعدات الملاحة.

الاطار المفاهيمي للسياسة الدفاعية

مقدمة

لقد أصبحت القضايا الأمنية في القرن الحادي والعشرين ذات أهمية قصوى لدى كل من الباحثين وصنّاع القرار في الدول، ولم يقتصر الاهتمام بقضايا الأمن المفهوم التقليدي له وهو أمن الدول من الاعتداء الخارجي المسلّح، بل تجاوزه إلى مفاهيم ومستويات متعددة كأمن المجتمع وأمن الفرد أو أمن البيئة وسلامتها.

ان منطق استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية ماتزال اللاعب الأساسي في التأثير على مجرى التفاعلات السياسية الدولية رغم إنتهاء الحروب الكلاسيكية (الحرب العالمية الأولى والثانية) والحديثة (الحرب الباردة).

فمقولة كلاوزفيتز الشهيرة أن: "**الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى**" ما زالت صالحة لكل زمان ومكان، ما دامت القوى النافذة مستمرة في خلق الظروف لعدم أستقرار المجتمع الدولي، الأمر الذي يحتّم على الأمم التي تروم البقاء والاستمرار والتنمية والازدهار أن تهتّم ببناء دفاعاتها الوطنية وقواتها العسكرية حتى تضمن حصولها على معادلة الوقاية والدفاع.

من هنا، إعتبر الكثير من المفكرين أن الدفاع أضحى قضية جماعية، وهو بذلك اكثر تعقيداً، لان قضية الدفاع تهم الافراد ويريدونه مجتمعين، لذا يصعب تحديد ما ندافع عنه اذا أمكن، وعما يهمنا ان ننقذه في جميع الاحوال (**اذا اردنا الدفاع عن هذا الأمر، فأنه ينبغي لنا اولاً ان ندافع عن ذاك الشيء**) او (**اذا كنا لا نستطيع الدفاع عن ذلك الامر فلندافع على الاقل عن هذا الشيء**)، وبهذا، فانه لا يكفي ان نقوم بتعداد ما لهذه الاشياء من مدخلات ومخرجات، فلا بوجد على صعيد التصورات والمفاهيم افكار بإستطاعتها أن تألف بين هذه الاشياء، مثل مصطلح (الثورة) او (الوطن).

-تعريف السياسة الدفاعية

السياسة الدفاعية هي العملية التي تتم بواسطتها تحضير القوات للدفاع عن البلاد وفق روية أو منظور إستراتيجي الذي يحمل تصورا شاملا حول مسرح المعركة والعمليات المحتملة لمواجهة قوات العدو من اجل تحضير القوات الكافية للانتشار في المواقع المناسبة، ولتحقيق ذلك يوظف الإستراتيجي عددا من الاعتبارات والعناصر التي تستغل أو يتم تفاديها في العملية الدفاعية، (الجغرافيا، الموارد، طبيعة العدو، مصادر التهديد التقليدية وغير التقليدية، الفعلية والمحتملة، القدرات المتاحة، والمصالح الحيوية) المراد حمايتها أو الدفاع عنها.

-**السياسة الدفاعية في معناها الاستراتيجي:** تمثل الجزء الأهم في سياسة الدولة العامة حول مسائل الدفاع أو بالأحرى هي التصورات الإستراتيجية حول المحافظة على أمن واستقرار الدولة والمجتمع عبر المستويات المختلفة التي تمتد من المستوى الوطني إلى أكثرها عمقا في الجوار الإقليمي، على افتراض أن التطورات الأمنية المتلاحقة مددت مسافات الاستقرار من الداخل الوطني إلى دول الجوار، خاصة في تلك الدول التي تعاني من هشاشة أمنية وبنائية، وتصدر المخاطر نحو العمق الإستراتيجي المولد للاستقرار والأمن للدولة.

في هذا الاطار، يجب التفرقة بين **العمق الإستراتيجي الوطني والعمق الإستراتيجي الإقليمي**، والسياسة الدفاعية للدولة معنية بالنوعين، حتى ولو تعطى الأولوية للنوع الأول ويشكل قلب السياسة الدفاعية، إلا أن لا معنى أن يكون الاستقرار الأمني والوجود الآمن للدولة ما لم يكن مرهونا بالنوع الثاني الذي يضم الجوار القريب[1]، وإذا كان أنصار نظرية مركب الأمن الإقليمي حددوا جوهر الأمن في العلاقة الثنائية بين دولتين محوريتين في منطقة معينة، فإن المفهوم الجديد لسياسة الدفاع يقتضي طرح مفهوم "**الأمن المتفاعل عبر الإقليم**".

أما في بعدها الإستراتيجي فإن السياسة الدفاعية تعتبر الحصن المنيع للدولة لتأمين نفسها ضد المخاطر المتعددة الخواص والمحافظ على كيانها "متحدا ومتفاعلا وقادرا" على التأثير الإستراتيجي في الاتجاهات المختلفة، بحيث تشكل كتلة من العناصر السياسية، العسكرية، الدبلوماسية، الثقافية، الأمنية، الأخلاقية والجيو-إقليمية.

بهذا المعنى تتخطى السياسة الدفاعية المعنى التقليدي للحدود الجغرافية وأدوات التأثير السياسي، لتتمدد بشكل طردي مع تمدد الخريطة الجيو-إستراتيجية لمصادر التهديد وعوامل الاستقرار، والتي ليس بالضرورة أن تكون منبثقة فقط من الحدود الوطنية للإقليم، وإنما تشمل الفضاء الإستراتيجي للجوار الإقليمي، إذ لا يمكن للقيادة استيفاء شروط السياسة الدفاعية بهذه المعاني بدون اخذ مجموعة من العناصر في الحسبان كسياسة عامة للدولة.

-**في معناها العملياتي**، فإن السياسة الدفاعية تتضمن أفكار التحضير القتالي المستمر وجاهزية القتال للحرب في كل الأوقات وتحت كل الظروف، ويختص بذلك الهياكل التابعة لقيادة الأركان التي تتولى عمليات

[1]في مفهوم **"مركب الأمن الإقليمي" لخص باري بوزان وأوول ويفر** أفكارهم الأمنية بالقول "ان أمن إحدى الدول يكون مرتبطا بشكل أساسي بأمن دولة أخرى.

التدريب، التجهيز والتخطيط الدفاعي من أجل كل قطاعات القوات للتفاعل القتالي المتزامن على عدد من مسارح العمليات، التي هي عادة محددة في خمس مسارح قتالية: **المسرح الجوي، البري، البحري، الفضائي، والسيبراني.** لكن هذا المعنى هو جد محدود في بيان المعنى الرئيسي لسياسة الدفاع، أو بالأحرى ذو مضمون تقني يتلخص في قدرات الاشتباك زمن الحرب وطريقة إدارة القتال مع قوات العدو.

-بالنسبة لأصحاب **نظرية إدارة الحرب** فإن جوهر السياسة الدفاعية في الانتظار وتفادي الهجوم، ويعني ذلك اتخاذ كل الإجراءات المطلوبة في التحضير لساعة قدوم المهاجم والاشتباك معه، ومن ثم إستراتيجية المدافع محددة في الدفاع عن المنطقة أو الحدود التي يتموقع فيها، وليس هناك مهمة للمدافع إلا "انتظار المهاجم ليأتيه داخل حدوده، وحال بدء الهجوم، فأية أنشطة وأية تحركات تعرضية تقريبا يقوم بها المدافع وقتها لن تلغي مفهوم الدفاع، فقد تم إرساء ميزته الهامة وفائدته الأساسية في الانتظار".

بهذا المعنى، يتألف مفهوم الدفاع من عنصرين أساسيين: الانتظار والأعمال القتالية عند قدوم المهاجم، بالنسبة للانتظار الإستراتيجي يجب توفر التخطيط الدفاعي، تحضير جاهزية القوات المسلحة ومعداتها، نظم الاستخبارات والاستطلاع والمراقبة، وتحضير مسرح القتال، وهنا تظهر إستراتيجية المدافع صارمة أو جامدة بحيث يقبع في موقع معين وينتظر قدوم المهاجم، وإنما يمكنه البحث في الخيارات المثلى لهزيمة المعتدي دون أن يلغي ذلك جوهر مفهوم الدفاع، أما الأعمال القتالية فتتضمن كل الأنشطة التي يتم مباشرتها أثناء المواجهة فيجب ان تتفاعل المرونة والحركية بشكل متطور مع ظروف بيئة الدفاع.

في مسألة "الانتظار"، إقترح كلاوزفيتز مجموعة خيارات تساعد المدافع للبحث وتقييّم مخرجات كل واحدة على حدة:

أ-يتحدد الخيار الأول في إمكانية القيام بمهاجمة العدو لحظة اجتياحه لمسرح العمليات الدفاعية، لأن عادة تكون قواته مكشوفة وغير مهيأة للدفاع عن نفسها، ضمن هذا الخيار يكون للمباغتة قيمة كبيرة في عطب قوات العدو وخلخلة خط هجومها.

ب-الخيار الثاني هو قيام المدافع بالانتشار في منطقة قريبة من الحدود للتحصن فيها وانتظار عبور العدو للحدود لمهاجمته، ولهذا الخيار ميزة منع توغل قوات العدو في العمق الإستراتيجي للبلاد وحرمانه من السيطرة على بعض المدن الحيوية أو موارد حيوية يستعين بها في تعزيز إمداداته.

ج–الخيار الثالث يتمثل في إمكانية الانتظار حتى يتأكد من نية العدو وبدئه للهجوم فعلا وليس مجرد ظهوره أو حشد قواته على الحدود، على اعتبار أنه يُحتمل أن يكون استعرض العدو لقواته هو مجرد جزء من إستراتيجية الردع وليس القيام فعلا بالهجوم على خصمه.

د–الخيار الرابع يتحدد في اتخاذ قرار الانسحاب إلى مواضع داخل البلاد واستدراج قوات العدو إلى العمق الإستراتيجي من أجل إنهاكها وتمديد خطوط إمداداته، حتى يوقف تقدمه أو تنهار معنويات جنوده نتيجة لنقص الإمدادات، ومن ثم يسهل الانقضاض عليها وتدميرها.

ضمن هذه الخيارات، تقوم القيادة بتقييم قدراتها الدفاعية وإمكانياتها القتالية، وتبني خيار معين للدفاع، بالطبع هناك خيارات أخرى مثل الهجوم على العدو قبل أن يستكمل استعداداته، إذا تم التأكد من نيته العدائية أو التعاون مع الحلفاء لمحاصرته ومنع حصوله على الموارد الحيوية من الخارج.

من خلال ما تقدم يتضح أن السياسة الدفاعية هي السياسة التي تتعامل بها الدولة مع المسائل الامنية **(الازمات والتهديدات المفروضة من الجهات الخارجية المعادية العدوانية والاضطرابات الداخلية)**. من خلال المكونات العملياتية وعلى رأسها مؤسسة الجيش، للحفاظ على السيادة الوطنية واستقرار وسلامة الحدود الوطنية. ويتعلق الامر في بدايته بصنع القرار[1] المتضمن إستراتيجية الدفاع الوطني وكيفية تحقيقها، كما تضم مجمل التدابير والاجراءات والخيارات المتاحة التي تأخذها الحكومة على عاتقها للتعامل مع تلك التهديدات، من أهم القرارات السياسة الدفاعية "**كيف ومتى تفوَّض** القوات المسلحة **مهمة تحقيق السياسة الدفاعية**".

أما العامل الاساسي الذي تعتمد عليه السياسة الدفاعية في تحديدها للتهديدات المعادية والعدوانية هي **المعلومات الاستخبارية**، والتي بفضلها يمكن معرفة القدرات الواجب توفرها في المجال العسكري (الاستعداد القتالي، التنظيم العسكري للقوات المسلحة من التجهيزات، المعدات...إلخ)، كما يمكن من خلالها تحديد أولويات الأمن الوطني من الناحية الداخلية في المجالات السياسية، الإقتصادية والامنية والامن القومي من الناحية الخارجية في مجالات التعاون والتحالفات الدفاعية.

إذا تحديد السياسة الدفاعية يتم بناءً على تحليل المعلومات الاستخبارية لمجموع الازمات لتقييم مدى خطورة التهديدات، الامكانيات المتوفرة في المجال العسكري، الأمن الوطني، التحالفات الدفاعية، الاستعداد

[1] **صانع القرار** في العديد من الانظمة السياسية هو **رئيس الدولة** الذي يشغل **منصب القائد الاعلى للقوات المسلحة** في حين أن هناك وحدات سياسية تقوم بتعيين وزير للدفاع الوطني على أن يكون المسؤول عسكري برتبة سامية أو مسؤول مدني من الكفاءات الوطنية.

القتالي، التنظيم العسكري للقوات، وبعد ذلك يتم إتخاذ مجموع التدابير الرامية الى صنع القرار وتحديد الأهداف الإستراتيجية.

-أسس السياسة الدفاعية للدولة

الأساس الروحي: ويتمثل في العقيدة القتالية التي يعتنقها الافراد المكلفون بالدفاع على مستوى كافة الاجهزة الامنية وفي الرسالة التي يحملها ويستعد للتضحية من أجلها لبلوغ الاهداف المحددة في الاستراتيجية الامنية الشاملة .

الأساس المعنوي: وهو أحد الأسس التي يتم غرسها لدى أفراد الدفاع من عسكريين ورجال الامن، بحيث تتوفر لديهم القدرات التي تجعلهم قادرين على تحمل المواقف الصعبة التي تسود ساحة الصراع، ومن أبرز هذه السمات **(صفاء الذهن وحسن تقدير الموقف والتصرف بذكاء وشجاعة)** وذلك عند مواجهة المخاطر.

لذلك تسعى القيادة في هذا المجال إلى المحافظة على الروح المعنوية العالية لدى القادة والضباط وضباط الصف والجنود، وذلك لتأمين متطلبات أساسية في مقصد وسلوك المقاتل وأبرزها الانضباط والطاعة والنظام مع التمسك بروح الفريق والإخلاص للوطن والاستعداد للتضحية بالروح لتحقيق النصر

الأساس المادي: تعتمد السياسة الدفاعية التي تنتهجها دولة ما، على ثلاث دعامات أساسية هي:

1-بناء منظومة أمنية قوية إبتداء من المؤسسة العسكرية يعتمد فيها على ما وصلت إليه التقنية الحديثة في تسليح وبناء العسكري وتوسيع مدارك العملية بما يتفق وهذه التقنية المتقدمة.

2-التضامن والتعاون الأمني مع دول الجوار والدول الأصدقاء في إطار اتفاقيات الدفاع المشترك

3. الاتفاقيات الأمنية مع الدول الشقيقة والصديقة.

-خصائص السياسة الدفاعية للدولة

للسياسات الدفاعيّة مبادئ عامّة يجب احترامها من اجل وضع سياسة عصريّة وفاعلة ومنها:

-تعميم ثقافة المقاومة: انّ القناعة بالانتماء الى الوطن الواحد والشعور بالمشاركة الفعليّة بالقرارات المصيريّة هما شرطان طبيعيّان لتعميم ثقافة المقاومة بين الافراد، لذا يجب ان يشعر الفرد المكلف بالدفاع

كمواطن انّه معنيّ مباشرةً باستقرار بلده وامنه، بحيث انّه يساهم حسب إمكانيّاته بالمجهود العام لتأمين الدفاع عن الوطن.

-**التكامل ما بين الدفاع الخارجي والأمن الداخلي:** لا يمكن الفصل اليوم بين الأمن الخارجي والأمن الداخلي، او بين سياسة للدفاع الخارجي وسياسة للأمن الداخلي، فالتهديدات ومراكز الضعف متشابكة بين الخارج والداخل.

-**شموليّة السياسة الدفاعيّة والامنيّة:** انّ مصادر الخطر والتهديدات والضعف متعددة وتأخذ اشكالاً مختلفة؛ لذا فمعالجتها تحتّم تصور اشكالاً مختلفة من الدفاع وامكانات متنوّعة. وعليه يجب على سياسة الدفاع والامن الوطني أن ان تهتمّ بمصادر التهديد العسكري والامني وبضرورة تقوية المحيط الاقتصادي بما يتوافق ومتطلبات العالم وبضرورة تدعيم النسيج الاجتماعي والتركيبة السياسيّة في الداخل الخ.

-**وضع سياسة مستدامة:** من البديهي، على القيادة أن يكون لها قناعة بإنّ الاخطار هي اخطار مستدامة، فمن الضروري محاربتها باستمرار **والابقاء على الجاهزية والاستعداد التامّ** لردع اي اعتداء وضرب اي مشروع عدواني على مصالح الدولة.

-**مراحل صياغة السياسة الفاعية**

أ-**تحديد المشكلة** : حتى يسمح اصناع القرار التحرك بسرعة للتعامل معاها والتصدي لأثارها المباشرة أو الغير مباشرة وبالتالي الاستجابة إلى مجموعة المطالب والحاجات والقيم الامنية الواجب الاستجابة لها.

ومن اهم النقاط الواجب الالمام بها في هذا العنصر، قبل إعداد المقترحات لإتخاذ القرار:

1-تعريف المشكلة وتمييزها

2-تحليل المشكلة من خلال معرفة أسبابها، اهدافها ونتائجها مع إعداد قائمة من الحلول الممكنة.

3-تحديد الخيار الافضل.

4-وضع خطة للتنفيذ .

ب-بلورة السباسة الشاملة: بعدما يتم تحديد المشكلة، تعرض القضية على الحكومة أو رئاسة الجمهورية، ويتم فتح نقاش فعال ومن هنا تتبلور الافكار الرئيسية وتبدأ ملامح السياسة الواجب إتباعها للتعامل مع التحديات مع تغليب الاولوية في المعالجة.

ما يلاحظ في هذه المرحلة أن **التحكيم إلى العقل** بغض النظر عن طبيعة النظام يبقى المحدد الاساسي لبسط الاجماع في إتخاذ الاجراءات السليمة والفعالة للتعامل مع المشكلة المطروحة، بعيدا عن المساومة والمفاوضات والضغوطات التي يتعرض لها الاطراف الفاعلة في صنع القرار.

ج-إتخاذ القرار والبدء في التنفيذ: ويتضمن القرار الصادر عن أعلى هيئة في الدولة في الحسم في إختيار بين البدائل المقترحة، وهنا نكون أمام رسم السياسة العامة، ثم تحول من الحالة الاعلانية **(القرار)** إلى الحالة الميدانية **(التنفيذ)** وهنا يتجلى دور الحكومة من أجل وضع الخطط التنفيذية، التنسيقة والتعاونية، على أن تكون عملية المتابعة الميدانية للمخططات متواصلة بإستمرار من أجل تقييم وبالتالي إستخلاص العبر سلبا أو إيجابا.

مرتكزات السياسة الدفاعية (الاستعلام-الدفاع-الامن)

منذ نهاية الحرب الباردة وإنتهاء موجة الصراع بين الكتلة الشرقية والغربية، حل مفهوم الدفاع والأمن محل مفهوم الحرب وبدأ ذلك جليا في الخطابات السياسية، باعتبار أن الحرب لم تكن الحل الامثل للنزاعات لسببين إثنين، **أولهما** : أنها حملت في ثناياها الكثير من المآسي والصدمات والأحزان بالإضافة إلى الخسائر البشرية والمادية الهائلة التي أتت على تحطيم البني التحتية للدول **وثانيهما:** أن الحرب بقدر ما تستهلك عند تصنيع معدات السلاح، الإمكانات البشرية والاقتصادية وتجنيد القدرات الاجتماعية بقدر ما تصل أثارها السلبية إلى ترسيخ إزمة مستقبلية ممتدة وعميقة.

-أصل كلمة الدفاع:

منذ القدم كان مفهوم الدفاع مرتبط إرتباط وثيق بالمجال العسكري دون غيره **(الدفاع امر عسكري محض)**، لكن مع التطورت والمتغيرات التي حدثت في الساحة في القرن الماضي (شساعة رقعة الحروب في أوروبا التي إنتهت بالحرب العالمية الاولى)، فتحت مجال للنقاش للبحث عن مخرج من الازمة الامنية وإعطاء وظيفة أيجابية للدفاع، وفعلا كانت للنصوص التاسيسية لعصبة الامم الفضل في إدخال هذا المصطلح في ادبيات العلاقات الدولية نحت عنوان "**الدفاع الوطني**"، ومن هنا تناولته الابحاث العلمية والاكاديمية لوضعه في الاخير كمعيار أو متغير في وضع الاستراتيجية الامنية العامة لدولة ما، ويشمل مجاله فضلاً عن آلة الحرب، الاقتصاد والهوية الثقافية والشخصية الحضارية، ومكانة الامة في العالم **(**فتوفر الأمن من خلال المنظومة الدفاعية يسمح بالتطور العادي والمنسجم للمجتمع إضافة إلى السماح بالتطور الاقتصادي والصناعي لمختلف الدول**)** .

ورغم أن المصطلح لا يحمل الكثير من الغموض والتناقض مقارنة بمصطلح الأمن إلا أن بروزهما في آن واحد في القاموس اللغوي السياسي والإستراتيجي الحديث، أصبح له دلالة، بعدما تأكد أن الحرب لا تؤدي حتما إلى حل مشكلات الصراع بين الدول، لذا بدأ التفكير في طرح مفهوم الدفاع كبديل لمفهوم الحرب.

ويشير مفهوم الدفاع إلى توفير الأدوات العسكرية المطلوبة لحماية أراضي الدولة وممتلكاتها وشعبها من الهجمات المعادية بأي صورة كانت، مما يعني بطريقة أخرى التلازم بين استخدام القوة العسكرية ومفهوم الدفاع، بحيث لا يمكن تصور وجود أي دفاع فعال خارج نطاق القوة العسكرية التي تبنيها وتتعهدها الدولة باستمرار، وعندما تضعف أو تتساهل في تطويرها فإنه يكون عليها دفع ثمن الاعتداء (كما يعتقد أنصار النظرية الواقعية/الواقعية الجديدة) عليها أو حتى إنهاء وجودها من الخريطة السياسية ككيان مستقل.

تعريف الدفاع في القواميس:

-**القاموس التقني للتهديدات الأمنية الجديدة:** حددت مجال الدفاع في حماية الدول من الاعتداءات العسكرية المباشرة. كما أظاف "أما اليوم فقد أضيفت أنواع جديدة من الإعتداءات ذات الطبيعة شبه العسكرية كالإرهاب.

-**الموسوعة السياسية:** عرفت الدفاع بأنه الدفاع هو مجمل التدابير والتنظيمات العملية التي تستهدف حماية الوطن، وبذلك فهو يشكل التجسيد العملي لنظرية الأمن لأمة من الأمم، ويرتبط هذا المفهوم الحديث للدفاع الوطني بفكرة السيادة الوطنية.

من جهة خلال هذين التعريفين يتضح أن تنظيم شؤون الدفاع الوطني في الدولة الحديثة لا يمكن أن يتجلى إلامن خلال المؤسسة العسكرية أي ان فكرة الدفاع تبقى على إرتباط بالتفكير الضيق أو التقليدي للأمن.

بالنسبة للمنظرين الاستراتيجيين وعلى رأسهم **كلاوزفيتز**، فإن الدفاع يعني **تفادي الضربة من قبل العدو، وإحدى تجلياته الرئيسية القابلة للقياس "انتظار الضربة" أو انتظار العدو والاستعداد لمواجهته**، فالدفاع يجعل القوات المسلحة متحصنة في مواقعها تنتظر قدوم العدو، على عكس الهجوم الذي هو عمل عسكري متحرك نحو منطقة المعركة.

إذا جوهر مفهوم الدفاع محدد في سمة الانتظار وتفادي ضربة العدو، أو ما يطلق عليه بالإستراتيجية الدفاعية التي تبنى على العلاقة الوثيقة بين السمتين، سواء تعلق الأمر **بالمعركة الدفاعية** أو **الحملة الدفاعية.** فأولى هي التواجد في حالة إنتظار للهجوم، إي إنتظار ظهور العدو أمام خطوطنا في فترة زمانية محددة، أما الثانية فهي انتظار اجتياح العدو لمسرح عملياتنا.

أما الاستثناء على هذه القاعدة، فإنه يمكن المبادرة بالهجوم على مواقع تمركز قوات العدو، في حالة ما إذا كان ذلك يشكل تهديدا خطيرا لمفهوم الدفاع عن الدولة أو أن العدو بصدد استكمال تحضيراته للقيام بهجوم على البلاد أو تنفيذ عمليات تخريبية داخل الحدود الوطنية. ضمن هذا الاستثناء لمفهوم الدفاع، تم تطوير بعض المفاهيم الجديدة في الفكر الإستراتيجي مثل "**الحرب الوقائية**"، "**التدخل الإنساني**"، "**الأمن الجماعي**"، "**الأمن المشترك**" وتبقى القائمة مفتوحة.

فهذه المفردات الإستراتيجية يعبر عنها كلوزفيتز بالقول "أما إن كنا ننوي خوض الحرب فعلا، فعلينا بالمقابل الرد على ضربات العدو، ويظل هذا العمل التعرضي في الحرب الدفاعية، تحت عنوان "الدفاع" ضمن مواضعنا، أو مسرح عملياتنا، وهكذا يمكن خوض حملة دفاعية ضمن معارك تعرضية، كما يمكن استخدام فرقنا تعرضيا حتى ونحن في موضع دفاعي بانتظار وصول العدو.

من ناحية أخرى، فإن للدفاع عدة مزايا في تعزيز قدرات الدولة واحتفاظها بأمنها ومواردها وحتى تفوقها الإستراتيجي، وذلك من خلال اعتقاد كلاوزفيتز أن الاحتفاظ بالأرض أسهل من أخذها، والدفاع أيسر من الهجوم وأقل كلفة في الموارد والأضرار المادية والبشرية، ويمكّن الدولة من الاحتفاظ بقواتها المسلحة آمنة ومعداتها الدفاعية سليمة، كما أنها لا تستفز الأعداء ولا تصنع آخرين جدد، على عكس الإستراتيجية الهجومية.

بالمقابل لم ينفي كلاوزفيتز مزايا المعركة الهجومية بالقول أن الجانب السلبي في الدفاع قد يفقد الدولة امتيازات التفوق الإستراتيجي ولا يطوّر قدراتها العسكرية، كما يمكن أن يبقي سياستها ضعيفة تابعة للأطراف القوية التي تتبنى سياسة هجومية. لذا يأكد على أنه "ينبغي اللجوء إلى الدفاع بالقدر الذي يحتّمه علينا الضعف، وأن نتخلى عنه حالما نغدو أقوياء بما يكفي لمتابعة هدف إيجابي"، لأن هذه الخطوة تنسجم مع جوهر ظاهرة الحرب في العلاقات الإستراتيجية الدولية، وإلا "فالحرب التي تستخدم فيها الانتصارات دفاعيا فقط، دون التفكير بهجمات مقابلة ستكون حربا سخيفة" [1] .

كما يتضمن **مفهوم الدفاع الإستراتيجي** جانبين هامين، يتعلق **الأولى** بتلك الإجراءات العسكرية التي يتم تدبيرها من أجل المراقبة والردع وشن الحرب عند التعرض لاعتداء أما **الثاني** فيتعلق بالإجراءات المتخذة لمنع وقوع النزاعات ونشوب الحروب وغيرها من الإجراءات التي يمكن أن تجنب الدولة الحرب أي المحافظة في المقام الأول على القوات ومراكز الثقل الإستراتيجي آمنة وبعيدة عن ضربة العدو.

بصفة عامة، يمكن القول أن مفهوم الدفاع يتعارض مع مفهوم الحرب من حيث الجوهر كمقاربة لاستخدام العنف المسلح من أجل أغراض السياسة، إلا في حالات استثنائية عندما تشن الحرب من أجل الدفاع عن النفس أو لأغراض إنسانية أو ما يسميه البعض "بالحرب العادلة"،[2] و"التدخل الإنساني".

[1] كارل فون كلاوزفيتز، مرجع سبق ذكره، ص. 503.

[2] Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, International Relations and World Politics: Security, Economy, Identity (New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River, 1997), pp. 146 -51.

للإشارة فإن هذه المضامين المفاهيمية شكلت قاعدة لتأسيس منظور **كنيث ولتز** حول الدفاع والأمن في العلاقات الدولية، فيما سمي "بالواقعية الدفاعية".[1]

-جدلية الامن والدفاع في القرار الاستراتيجي

يجمع معشر الباحثين أن المصطلحين (الدفاع والامن) يكتسيان اهمية علمية ويمكن قراءة ذلك في القاموس اللغوي السياسي والإستراتيجي الحديث، إلا أن مصطلح الدفاع لم يكتنفه الغموض الذي يعتري مصطلح الامن من الناحية النظرية والتطبيقية رغم ان المصطلحين متلازمين في العديد من المواضيع إلا ان أن مفهوم الدفاع لا يمكن أن يتداخل مع الأمن، والأمن لا يذوب في الدفاع، ذلك أن عنصر الدفاع مهما فعل لا يمكن له أن يحقق غاية الأمن، والدليل أن مقاربة الامن القومي تشمل بالإظافة إلى عنصر القوة الصلبة في مجال الدفاع الوطني السياسة الخارجية و التقدير الإستراتيجي.

لكن مدلول الدفاع الوطني لم يبق حبيس الجوانب العسكرية والحربية فقط، بل هو الآخر توسع وتطور بفعل التحول في أنماط المخاطر والتهديدات و مصادرها، ليقترب أكثر من مجال الأمن لينتقل إلى ما اصطلح على تسميته ب" روح الدفاع"، والخاص بتوسيع مدلول الدفاع إلى كل التهديدات الإقتصادية والثقافية ولإيديولوجية القادمة من خارج إقليم الدولة والتي تقع ضمن اختصاص ومهام الجيوش.

بالنسبة **لماكس فيبير** في توصيفه لمهام الدولة يبقى الفرق بين مفهومي الدفاع والأمن بالقول "تملك الدولة الحديثة حق القيام بالأدوار الأمنية في الداخل وبالحرب في الخارج، وهو ما يبين أن هناك تمييز بين الأمن الداخلي والخارجي و ختلافا في آليات التعامل مع التهديدات الخارجية.

لكن مع الوقت ونتيجة التسارع الحاصل في التهديدات الداخلية و المخاطر في العلاقات الدولية، ازداد ارتباط مصطلحي الدفاع و الأمن في الأدبيات السياسية والإستراتيجية، خاصة مع تطور مفهوم الدفاع وتجاوزه للطبيعة الحربية إلى محددات ذات طبيعة أخرى من خلال تطور مفهوم الحرب. وهناك من الباحثين من يعبر عن الدفاع و الأمن من خلال تقسيم قطاعات الأمن إلى داخلية وتعني بالمسائل التي تقع داخل إقليم الدولة و التهديد مصدره داخلي و مهمته تقع على عاتق السلطات المحلية والأمنية وفي الغالب يستدعي معالجة أمنية وليست عسكرية أما خارجيا فيتوقف الامر على مصدر التهديد من خلال ربطها بعنصر الجغرافيا، وبالتالي فالأمن الخارجي يستدعي ضرورة الدفاع على الخطوط الخارجية للدولة باستعمال القوة العسكرية في

[1] Kenneth N.Waltz, "Structural realism after the Cold War," in Perspectives on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London, New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 101-11.

تأمين حدودها خارجيا، لأن الأمن الخارجي عمليا يقع ضمن البيئة الخارجية لكن النجاح أو الفشل يتجه و كأنه مصمم للتأثير ضمن البيئة الداخلية، لذلك يتطلب الأمر ضرورة توفير بيئة أمنية صالحة لتحقيق الأهداف الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية للمواطنين، لان تفاقم التحديات الداخلية خارج سيطرة صانع القرار تنعكس سلبا على قدرته و على قدرة الدولة في مواجهة عملية الإختراق الخارجي.

فلا يمكن استبعاد التفاعل بين الدفاع والأمن باعتبارهما يشكلان جوانب داخلية وخارجية، وإن إختلفت هذه التفاعلات من دولة لأخرى بحسب قدراتها فالأمن والدفاع يتميزان بالمرونة والتغيير لكن بالثبات والدوام في أحيان أخرى ، أما وسائل الدفاع فقد تكون تقليدية تعتمد على الوسائل العسكرية المعروفة ووسائل الردع غير التقليدية ،أو تكون وسائل حديثة تقوم على الإمكانات الاقتصادية و التطور المادي والحروب الإستباقية والإعلامية والمعلوماتية التي أصبحت تشكل أهم مصادر القوة على الصعيد الدولي.

-المبادئ الأساسية للدفاع

-حق القيام وتوجيه الدفاع يبقى من صلاحيات الدولة سواء لصد عدو قائم بذاته (حالة الحرب) أو لمواجهة تهديدات اللينة والهادئة لحماية حدودها ومصالحها.

-مفهوم الدفاع أصبح يشمل جميع الميادين الحياة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...).

-الدفاع يعتبر معيار ثابت لانه مرتبط بالسيادة **(الهيكل التنظيمي للمنظومة الدفاعية)**، عكس الوسائل الاخرى التي تتغير زيادة أو نقصان من ناحية الفعالية وفق المتغيرات والظروف التي تطرأ على الساحة الامنية.

-المهام الاساسية للدفاع

1-حماية المصالح العليا للدولة في زمن السلم والحرب في الداخل والخارج.

2-عدم اللجوء إلى عامل القوة للمساس بسيادة الشعوب (الحقوق المحمية بنصوص ميثاق هيئة الامم المتحدة).

3-المساهمة في إحلال السلم والامن العالمي (حل النزاعات) وفق الوسائل السلمية[1].

-الدفاع والعقيدة العسكرية:

[1] **د.خليل حسين، د.حسين عبيد،"الاستراتيجيا، التفكير والتخطيط الاستراتيجي، إستراتيجيات الامن القومي، الحروب وإستراتيجيات الاقتراب الغير مباشر"**، بيروت (لبنان)، منشورات الحلبي الحقوقية 2013، الطبعة الأولى، ص.241.

كلنا يعلم ان اي عقيدة عسكرية تحمل الصفة الدفاعية بشكل صرف، وهذا يعني بأننا لا نبدأ باعمال عسكرية اذا لم نكن معرضين لهجوم مسلح، ولكن اذا ما شن العدو الحرب سنكون مجبرين في البداية على صد غزو المعتدي ثم بعد ذلك التحول الى التعرض الحاسم وهذا هو السبب في زيادة الاهتمام الحالي في فن النظرية العسكرية وكذلك في تمارين استعداد الوحدات العسكرية للقتال.

فهذا المصطلح مألوف في تاريخ الجيوش، وخاصة لدى العسكريين المحترفين، ولكنه في الوقت ذاته مُعقّد في إطاره ومحيطه وتركيبته، ولهذا فهو مجهول لدى الكثيرين، ورغم الممارسة اليومية لمضامين العقيدة العسكرية في الحياة المهنية من طرف العسكريين، إلا أن الكثير يفتقر إلى المعرفة العميقة لهذا المصطلح المهم ، الذي يسمح في مرحلة اولى إلى المنظومة الدفاعية **بصد هجوم العدو** بقوات متفوقة، وايقاع الخسائر الكبيرة به، تم الاستعداد للتنقل إلى المرحلة الثانية وهي خلق الظروف الملائمة للتحول من الاتجاه الدفاعي إلى الهجومي هذه الغاية تعد من الامور الاكثر اهمية بالنسبة للعسكريين الذين يحاولون التعامل مع موضوع **تحقيق النصر**، لدرجة أن الاستراتيجيين، يعتبرون مفهوم النصر كأنجاز للعمليات العسكرية وكهدف تسعى اليه القوات العسكرية، يجب ان يبقى ويدافع عنه بقوة حتى في ظروف الحرب النووية.

-اهمية المكون العسكري والمعلوماتي في الأزمات الدولية

يعتبر الباحثين ان الجزء الاكبر من إدارة الازمات هو بلورة وسائل وسياسات وضغوط أمنية تجعل الذي يفكر في الاعتداء يتردد قبل المغامرة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: هل يمكن توظيف **القوة إلى جانب الديبلوماسية** في إدارة الأزمات الدولية؟ أم أن من شأن ذلك تعميق الأزمة والإسراع بإشعال الحرب غير المرغوب فيها؟ على عتبار أن من الحقائق الثابتة في العلاقات الدولية تثبت أن القوة أداة للديبلوماسية وعليه فإن إدارة أية أزمة دولية بشكل فعال تتطلب إمكانيات بشرية ومادية وعسكرية وسياسية...مهمة,.

الاجابة بالنسبة لمناصري مرتكز القوة كفاعل في السياسة الخارجية، أن الممارسة الدولية تؤكد على ضرورة استعمال القوة العسكرية لردع[1] الخصم أثناء تصعيد الأزمة مع تجنب العمليات التي يمكن أن يفسرها الخصم بأنها استعداد لأعمال قتالية، إستنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي جرم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية **(التدخل في شؤون الدولية الداخلية)**, إلا أنه في حالة تطور الأزمات

[1] **حسب أراء العديد من الباحثين**، فإن الردع كوسيلة معهودة قد استخدمت على نطاق واسع في إدارة الأزمات بين القوى الدولية الكبرى دون استعماله فعليا في إطار **"توازن الرعب"**، فقد أسهم بشكل كبير وفعال في إدارة العديد من الأزمات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة، لكن هذا لم يمنع الاستثمار في القوة في إدارة العديد من الأزمات الدولية عبر سياسة الردع، وهو النهج الذي اصبح يميز السياسة الخارجية للولايات المتحدة وحلفائها بعد اختفاء تحدي الاتحاد السوفياتي.

والمنازعات الدولية بشكل يهدد السلم والأمن الدوليين، خصوصا بعد استنفاذ محاولات إدارة الأزمة سلميا, أو عبر الضغوطات غير العسكرية، انظر المادة 42 من الميثاق، خول لمجلس الأمن التدخل عسكريا في إطار نظام الأمن الجماعي وسمح للدول ممارسة حقها في الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي عن النفس (المادة 51)[1].

إلى جانب القوة، فإن **للمعلومات** دور جد هام في هذا المجال، فالحلول المقترحة لاحتواء الأزمة وتقييم مألتها يتطلب توافر معلومات كافية ودقيقة حول ملابساتها وحول قدرة وإمكانيات الأطراف للمساهمة في تقديم الدعم، لان سوء التصور والمغالاة المبني على الأخبار والآراء التي قد لا تتسم في غالب الأحيان بالاستقرار والمصداقية وبالخصوص مع تطور وسائل الإعلام ومبالغتها في تضخيم الأمور قد يؤدي إلى ردود أفعال سلبية مع عامل ضغط الوقت وهذا ما يعجل بوقف الاتصال بين أطراف الأزمة والذي قد يصل إلى تصعيد هذه الأخيرة.

من جهة ثانية، فإن غياب المعلومات، قد يؤدي إلى تصاعد حدة الأزمة مما يتطلب من الاطراف اتخاذ الحيطة والحذر وتجنب المخاطرة والارتجال، لان البعض يعتقد أن تصوراته وملاحظاته ومعلوماته مهما كانت دقيقة حول أزمة معينة، فإن الأزمة التي يتصور تفاصيلها ليضع لها إطارا نظريا للتعامل معها تختلف عن تلك التي تجري في الواقع، وعليه يجب القيام باستعدادات مسبقة وإيجاد نسق تنظيمي فعال، حتى يتسنى له مواجهتها عند الوقوع، أما أثناء الوقوع، فإن المعلومة الصحيحة لها دور التعريف بالأسباب والملابسات وتطوراتها وقدرات وإمكانيات الخصوم، ويمكن توظيفها لاستخلاص الدروس السابقة والاستشراف لمواجهة أزمات مماثلة قد تقع مستقبلا[2]. وعليه كانت المحطة الاخيرة قبل طرح النزاع في سياقه الحقيقي إستنجاد صناع القرار بنظم الاتصال والاستخبارات الفعالة للحصول على المعلومات الكفيلة والفعالة[3].

---

[1] هذا الأمر دفع بالعديد من الدول إلى المطالبة بتعديل ميثاق الأمم المتحدة بالشكل الذي يسمح بتوسيع العضوية الدائمة بهذا الجهاز حتى يعبر بصدق عن الخريطة السياسية والاقتصادية في العالم وعلى علاقات القوة السائدة فيه والمعنى الذي ينصرف إلى خدمة البشرية جمعاء، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع مكونات المجتمع الدولي بشماله وجنوبه، خصوصا وأن تشكيلته الحالية ما هي في واقع الأمر إلا تعبير عن موازين القوى في النظام الدولي الذي أعقب نهاية الحرب العالمية الثانية منه عن موازين القوى في عالم اليوم، وللإشارة فإن توسيع عضوية مجلس الأمن تقتضي تعديل المادتين 23 و27 من الميثاق الأممي كما سبق تعديلهما في سنة 1963 عندما توسع العضوية من 11 عضوا إلى 15 عضوا.

[2] **جيمس دورتي وروبرت بالستراف، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"**، ترجمة **وليد عبد الحي**, كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى 1985، ص231-232.

[3] يرى أحد الباحثين أن توقع المنازعات لا يعني التنبؤ بتوقيت واتجاه الأحداث مستقبلا بدقة متناهية، أي أنه ليس ما يطلق عليه تسمية التنبؤ "أحادي النقطة" في دوائر المخابرات، فالإدعاء بإمكانية التنبؤ بمثل هذه الدقة – في نظر هذا الباحث- هو في الحقيقة أمر من الأفضل أن يترك للعرافين.

من هذا المنطلق، أصبح الدفاع والأمن يحتل مكانة مرموقة في مختلف المحافل السياسية والنظريات الفكرية، وبالتالي أصبح توفر الامن من خلال المنظومة الدفاعية **(الاستعلام-بالدفاع-الامن)**[1] حلقة إيجابية تسمح بالتطور العادي والمنسجم للمجتمع إضافة إلى السماح بالتطور الاقتصادي والاندماج المجتمعي لمختلف الدول.

فالسياسة الدفاعية للدول من خلال **الثلاثية**، تجتهد في الجبهة الداخلية إلى المحافظة على السيادة وسلامة أراضيها وتأمين حدودها ومصالحها الوطنية وممتلكاتها، مع الاستثمار من أجواء الاستقرار والهدوء التي يوفرها النظام الدولي من أجل تطوير، بناء وتجهيز مختلف القوات العسكرية والامنية على أسس قوية، تؤمن ردع أي تهديد ومنع العدو من تحقيق أهدافه، كما تعمل في الجبهة الخارجية على تطوير التعاون الدولي من خلال عقد اتفاقيات أمنية دفاعية مشتركة مع دول الجوار، من خلال عقد تحالفات عسكرية أو عبر توسيع دائرة المراقبة بالوسائل التكنولوجية الحديثة خارج الحدود الإقليمية[2].

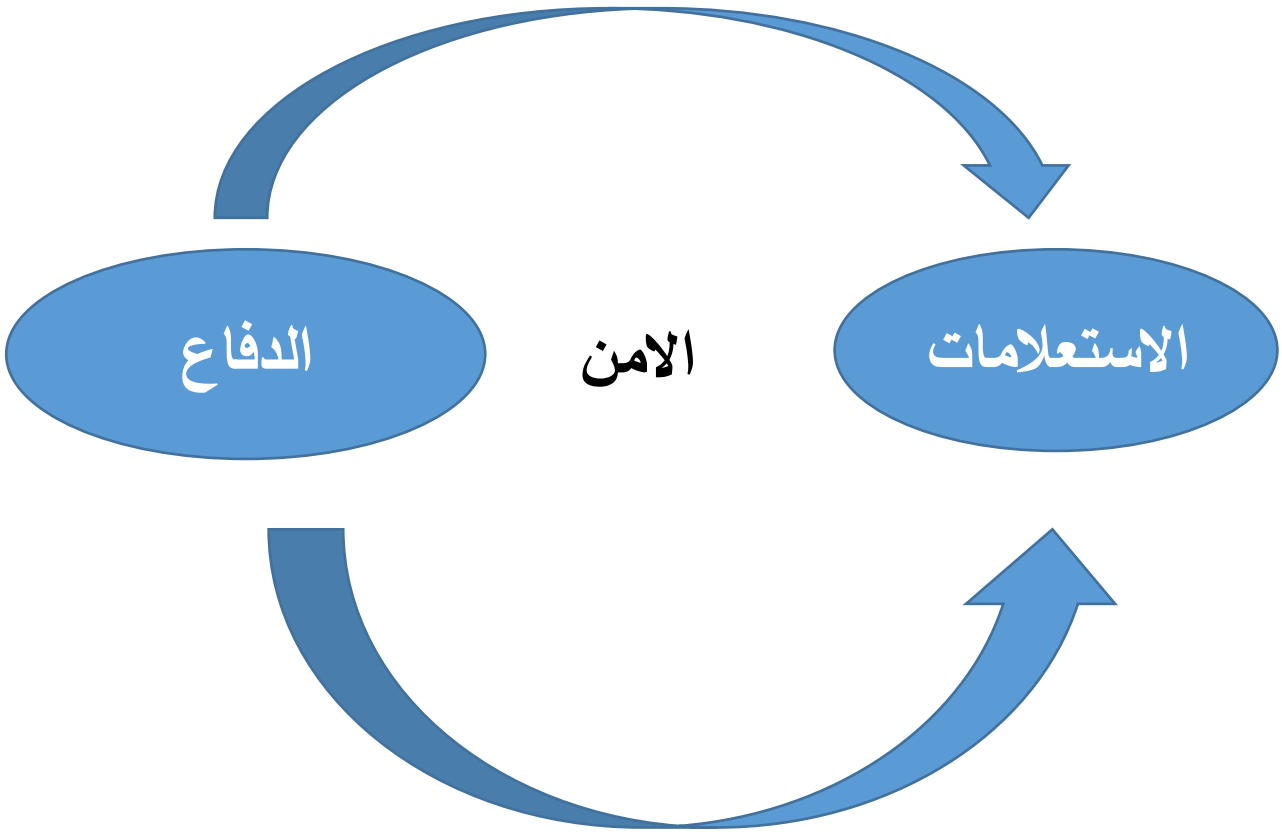

[1] **الاستعلامات** :هي المعطيات الجد حساسة التي يتوقف عليها مصير القرار السيادي للدولة من أجل توجيه السياسة العامة للدفاع سواء داخليا أو خارجيا، **أما الدفاع:** فهو حماية القيم المشتركة للامة، فقبل الارض والجوّ والبحر والثروات المائيّة والاقتصاديّة، يجتمع المنتمون لوطن حول قيم مشتركة يدافعون عنها. فان وجدت تلك القيم واتّفق الجميع حولها فيكون من الطبيعي أن يتوصلوا لبلورة سياسة دفاعيّة وأمنيّة وطنيّة شاملة، أما **الأمن:** فهو أهم المتطلبات التي تسعى أي دولة لتحقيقها والحفاظ عليه سواء في الإطار المحلي، الإقليمي أو الدولي، ويشمل هذاالمفهوم (الامن الوطني، الأمنالقومي، الأمن الاقتصادي، الأمن الإنساني..إلخ).

[2] حسب الملاحظين فإن ظهور تهديدات أمنية جديدة وإن إختلفت في طبيعتها ومصادرها سواء كانت عسكرية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية، دفعت بالدول للبحث عن ميكانيزمات جديدة تعالج بها هذه التهديدات ويتجلى ذلك في مبادرات التعاون والحوار، التمارين المشتركة الميدانية للقوات العسكرية وتبادل الخبرات، لانه لم يعد من الممكن معالجة هذه الظواهر في إطار المفهوم التقليدي للأمن (إستعمال القوة العسكرية).

-مدلول الحرب (الإستراتيجية في القرن العشرين)

تعريف الحرب

يرى **ريمون أرون** أن الحرب هي الملاذ الأخير لتحقيق المصلحة الوطنية، وهذا يقتضي ضرورة التدبر في أمرها حيث يصبح أمام الدولة بديلان لتحقيق مصلحتها الوطنية هما الحرب والسلام. وانطلاقا من مفهوم الحرب والسلام يؤسس أرون لأفكاره، ومن بين ذلك، جدلية الصراع التي تهدف إلى فرض دولة لإرادتها على دولة أخرى بالإكراه. على اعتبار أن الحرب هي اصطدام لقوتين أو جيشين، طالما أن الدولة تسعى بالإكراه إلى فرض إرادتها على الخصم، فإن الخصم يسعى هو الآخر إلى فرض إرادته، ومن ثم إملاء متبادل لعرض الإرادة[1]

أما **كلوزويتز**، فيعرفها بأنها: "عمل من أعمال العنف يستهدف به إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا".[2]، كما يعرفها في مناسبة أخرى بأنها: "استمرار للسياسة بوسائل أخرى".[3]

ويرى **كينيت ولتز** أن الحرب تحدث بناءا على طبيعة الإنسان الوحشية، والفوضوية. وجوهر الافتراض الذي يطرحه بهذا الخصوص هو: التغيرات في توزيع القوة وقطبية النظام الدولي على وجه الخصوص تساعدان على تفسير التغيرات في تكرار الحرب والمظاهر الأخرى للسلوك الدولي[4].

ويعرّف **بيرنال روبرت** الحرب بأنها: "ممارسة العنف المسلح المنظم بين الجماعات الإنسانية".

ويعرّفها جوردن دافيد بأنها "الوسيلة الأكثر قسرا المتاحة للدولة لتحقيق أهدافها"[5].

بالنسبة **لهادلي بول**، فإن "الحرب هي العنف المنظم من قبل الوحدات السياسية ضد بعضها البعض"[6].

---

[1] عادل فتحي عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997، ص. 239.

[2] محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت: دار النهضة العربية، د. ت. ص. 37.

[3] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، الطبعة الاولى عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص. 211.

[4] Jack S .Levy, **The Study Of War & Peace**. London: Rulgerts University, Handbook Of Internationl Relations: Sage Publications, 2002m http: || www. Vic,ritgers. Edu| Jack Levy| hb. IR, Pdf.

[5] سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص. 211.

[6] أ.د.عامر مصباح، **"علم الاستراتيجية، وتحليل قضايا الشرق الاوسط"**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2017.

أما **إبن خلدون** فيرى أن الحرب وأشكال العنف الاخرى ظاهرة ملازمة للعمران البشرية تعكس مسار التطور في حركيته عبر العصبية وأداة رئيسية لقيام الملك وتثبيت أركانه وفي نفس الوقت تعبر عن إنفعالات النفس العنيفة.

المدرسة الواقعية الكلاسيكية تعرف الحرب على أنها **نشاط إنساني مركب،** تعني لفظة "**إنساني**" أنها مشتقة من الخاصيات الانفعالية والنفسية والإدراكية للنفس البشرية مثل الكراهية، الخوف، الحقد، الحسد، الغضب، الجشع وغيرها من الصفات المقترحة من قبل أنصار النظرية الواقعية الكلاسيكية.

ويمكن تعريف الحرب على أنها: صدام بين إرادتين صداما عنيفا تستخدم فيه الأسلحة وباقي الوسائل العسكرية (الاستخبارات) لحل الخلاف أو إجبار طرف لطرف آخر على الانصياع لمطالبه والخضوع لمتطلبات مصالحه. وهي أحد وسائل السياسة الخارجية تفضلها غالبا الأنظمة الشمولية والقوى الكبرى المسيطرة على العلاقات الدولية، لحماية مصالحها أو الهيمنة على المناطق الحيوية لاقتصادها القومي أو لهيمنتها السياسية.

<u>التحليل الاستراتيجي لأهداف الحرب</u>

الحرب في التاريخ الاستراتيجي هي أداة للسياسة في الحالة المثلى ووظيفة لإشباع حاجات الغرور والمجد الشخصي للقادة في الحالة الأسوأ، لكن كارل **فون كلاوزفيتز** أصر على أنه يجب أن ينظر للحرب على أنها استمرار للسياسة بواسطة الأدوات العنيفة أو أنه يجب أن تكون للحرب هدف سياسي، فالحرب هي ليست مجرد سلوك للسياسة ولكن أداة سياسية صحيحة، استمرار للاتصال السياسي، بطريقة أخرى".[1] يشكل مضمون هذا التعريف مصدرا نظريا وفيرا لتفسير قضية استمرار الحرب في العلاقات الدولية والإنسانية، إذ أنها تعتبر البديل المفضل للدول والفواعل غير الدول في حالة انسداد الدبلوماسية أو سيطرة اعتبارات المصالح الاستراتيجية الحيوية على توجهات السياسة، المدفوعة بواسطة وفرة كبيرة في القوة العسكرية والأسلحة المتطورة والمميتة على نطاق واسع.

الاعتراف بأن للحرب هدف سياسي أو أنها أداة لتنفيذ أجندة السياسة، يعني أن التحليل الاستراتيجي يجب أن يركز على غايات الحرب وليس أسبابها، أو البحث في ما أسماه **كالفيه هولستي** "**ليس بسبب** " **ولكن** "**من أجل** ".[2] بمعنى البحث في الأهداف الخلفية للسلوك الاستراتيجي في الحرب، التي عادة ما توصف من

[1] Kalevi J. Holsti, **Peace and War : Armed Conflicts and International Order 1648-1989,** United States of America: Cambridge University Press, 1992, p. 09.
[2] Kalevi J. Holsti, Op. Cit. , pp. 16-17.

قبل الواقعية القديمة "**بالمصالح الوطنية**"، ولكن لا يمكن الفصل بين الأسباب والغايات، على افتراض أن في كثير من حالات الحروب، تخلق الأسباب الغايات وتحدد أهداف السياسة من الحرب بدقة، بشكل تصبح الدول أكثر احتمالا لشن الحرب.

فإذا رجعنا إلى أطروحة **توسيديس** حول العلاقة بين الخوف والحرب، نجد أن الخوف كسبب هو المسئول عن بلورة هدف الدفاع عن النفس أو احتواء الخطر بواسطة شن الحرب. نفس منطق التحليل الاستراتيجي يمكن سحبه على العلاقة بين اختلال توازن القوى (كسبب) ونشوب الحرب من أجل حماية المصالح ضد المعتدين أو الرغبة في تغيير ميزان القوى كهدف للحرب.

اختلال توازن القوى بين فرنسا وألمانيا خلال فترة الثلاثينيات من القرن خلق الغاية الدفاعية لدى فرنسا ودافع الهيمنة لدى ألمانيا، التي أدت في نهاية المطاف إلى نشوب الحرب العالمية الثانية. في هذه الحالة، خلق اختلال التوازن الاستراتيجي كالغاية للحرب سواء في حالة الدفاع عن الوضع القائم بالنسبة لفرنسا، أو في حالة تغيير ميزان القوى بالنسبة ألمانيا[1].

التأكيد على دور أسباب الحرب في خلق غاياتها وأهدافها، يعطي قيمة تحليلية، لكن لا يعطيها الأولوية التي تتقدم بواسطها على أهداف الحرب، التي هي في واقع الأمر سياسية بالدرجة الأولى. ومن ثم، تبقى أهميتها التحليلية في فهم الأبعاد الاستراتيجية للحرب، وبالتالي يجب تركيز الانتباه على غايات وأهداف الحرب، أو بطريقة أخرى التساؤل حول ماذا يقاتل الناس بعضهم البعض على المستوى الدولي أو على المستوى المجتمعي؟ لا شك في أن المصالح واعتبارات **كسب القوة والنفوذ الاستراتيجي** هي أكثر الغايات التي تحرّك السلوك الاستراتيجي للدول أو الجماعات شبه عسكرية، الذين يمثلون السياق الاستراتيجي العام لتاريخ العلاقات الدولية ويمكن إسقاط ذلك على منطقة الشرق الأوسط.

فالنزعة الثورية للثقافة الشيعية في إيران عام 1979، والنزعة التسلطية والبعثية لحكومة بغداد وشمولية النظام السياسي لحزب البعث الاشتراكي شكلتا أسبابا كافية للصدام المسلح بين الدولتين في عام 1980، استمرت العناصر السوسيو–ثقافية تغذي الحرب على مدار ثماني سنوات كاملة. نفس التحليل الاستراتيجي

[1] حسب الدراسات المتوفرة فإن أسباب نشوب الحرب العالمية الثانية كامنة في التغيرات السياسية التي حدثت في ثلاث دول رئيسية وهي **ألمانيا، إيطاليا واليابان**، بأن صعدت للحكم حكومات قومية متعصبة في الأولى والثانية، وحكومة عسكرية ذات طموحات سياسية إمبراطورية في الأخيرة. صعود هذه الحكومات منبثق من بيئة ثقافية وسوسيولوجية ساعدت الحكومات على الاندفاع نحو تبني سياسات توسعية واتخاذ قرار شن الحرب، والمحددة في النزعة النازية والفاشية وثقافة التفوق العرقي وكذلك ثقافة البوشيدو في اليابان التي تتضمن فكرة التعصب لشرف القتال وعدم الاستسلام أو الجبن أمام الموت.

يسقط على المنافسة الاستراتيجية الإقليمية بين إيران والسعودية والحروب بالوكالة في كل من العراق، سوريا واليمن التي تتغذى بشكل ظاهر بواسطة الانقسام المذهبي (الشيعة والسنة) والعرقي (العرب/الفرس)

فالحرب في شقها الثاني "**مركب**" حسب الواقعية الكلاسيكية، تعني صعوبة التنبؤ بمخرجاتها الاستراتيجية مهما توفرت المعدات العسكرية والتدريبات الجيدة للقوات المسلحة، كما يشتق التركيب أيضا من عدم وجود سبب واحد أو مجموعة أسباب واضحة في تفسير والتنبؤ بوقوعها. بمعنى آخر، أنه بالرغم من الاعتقاد النظري الذي يقضي بأن حساباتها تخضع للتقديرات العقلانية الخالصة كما يأمل أنصار النظرية العقلانية[1] في إثباته، إلا أن للحرب جوانب نفسية ومعرفية كبيرة ليس من السهل قياسها مثل معنويات الحرب، الإدراكات والصور المعرفية وطرق

[1] Graham T. Allison, "**Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis**, "in International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, 2nd ed. (New York: MacMillan Publishing Company, 1993), pp. 344-47.

العوامل المؤثرة في صناعة السياسة الدفاعية

في صناعة السياسة الدفاعية يعتمد الاستراتيجيون على مجموعة من العوامل التي لها علاقة مباشرة بأهداف الدفاع والتي عادة ما تنتج ردودا سواء سلبا أو إيجابا ضعفا أو قوة تطور أو تخلفا نموا أو اضمحلالاً، فهي كثيرة ومتنوعة تتطور وتتغير وتتبدل مع مرور الأيام والأزمان فما كان مؤثر في الماضي ليس بالضرورة عامل حيوي في الحاضر قد يتقلص دورها ويتراجع مركزها في التأثير من المقدمة إلى المؤخرة ومن أبرز العوامل نذكر ما يلي:

1-العوامل الداخلية: ويقصد بها كل العوامل والعناصر المكونة للبيئة الداخلية والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صناعة السياسة الدفاعية.

أ-العوامل الشخصية لصانع القرار: ويمكن تلخيص ذلك التركيبة الفكرية، الميول العقائدية، الانتماء المذهبي والاتجاهات الشخصية لمعرفة رؤيته لمصالح الدولة وطريقة تقييمه للأوضاع (درجة الخطورة أو التهديد) وإدراكه للموقف الخارجي الذي سوف يحسب له أو عليه، كيفية تقييمه للنتائج التي يحتمل أن تقود إليها مشاريع القرارات البديلة، كل ذلك أثناء عملية تحليله لبيئة الخطة الاستراتيجية[1].

للإشارة أن موقف صانع القرار له علاقة مباشرة بالظروف الخاصة بالبيئة الداخلية، كالضغوط التي تمارس عليه من جراء تقيده بارتباطات وتعهدات سابقة، التقاليد والأعراف، الاتجاهات الشعبية في الدولة (الرأي العام لقياس الاتجاهات وعوامل تكوينه[2])، توقعاته عن السلوك الذي يحتمل أن يصدر عن الأطراف أو القوى ذوي العلاقة بالموقف (أصحاب الضغط).

ب-النظام السياسي: في تحليل النظام السياسي تنبع أهميته من خلال قراءة المتغيرات الرئيسة التي تؤثر وتتأثر في عملية صنع السياسة الدفاعية، فالقرار في **الانظمة الديمقراطية** تخضع فيه العملية لإجراءات ومشاورات ومناقشات طويلة مع جهات عديدة، ويقتضي تنفيذها موافقة أكثر من جهة، لان صناع السياسة في هذه الانظمة يعملون على ملائمة مصالح المجموعة أو الحزب الحاكم بالمصلحة العامة، وهذا ما يؤدي إلى تأخير الإجراءات في اتخاذ القرار وتنفيذه، وهذا ما يؤثر على الفعالية في الوصول إلى الغاية المرجوة في الوقت المحدد كما تنجر عليه بعض النتائج الغير متوقعة.

---

[1] حسب **جاك تيلور** "فإن الخصائص الرئيسة للشخصية القيادية لصانع القرار المتمثلة في القدرة العقلية، الاهتمام بالعمل، المهارة في الاتصالات، القدرة على حفز المرؤوسين إلى انجاز العمل بدقة، المهارة السياسية التي تتطلب القدرة على التصور، المبادرة، التخطيط، التقرير"، تلعب دورا كبيرا للتأثير على مجريات القرار.

[2] لقد عرف"**فلويد أولبورت** "الراي العام، بأنه تعبير عن حجم كبير من الأفراد عن أرائهم في موقف معين، أما من تلقاء أنفسهم أو بناءً على دعوة توجه اليهم تعبيرا مؤيداً أو معارض لمسألة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية واسعة بحيث يكون العدد ذا نسبة كافية لممارسة التأثير على اتخاذ إجراء معين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. لذلك يعد الرأي العام إحدى العوامل المهمة للمشاركة في عملية صنعا لقرار.

كما أن المشاركة المفتوحة في هذه الانظمة تؤدي إلى فقدان السرية، واحتمال وصول أطراف خارجية إلى معرفة بعض التفاصيل خاصة ونحن في عالم أصبح بلا حدود وأصبحت التكنولوجية قوة ناعمة من السهل أن تخترف أنظمة المعلومات مهما كانت إجراءات الحماية (وصول أجهزة الاستخبارات الروسية إلى معرفة جزئيات الانتخابات الرئاسية الامريكية لسنة 2016)، يكفي للدلالة على إحدى مساوئ هذه الانظمة.)

أما في **الأنظمة غير الديمقراطية**، فان عملية صنع السياسة الدفاعية من باب المصلحة مرتبطة بشخص صانع القرار الذي يقرر في الكيفية التي تجرى فيها العملية والتي عادة تكون في نطاق ضيق لا يتعدى المشاركون أصابع اليد، مما يضفي عليها السرعة في التنفيذ لمواجهة الاوضاع والتهديدات الخارجية، في حين لا تستشار المؤسسات الاخرى في الدولة إلا لضرورات التنفيذ الميداني.

ج-**الممارسة السياسية**:يعد الحزب السياسي من أبرز المؤسسات السياسية التي تسهم في صنع السياسة ويتوقف دور الحزب في العملية على طبيعة النظام السياسي الذي يعتمد التعددية أو نظام الحزب الواحد، ففي هذا الاخير فإن الحزب الحاكم يقصي مشاركة أي طرف في العملية لأنه ينطلق من مبدأ لا معارضة، أما في الأنظمة التعددية، فإن دور الأحزاب السياسية في العملية يكون بارز بغض النظر إن كان في الحكم أو في المعارضة، فتقنين العلاقة يؤدي إلى خلق التفاعل الطبيعي بين اهتمامات القاعدة والسلطة، الأمر الذي يضمن الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي من ناحية وأحداث التغيرات المجتمعية بطريقة سليمة.

د-النظام الاقتصادي: ويعتبر من أهم العناصر الفاعلة في العملية المصيرية ويمكن تحليل ذلك من جوانب عديدة، فالنظام الاقتصادي يحكم على قدراته التالية (ثروات طبيعية، طاقات إنتاجية، النسيج صناعي متنوع، معدلات تضخم، معدلات البطالة، الاستثمار ...إلخ). لمعرفة القدرة على اختيار البدائل المطروحة أمامه لمساعدته على تحقيق أهدافه وبالتالي معرفة درجة التأثير عل السياسة الدفاعية.

ت-جماعات الضغط: هي منظمات تضم مجموعة من الناس ذات مصالح مشتركة، وهي على أنواع مختلفة، فمنها ما هو سياسي، ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو مهني ....وتختلف هذه الجماعات عن الأحزاب السياسية، **في كونها تضغط على صانع القرار في السلطة من اجل تحقيق أهدافها، وليس الوصول إلى الحكم**، كما هو الحال بالنسبة للأحزاب السياسية[1].

[1]في الولايات المتحدة الامريكية أفرزت هجرة الجنسيات المختلفة إليها نشأة العديد من الجماعات ومعا التطور الاقتصادي أصبحت هذه الاخيرة لها مصالح خارجية مختلفة وأحيانا ًتكون متعارضة مما يعقد عملية اختيار القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، ويحَد من القدرة على حشد الرأي العام الأمريكي لمساندة أو رفض قرار قبل أو بعد اتخاذه.

هـ-البيئة العسكرية: وتعتبر من أهم المراكز التي يعتمد عليها صناع السياسة، فالقدرة القتالية والجاهزية والوسائل اللوجيستية والمعدات الحربية والتجربة الميدانية تلعب دورا كبيرا في توظيف البيانات الاخرى قبل إتخاذ القرار الفاصل لرسم الخطط العملية التي سوف تمتحن فيها قدرات البلاد لمواجهة الأزمة المفروضة.

فبناء القوة العسكرية ضروري جدا للدولة وذلك لكي تحافظ على أمنها القومي وتحمي قدراتها وتحقق أهدافها، فامتلاك السلاح أمر ضروري للدولة وبه تقاس أهمية الدولة وقوتها وقدرتها على فرض نفسها على خريطة العلاقات الدولية كعنصر فاعل ومؤثر. فالقوة العسكرية تعبر عن الحشد العملياتي للعناصر البشرية والمقومات التقنية والاعتبارات الاقتصادية لما يخدم أهداف هذه المؤسسة التي من مظاهرها القوات المسلحة وذلك بما يخدم أعمال الدفاع والهجوم[1]. كما يرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بقدرة الدولة الاقتصادية، فالدولة الغنية ذات الاقتصاد القوي التي تتوفر فيها الإمكانيات المادية والبشرية تستطيع أن تتفوق على غيرها بامتلاك السلاح وتطويره.

و-أجهزة الامن: تعتبر عملية الوصول على المعلومة في الوقت الحاضر من أعقد وأصعب المهام خاصة وأن صانع القرار يعتمد على جزء كبير أن لم يكن الاكبر في وضع السياسة الدفاعية الفعالة وهذا لسببين (حجم المعلومات وتنوعه، أهمية ونوعية المعلومات التي يريدها صانع القرار). فعصر العولمة جعل من المعلومة الحالية أو ما أصطلح عليه بنمط الانتاج الخدماتي م نأهم المصادر السياسية والعسكرية التي يتوقف عليها الاستقرار السياسي والامني لأي دولة.

فعملية جمع المعلومات وإن كانت عملية ميكانيكية، فإن عملية التحليل لها من الاهمية البالغة في تقدير قيمتها خاصة وأن القرار السيادي سوف يتوقف على هذا التقدير ولا مجال للبحث عن العواقب إذا ثبت العكس[2]، لذلك يعتبر الكثير من الخبراء في الميدان أن المعلومات التي تزود بها أجهزة اتخاذ القرار تعد الأساس الأول في القرارات السياسة.

فثورة المعلومات قد أثرت في الواقع تأثيراً مباشرا في الإعلام، وفاجأت العالم بإسقاط الثنائية القطبية، مما يجعل الوصول إليها ليس بالامر الهين، لان السيادة المعرفية هي الأساس في السيطرة سواء من حيث استرايجيات الردع أو معرفة نيات الطرف الآخر. ليبقى الخلاف مفتوح حول معرفة أو فك لغز طبيعة العلاقة

[1] **الاستاذ هايل عبد المولى طشطوش "مقدمة في العلاقات الدولية"**، جامعة اليرموك، الاردن، 2010، ص.34.

[2] أنظر في هذا الشأن ما قاله **كولن بأول** وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق، "أن قرار الحرب على العراق كان مبني على معلومات غير مؤكدة 100% ، وأنه ليس لدينا معلومات دقيقة عن أسلحة الدمار الشامل في هذا البلد".

التي يجب أن تكون بين أجهزة جمع المعلومات وأجهزة صنع القرارات، هل العملية متوقفة على جمع المعلومات ورفعها إلى صانع القرار أو المشاركة في إبداء الرأي أو المشاركة في صناعة القرار.

2-البيئة الخارجية: وهي العوامل الخارجية المؤثرة في عملية صناعة السياسية ولتحديد الفرص والتهديدات التي تواجه الدولة ضمن هذه البيئة ويعتمد على جمع مجموعة العوامل والمتغيرات المحيطة والمؤثرة بشكل أو بآخر بالدولة واستراتيجياتها، وهذه المتغيرات تخص **البيئة الإقليمية** التي تضم دول الجوار الجغرافي والدول القريب من الاقليم و**البيئة الدولية** التي تضم بقية دول العالم، وتتباين فيها الدول المؤثرة في حسب قربها الجغرافي والمصالح المشتركة وطبيعة القوة الفاعلة في النظام الدولي العام.

فالمتغيرات الخارجية السياسية التي تشمل مجمل الدول ذات العلاقات السياسية، والأبعاد والعوامل السياسية المؤثرة في العلاقات وأشكال التحالفات السياسية وأنماط توزيع القوى السياسية إقليمياً ودولياً والعلاقات مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، يصعب على الدولة التحكم بها والتأثير عليها بحكم شموليتها.

لكن المصلحة الوطنية ومقتضياتها تفرض على صانع القرار في دراسته لهذه البيئة إن يبتعد عن العواطف الخاصة لترتيب سلم الاولويات والتحالفات مع الدول الكبرى المحيطة (ويقصد بها الخصوم والحلفاء) وينبغي إن يكون هناك تقييم وتحديد من هم الخصوم والاعداء ومن هم الحلفاء والاصدقاء أي كيف يمكن إن نزيد من حلفائنا وكيف يمكن إن نقلل من خصومنا وماذا يريدون منا وماذا نحتاج منهم وما هي أقدار المساومة التي يمكن إن ندخل بها وكيف يمكن لنا إن نكون بيئة خارجية ملائمة على اساس تقوية العلاقة مع الاصدقاء وتحيد الاعداء.

للإشارة فإن النظام العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يسلم ولو لفترة قصيرة من الازمات السياسية التي تشعل فتيلها المواقف السياسية المفاجئة التي عادة ما تشكل تهديدا أمنيا للأهداف القومية لبلد ما) التي تتراوح بين التفاعل والصدام بحكم المصالح والمعتقدات والبرامج وغير ذلك من المتغيرات المفتعلة[1].

-اهمية البيئة الداخلية والخارجية في تحديد السياسة الدفاعية

[1]ما شهدته **مرحلة الحرب الباردة من أزمات دولية** خطيرة لدليل على أن تقاطع المصالح يستطيع أن يقضي على كل شيء وهي الوضعية التي كادت أن توقع بين العملاقين "الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية "انذاك إلى مواجهات عسكرية مباشرة وكادت أن تعصف بالاستقرار العالمي مثل " أزمة كوريا، أزمة الصواريخ الكوبية، أزمة برلين، لما تميزت فيه تلك المرحلة بسهولة إدارة الأزمات نظراً لكونها جاءت نتاجا ًللصراع بين الشرق والغرب، وتمكن الطرفان من تطويقها في إطار سياسة الردع المتبادل والمفاوضات، وغياب قوى دولية منافسة وفعالة، ونتيجة الشلل الذي أصاب الأمم المتحدة عامة ومجلس الأمن على وجه الخصوص بسبب كثرة استخدام حق الاعتراض.

مناقشة وتحليل البيئة الداخلية الخارجية بأبعادها يمثل بالنسبة للدولة خطوة مهمة في تحديد نقاط القوة والضعف، والتي من خلالها تستطيع التحكم فيها والتأثير عليها وتغييرها (تصحيحها وتقويمها بسهولة) وفق ما تحتاجه لصياغة سياستها والتي من خلالها تتمكن الاستراتيجية من تسيير مؤسستها بفعالية اكبر وأدق. ولا يمكن للدولة صياغة استراتيجية بدون تحليل كاف وجيد لبيئتها الداخلية وإمكانياتها، وذلك في محاولة لتسخير بيئتها وتوظيفها في أغراضها.

إذا فالتحليل وجمع البيانات حول البيئة أمرا لا مفر منه ما دام السياسة الدفاعية في صياغتها وتحديد سبل نجاحها تتوقف على قدرة الدولة في التعامل مع محيطها الداخلي والخارجي، للحفاظ على استقلالها وسيادتها الوطنية والتخفيف من وطأة الازمات المفروضة من جهات خارجية معادية وعدوانية، لذا يجب أن يكون التحليل دقيق في النقاط التالية:

-تقييم القدرات والإمكانيات المادية والبشرية.

-معرفة نقاط القوة للسير بها قدما من القوي إلى الأقوى للقضاء على العوائق.

-معرفة مدى كفاءة البناء التنظيمي الخاص بالدولة.

-معرفة مدى قوة العلاقات بين الأفراد وتماسك جماعات العمل والحرص على دولتهم.

مناهج دراسة السياسة الدفاعية

تعتمد الدراسات الاكاديمية الخاصة بالشؤون العسكرية وسياسات الدفاع في تحاليلها إلى التطرق في مقام أول إلى كل العلوم التي لها علاقة بهذا الشأن (العلم العسكري، علم التاريخ العسكري، فن الحرب، الاستراتيجية العسكرية)، في المرحلة الثانية يتم البحث في كل ما له علاقة بالعلاقات الدولية والتنظيمات الدولية، وسياسات الدول الخارجية والعسكرية، ودراسات السلم والحرب أي دراسة علم السياسة.

وبالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي يتضمن أكثر من متغير كونه يتقصى موقع الدولة في المنظومة الدولية وحجم التحولات الدولية المتسارعة، فإن الدراسة تعني بعلاقة التأثير والتأثر بين المتغيرين، لذا تهدف نزعة التنظير في السياسات الدفاعية إلى تصميم أطر نظرية تفسيرية مرنة تحلل من خلالها سلوكيات الفاعلين

في الساحة الدولية، وإن إختلفت في التوجهات الاكاديمية[1] إلا أنها سمحت للقارئ من ملاحظة أن هناك محاولة للتعريف بسلوك الدولة تجاه البيئة الخارجية، هذا السلوك يمكن ملامسته من خلال أشكال الوحدات المذكورة: الوحدات السياسية (الدول) أو التنظيمية (الأمم المتحدة مثلا) أو قضايا (استعمار أو احتلال).

من هذا المنطلق، يمكن القول، أن النماذج النظرية المطروحة تملك القدرة المعرفية على تحليل وتفسير سلوكيات الدول الخارجية من زوايا عديدة، فمنهم من اهتم بمن يصنع القرار سواء كان فرد أو جماعة أو جهاز، ومنهم من انصرف إلى دراسة عوامل ومسببات صنع القرار أي كيف يصنع القرار من حيث هو عملية مركبة أو تلقائية.

ومهما تكن السياقات والقوالب التي جاءت فيها اتجاهات التحليل التي استندت إليها هذه النماذج النظرية فإن الهدف في الاخير يبقى:

-معرفة كل المستويات المادية، الفنية، الإدارية، القيمية لمؤسسة الجيش لتقدير قوة الدولة الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية في تحقيق أهدافها القومية.

-أهمية القدرات الجغرافية (الموقع الاستراتيجي، المناطق المميزة) والقدرات الاقتصادية (الصناعات الحربية)

-الكيفيات التي بفضلها صنعت السياسة الدفاعية (الاستراتيجية، التكتيك، التخطيط، ..إلخ).

-المؤثرات الأيديولوجية التي من شأنها التأثير على سلوكيات صناع القرار.

-تحديد العلاقة بين ما هو سياسي وعسكري، ومدى تاثير الطرفين على بعضيهما، وما هي الأدوار التي تؤول فيها الاولوية للسياسي، ولما كانت الحرب من المهام الخاصة بعد نهاية الكلام، التي تعود فيها الأولوية للقيادة العسكرية، فما هو الدور الذي من الممكن ان تلعبه السياسة.

---

[1] **يعتبر نموذج ريتشارد سنايدر** (الذي يعتمد على نشاطات صناع القرار كمادة للتحليل السياسة الخارجية مع ربطها بالعوامل المؤثرة للحكم على نجاعتها ومن خلالها مدى تأثير الدولة داخليا وخارجيا) من أول النماذج التي تم تطويرها في حقل السياسة الخارجية عام 1954 حيث كانت تلك الفترة قد شهدت انتقادات لاذعة وجهها سنايدر لمختلف الأطر النظرية في إطار السياسة الخارجية لأنها حسبه لا توفر الطريقة المنهجية المساعدة على فهم السياسة الخارجية وتفسيرها

-أنظر في هذا الموضوع **ناصف حتي يوسف، "النظرية في العلاقات الدولية"** ، بيروت : دار الكتاب العربي ،1985

بناء على ذلك وبالعودة إلى التجارب المعاشة على ارض الواقع تبين أن السياسي **(النظام الحاكم الذي يجسده رئيس الدولة)** يكمل العسكري **(القيادة المخولة حصريا بإدارة المؤسسة)** ولا يمكن الفصل بينهما، فالسياسي يحتاج للعسكري في تنفيذ خططه لبلوغ أهدافه والعسكري يحتاج للدعم من أجل النجاح في مهامه، حتى أصبحت هذه العلاقة من البديهيات، ومتى تاكد هذا التوافق في القرار فهذا يعني برأي الباحثين **تفاعل سياسي** له تأثير مباشر على مخرجات السياسة الدفاعية وذلك من خلال ملائمة مجموعة من العناصر الأساسية في البيئة الداخلية والخارجية لإنتاج هذه السياسة خلال فترة زمنية معينة.

-**البيئة الداخلية (البيئة الوطنية):** تقع في إطار المجتمع الذي يتخذ صانعوا القرار قراراتهم من أجله وتشمل السياسات الداخلية (الرأي العام، الموقع الجغرافي ، طبيعة النظام السياسي القيم الرئيسية للمجتمع ، الأحزاب ، جماعات الضغط ..)

وهذه المتغيرات تكتسب أهمية كبرى لكن إدراك صانع القرار لأهميتها سوف يرجحها لتطغى على السلوك الخارجي .[2]

-**البيئة الخارجية:** تشير لكل تلك العوامل (المتغيرات) التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة وتقع في إطار البيئة الدولية (رد الفعل من قبل الدول الأخرى أي سلوك الوحدات الأخرى، المحيط الجغرافي، المجتمعات والثقافات ...الخ) مع العلم أن البئية الخارجية تتميز بالتغيير الدائم والمستمر وهو ما يدفع لبروز عوامل جديدة تتطلب ردات فعل من طرف الوحدات السياسية.[1]

1-نموذج التفاعل السياسي:

بعد نهاية الحرب الباردة، وإنتهاء مسلسل الصراع شرق-غرب، بدأ المحللون الاستراتيجيون يبحثون في اطروحاتهم الاكاديمية لإعطاء مفهوم للتفاعل السياسي، وإنتهى الامر في البداية بالاستراتيجي الأمريكي **قراهام أليسون[2] (Graham T Allison)** إلى تطوير هذا النموذج التحليلي من خلال دراسة ميدانية لإزمة الصواريخ

[1] **محمد نصر مهنا ، "علم السياسة" ، القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر ،1997.**

[2] **قراهام أليسونان،** مختص في العلوم السياسية، ويدرس في جامعة جون كينيدي، يعتبر من اهم المحللين للسياسة الدفاعية الامريكية وخاصة المسائل المتضمنة الأسلحة النووية والارهاب .

الكوبية سنة 1962 والتي لم تنجح السياسة الدفاعية الامريكية في تخطيها بعد العديد من العمليات الاستخباراتية والضغوطات الاقتصادية والتي كادت أن تعصف بها إلي نفق مظلم، وإنتهى بالقول **في كتاب صدر سنة 1971 تحت عنوان (لب القرار)** وأعيد نشره سنة 1999، أن **هناك تفاعل بيروقراطي وليس سياسي في صنع السياسة الدفاعية وذلك من خلال إستعمال المعايير الأساسية الاتية:**

أ-معيار الفاعل الواقعي Acteur Rationnel: ويمثل فيه الدولة بالعنصر الذي يتخذ قراره دون الأخذ بعين الاعتبار النهاية التي تؤول لها النتائج مما يستوجب التساؤل عن أهدافه، وينطبق هذا المعيار على القرارات الصادرة من الرئيس كينيدي الواقع تحت تاثير كل من كيسينجر، فريدمان، ماكنمار، وأصحاب نظرية الألعاب، وتعتبر هذه الصفة من المفاهيم المعروفة في العلاقات الدولية.

إذا الفكرة المركزية لهذا النموذج هي تفسير سلوك الدولة ما تجاه موقف معين أو حدث أو دولة أخرى أو هيئة معينة عبر تحليل عقلاني[1] للأهداف التي تعمل الدولة لأجلها أي الربط بين السلوك والأهداف بتفسير الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء القرارات السيادية للدول، لذلك يعتمد في هدا المعيار على وضع إطار عام للحسابات (توازنات، تنازلات) الذي على ضوئه تقوم دولة ما باختيار نهج سياسي أو اتخاذ قرار. فالدولة من منظور هذا المعيار تبقى الفاعل الوحيد في السياسة الخارجية وهي تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف وكل هدف مرتبط بجملة من الوسائل والإمكانيات والدولة تحاول في النهاية اختيار الهدف بطريقة عقلانية.

ب-معيار الفاعلين الواقعيين المحدودة Acteurs Rationnels Limités : وهو قريب من نظرية المنظمات والذي تمثل فيه الحكومة وكأنها مجموعة من المنظمات لكل واحدة تصورها مما يدخلهم في جو من البيروقراطية كثيرا ما يكون له تأثير في اتخاذ القرار الصائب.

ففي داخل كل بيروقراطية (جهاز) لا تتأثر صناعة القرار بالمتغيرات الطارئة بقدر ما تتأثر بإختلاف وجهات النظر الايديولوجية وذلك رغم وجود مجموعة من الإجراءات والقوانين وقواعد السلوك السائدة المقيدة مما يطرح إشكال البحث عن قنوات الاتصال بينها، وهل ستلجأ إلى التشاور والتنسيق أم إلى المنافسة والإقصاء والهيمنة مع العلم أن افرازات القرار في هذه مجموعة تؤثر لا محال في السياسة الدفاعية، لذا يجب فهم هذا

[1]في مفهوم قراهام العقلانية تتحدد بتوفير مجموعة من الخصائص: تحديد أهداف السياسة الخارجية والقيم المرتبطة، تحديد الوسائل والإمكانيات المتوفرة لتحقيق الأهداف وتقييمها ، اختيار الوسيلة الأكثر عقلانية لتحقيق الهدف الأمثل ولتبرير ذلك يضيف المقومات التالية: ترتيب الأهداف حسب سلم أولويات الدولة، وجود بدائل تعكس تعدد السلوكيات الممكنة إتباعها من قبل الدولة في قضية ما، دراسة النتائج والاحتمالات المترتبة عن سلوك ما ، الخيار هو الحصول على أقصى ما يمكن تحقيقه بتكلفة مقبولة.

النموذج من خلال التعرف على توزع المسؤوليات بين البيروقراطيات، العلاقة بين الأجهزة البيروقراطية وطبيعة النزاعات التي تنشأ بينها.

-ما يعاب على هذا المعيار أنه يفترض العقلانية في صناعة القرار وهو أمر مناف للطبيعة الإنسانية، لان إختلاف الإيديولوجيات كثيرا ما يؤثر على نشاطات صانعي القرار في الشق الخارجي (طبيعة النظام السياسي).

ج-معيار اللعب المتعدد الأطراف Jeux Multiples: هذه الخطوة تمثل أخطر الطرق في القرار السياسي لان مألها الوصول إلى ما يسمى بعقيدة "**الدمار المتبادل المضمون**" La destruction Mutuelle Assuréeوالمقصود أن كل مسؤول في الحكومة يتابع أهدافه بناء على مفاهيم وثوابت متضاربة والنتيجة أن عمل الحكومة (صنع السياسة الدفاعية) يشبه التفاوض والمساومة بين فاعلين في حلبة صراع ناهيك عن المشاكل الموازية المطروحة داخليا وعالميا.

عكس المعايير السابقة، فإن الفكرة المستخلصة هنا هي فهم الاطار الذي تتم فيه عملية صناعة القرار على مستوى القيادة القائمة في شكل لعبة تتسم بالتنافس والتعاون بين أفراد القيادة الذين يختلفون في سلوكياتهم ومصالحهم وثقلهم السياسي وخلفيتهم الأيديولوجية وولائهم الحزبي، والقرار النهائي يتم التوصل له باعتماد مختلف أشكال التفاوض وتقديم التنازلات بين أطراف هذه القيادة. وعليه فنحن أمام لعبة بين أطراف تحتل مواقع متقدمة داخل سلم الهرم وبالتاي فالقرار ليس خيارا عقلانيا لأنه محصلة ونتيجة للعبة التنافس والتفاوض بين أطراف اللعبة التي قد تضع في نهاية الأمر صانع القرار أمام موقف يخدم أطراف واتجاهات معينة لامتلاكها الوسائل المناسبة والمحددة لنتيجة التنافس دون غيرها (إحتلال العراق).

من الناحية العملية وحتى يثبت قراهم مدى أهمية القرارات المتخذة من طرف صانعي القرار في حالة الازمات الأمنية، تم إسقاط النموذج الأخير على إزمة الصواريخ الكوبية وطرح ثلاثة أسئلة محورية للبحث عن الإطار الذي تمت فيه هذه القرارات وهل هو إطار عقلاني ؟

س: لماذا نصب الاتحاد السوفيتي الصواريخ في كوبا؟

ج:عملية تنصيب الصواريخ جاءت لتحقيق أهداف استراتيجية لان أمريكا كانت تنظر إلى الاتحاد السوفيتي بنظرة تفوق وبالتالي أراد هذا الأخير تغيير وجهة النظر الأمريكية، أي أنه مرتبط أساسا بجيوبولتيك الحرب الباردة.

س: لماذا ردت الولايات المتحدة على هذه العملية بفرض الحصار البحري على كوبا؟

ج: القرار الأمريكي بالحصار البحري هو البديل الأكثر عقلانية والذي يحقق الأهداف المرجوة وهي ردع السوفيات بأقل تكلفة.

س: لماذا سحب الاتحاد السوفيتي الصورايخ النووية من كوبا ؟

ج: عملية السحب هو خيار عقلاني في السلوك السوفياتي فإبقاء الصواريخ في كوبا يصعد حالة التوتر والنزاع كما أن الاتحاد السوفيتي ضمن أهدافه من العملية بتحقيق تنازلات أمريكية من بينها سحب الصواريخ في تركيا واليونان وأيضا الدخول في اتصالات مباشرة بين الطرفين (الخط الأحمر). والأكثر من هذا وذاك بداية المفاوضات حول الأسلحة النووية والتي أدت إلى توازن القوى بين المعسكرين المتصارعين خلال الحرب الباردة . فهذه الأزمة كل قراراتها جاءت في إطار الفعل العقلاني

لمناقشة طرح قراهم، قدم كل من الاستراتيجي **روبرت جي أرت(Robert J Art)** أستاذ في جامعة هارفارد سنة 1974 و**روجر هلسمان (Roger Hilsman)**، مستشار عسكري في الإدارة الامريكية، إطار نظري عام لترتيب وتصنيف عوامل التأثير في السياسة الدفاعية للولايات المتحدة الامريكية من خلال **نموذج الدراسة المقارنة** بين النموذج التقليدي (التفاعل السياسي) ونموذج البيروقراطية السياسية، لينتهوا إلى نتيجة أن الصراع القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة تحكمه "**المصلحة العليا للبلاد**" المحدد الرئيسي الذي يمكن تبنيه في صياغة السياسة الدفاعية بغض النظر عن التوجه الأيديولوجي لصناع القرار الذي يذوب لا محال خاصة إذا إعتبرنا أن مبادرة العدو (الاتحاد السوفياتي) تعتبر بمثابة إعلان حرب[1]

من الناحية العملية، تم إعتماد نموذج المقارنة في العديد من الحالات لانه يدرس خلال فترة معينة "الصراع" أو "الحرب"، (القضية الكوبية) أو دراسة سياسة دفاعية لدولة ما بين فترتين، لقياس درجة هذا التأثير ووزن هذه العوامل في صنع القرار .

[1] **روبرت.ج.أرت** أستاذ بجامعة هارفارد (الولايات المتحدة الامريكية) منذ سنة 1968، صاحب كتاب "الاستراتيجية الكبرى لأمريكا" الصادر سنة 2009، **روجي هيلسمان**، بعد مغادرته الجيش إلتحق بالبيت الأبيض ليشتغل كمستشار لكل من الرئيس جون كينيدي وليندون جونسون مكلف بمكتب الاستخبارات في سنوات السيتينات وكانت له اقف مؤييدة في العديد من القضايا الاستراتيجية كحرب الفيتنام و من اهم كتبه " ازمة الصواريخ الكوبية الصادر سنة 1996 .

2-نموذج المصالح الثلاثية

من وجهة نظر أصحاب هذا التوجه[1]، أن هذا المنهج يختلف في توظيفه بإختلاف الظروف والتحديات التي تكون عليها الأوضاع المعاشة من طرف دولة ما، فما يعتبر مصلحة قومية لدولة ليس بالضرورة انه يمثل نفس التقدير لدولة أخرى، ثم أن تحقيق المصلحة القومية كإحدى المكونات للامن القومي هو تحقيق للمصلحة وبالتالي فإن تحقيق المصلحة القومية سوف ينعكس إيجابيا على الغاية النهائية (الامن القومي).

تعتمد الدراسة وفق هذا المنهج على توفر ثلاثة مستويات لشرح العلاقة بين أصحاب القرار ممن يرسمون السياسة الدفاعية والمؤسسة العسكرية المكلفة بمهمة التنفيذ، على أن يكون التخطيط هو الرابط من أجل تحقيق

[1] تم طرح هذا الموذج لأول مرة من طرف الاستراتيجيين العسكريين المصريون على غرار **اللواء أحمد عبد الحليم، اللواء محمود محمد خلف**، من خلال الدراسة التي أقيمت على حرب أكتوبر 1973 الدافع الاساسي للمنهج.

الامن القومي، ويتضح ذلك من خلال دراسة البيئة الخارجية والداخلية ما داما يمثلان وجهان لعملة واحدة ويتأثران ويتكملان في الاخير.

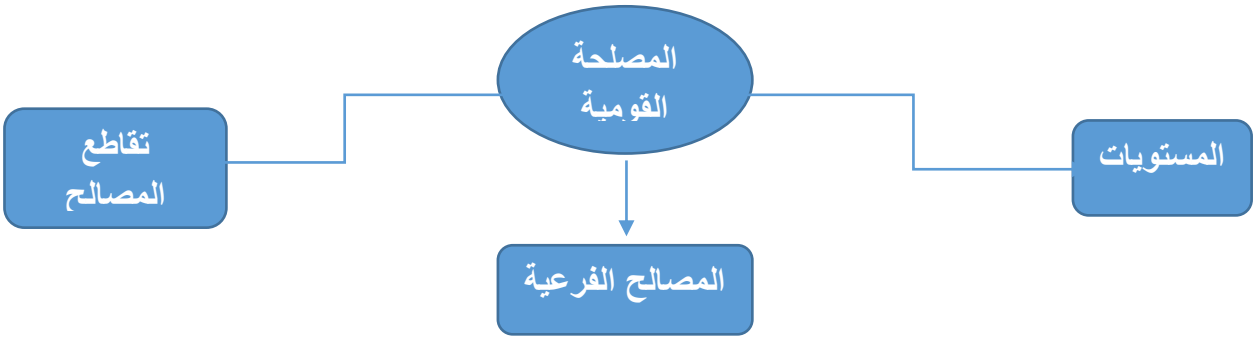

-**المستوى القومي**: الذي يشكل أعلى هرم المصلحة العليا للدولة والمتكونة بدورها من الغايات القومية والاهداف القومية، ويجتهد إنطلاقا من هذا الاطار صناع السياسات العامة للدولة لإشراك كل المؤسسات الحكومية والنخب والمواطنين للتشاور ودراسة كل الاقتراحات المعروضة قبل إتخاذ القرار النهائ الذي يمر حتما على المستويات الاخرى.

-**المستوى السياسي العسكري**: الذي يتم من خلاله تحديد الهدف الخاص الذي يعتبر جزء من الهدف القومي ومن خلاله يتم تحديد السياسة الدفاعية.

فحق التوازن الذي يلغي فكرة الاولوية لإحدى الطرفين كلما تعلق الامر بالمصلحة العليا للبلاد، يبقى هو لب العلاقات الصحيحة والسليمة بين المستوى المدني والمستوى العسكري وعليه فإن المسؤول الاول على السياسة الدفاعية من واجبه قبل أن يقرر أن يستمع باحترام لما يقوله قادة الجيش وإن كانت الاقتراحات المعروضة غير ملزمة للمستوى السياسي لان الواجب والحق يفرض على الضباط طرح المواقف والتقديرات والتوصيات في الشؤون الامنية أمام المستوى السياسي[1].

-**المستوى الاستراتيجي:** وهنا تبدأ عملية التخطيط لتحديد الأهداف الاستراتيجية وتحديد المهام وهي الخطوة التي تنتهي إليها القيادة العليا لرسم ما سوف يتم تنفيذه ميدانيا (من الأعلى إلى الأسفل)، وذلك تجسيدا لما تقدره القيادة كحل من جهة لمواجهة التحديات المفروضة سواء داخليا أو خارجيا وبالتالي توفير المادة الخام لمتطلبات الافراد.

فإعتماد نهج التخطيط الاستراتيجي الشامل يعتبر بمثابة الحل للتصدي للتحديات المعروضة لتخطيط على المستوى الوطني وتزداد أهميته كلما طرأ جديد أو متغير مرتبط بالأهداف المسطرة، لان أهمية النظر للخطة تبرز من خلال قدرتها لتوصيل سياسات الدولة واتجاهاتها العامة إلى ما تم تسطيره من جهة ومدى توافق المضمون مع القانون الداخلي والدولي (إلزامية التطبيق)

المصلحة القومية

فهي تمثل من جهة جوهر الدراسة الذي تجتمع من أجله المستويات الثلاث وتتقاطع فيه المصالح الثلاثة، إلا أن مختلف الشعوب والامم والدول ينظرون إلى المصالح العليا وفق مقاربات مختلفة، وتتناول هذه الاختلافات متغيرات عدة تشمل التعريف المنهجي، وتعريف المصالح ذاتها، وعملية البناء وحتى طرق واساليب تحقيق اهداف هذه المصالح، كما يضيف البعض التباين في استراتيجيات حماية وتطوير مصالحهم الوطنية التي تمثل عادة اهداف وتطلعات سواء الاقتصادية او العسكرية أوالثقافية، وهي مكون مهم في رسم العلاقات الدولية حيث

[1] حسب **ونستون تشرتشل** إحدى صانعي ملحمة الحرب العالمية الثانية **" من واجب قيادة الجيش الانصياع للمستوى السياسي فان من واجب المستوى السياسي احترام الاستقلالية المهنية للقادة العسكريين رفيعي المستوى"**

يعد السعي لتحقيق **المصالح الوطنية اساس المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية بمختلف تشكلاتها**[1] هي تحقيق المصلحة القومية التي تنقسم بدورها إلى ثلاثة أقسام:

-**المصلحة وطنية:** وهي مجموعة القيم المكتسبة (الامن، التنمية الاقتصادية، الكرامة، الهوية الوطنية، الاستقلال، الوحدة الوطنية)، الامن، التنمية الاقتصادية، الكرامة، الهوية الوطنية، الاستقلال، الوحدة الوطنية) التي تعمل الدولة بمختلف مكوناتها للمحافظة عليها وتجنيد كل القوى لمنع الأذى بها بالنظر إلى أبعادها الوظيفية المتمثلة في الحقوق والواجبات المفروضة على كل طرف في الدولة ومدى إرتباطه بها وبعدها المكاني الذي يرتبط بالقطعة الجغرافية التي تدل على الاستقلال والسيادة والاستقرار وهي الخطوط الحمراء الغير قابلة للمساومة.

كما تعتبر المصلحة الوطنية بمثابة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسات الخارجية للدول وكل اختلاف في تفسير مضمون المصالح الوطنية من جانب أجهزة اتخاذ القرارات المسؤولة، لابد أن يترتب عنه بالضرورة تغييرات مماثلة في مضمون هذه السياسات الخارجية[2].

-**المصلحة الإقليمية:** وهي مجموع المصالح خارج الدائرة القطرية تتسع وتضيق بالنظر إلى الموقع الجغرافي وطبيعة الحدود بين الدول في المنطقة الواحدة وبقدر ما تتفاعل في هذا الاطار العديد من المكونات (التاريخية، الدينية، الثقافية، الاقتصادية..إلخ)، فإن الصراع المصلحي سوف يسجل حضوره ويأخذ بذلك طابع الحركية المستمرة الذي يولد التهديدات والمخاوف وهو الدافع لتفعيل السياسة الدفاعية.

-**المصلحة الدولية:** وهو الصراع الذي لا ينتهي بين المصالح التي تأخذ في كل مرة شاكلة معينة وبالعودة إلى الوراء، نجد أن الصراع بعنوان المصلحة القومية كانت له نتائج سلبية في العلاقات الدولية وصراع أخر بعنوان الدولة القومية خلق توتر في العلاقات بين الدول وتعتبر الحرب الباردة إحدى أهم المختبرات التي تم فيها تجريب مختلف هذه المصالح من طرف الدول العظمى الذين كانوا يكيفون مصالحهم على حساب القانون الدولي وسيادة الدول وهذا ما أدى بدوره إلى المساس بالسلم العالمي.

-**المصلحة العالمية:** تبنى هذ المصطلح أصحاب المدرسة المعيارية في تقييمهم لعمل البنيات السياسية العالمية والسلوك السياسي للفواعل الدولية في عالم السياسة حول ما هو حسن أو سيئ للعالم ككل، عل إعتبار

---

[1] **جواد الحمد، "المصلحة العليا الفلسطينية"**، مركز دراسات الشرق الاوسط في الاردن، 2014

[2] بالنسبة للأكاديميين فإن هذا المفهوم **المصلحة الوطنية** طرح على الصعيد النظري وكذا العملي بعض الصعوبات المتعلقة بتحديد مضمونه وإشكالية اتخاذه كأداة عملية لتحليل وتفسير السياسة الخارجية للدول، لان أصل هذا المفهوم يعود إلى قيام نمط العلاقات الدولية القائم على "نموذج الدولة –الأمة" كفاعل أساسي وككيان موحد ومستقل وذي سيادة، فهو من أكثر المصطلحات شيوعا في القاموس السياسي والدبلوماسي يستخدمه السياسيون، وصانعو القرار، والمحللون، والمعلقون، وحتى الجمهور غير المختص عند الحديث عن العلاقة بين دولتين.

ان المعيار الفاصل في العلاقات الدولية خاصة في حالة النزاع هو "**المصلحة العالمية أو الإنسانية في المقام**"، لتبرير ذلك، يقر أنصار النظرية[1] بأن خطاب السياسة الداخلية والخارجية للدول هو قائم إلى حد بعيد على مفهوم "المصالح الوطنية" كواقع موجود لا يمكن إنكاره، لكن هناك سبب كبير ووجيه للتفكير حول "مصالح العالم"؛ على افتراض أنها تتضمن مصالح جميع الأطراف الدولية وليس الدول فقط. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد أنصار هذا الطرح[2] بأن مصالح العالم يجب أن تتجاوز المصالح الوطنية والإقليمية أو المصالح الأخرى الخاصة، لأنها غير محددة بطرف معين، وأن تحقيقها سوف يستفيد منه الجميع؛ في حين أن النوع الأول سوف يستفيد منه بعض الدول دون أخرى.

ومن أمثلة المصالح العالمية "حماية النظام الطبيعي لكوكب الأرض من التلاشي ككل، والذي يعني اتخاذ كل الإجراءات والتدابير السياسية والقانونية والقضائية وحتى العسكرية، حماية النوع الإنساني من الأعمال والممارسات والظواهر التي تهدد بقاءه؛ مثل الإبادة الجماعية في الحروب واستهداف المدنيين وانتشار الأمراض المعدية عبر العالم وتلوث المياه وحدوث المجاعات وغيرها".

أي إطار نظري لتقييم عمل البنيات السياسية العالمية والسلوك السياسي للفواعل الدولية في عالم السياسة يجب أن يتضمن الافتراضات حول ما هو حسن أو سيئ للعالم ككل، بمعنى وضع معيار المصلحة العالمية أو الإنسانية في المقام الأول. يقر أنصار النظرية المعيارية[3] بأن خطاب السياسة الداخلية والخارجية للدول هو قائم إلى حد بعيد على مفهوم "المصالح الوطنية" كواقع موجود لا يمكن إنكاره، لكن هناك سبب كبير ووجيه للتفكير حول "مصالح العالم"؛ على افتراض أنها تتضمن مصالح جميع الأطراف الدولية وليس الدول فقط. ومن أمثلة المصالح العالمية تلك المتعلقة بحماية النظام الطبيعي لكوكب الأرض من التلاشي ككل، والذي يعني اتخاذ كل الإجراءات والتدابير السياسية والقانونية والقضائية وحتى العسكرية، من أجل حماية النوع الإنساني من الأعمال والممارسات والظواهر التي تهدد بقاءه؛ مثل الإبادة الجماعية في الحروب واستهداف المدنيين وانتشار الأمراض المعدية عبر العالم وتلوث المياه وحدوث المجاعات وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد أنصار النظرية المعيارية[4] بأن مصالح العالم يجب أن تتجاوز المصالح الوطنية والإقليمية أو المصالح

[1]Mark J. Hoffman, "Normative Approaches," In International Relations: A Handbook of Current Theory, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 17-20.
[2]Seyom Brown , International Relations in a Changing Global System: Theory of the World Policy, 2nd ed. (USA: West-View Press, 1996), pp. 121-122.
[3]Mark J. Hoffman, "Normative Approaches," In International Relations: A Handbook of Current Theory, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 17-20.
[4]Seyom Brown , International Relations in a Changing Global System: Theory of the World Policy, 2nd ed. (USA: West-View Press, 1996), pp. 121-122.

الأخرى الخاصة، لأنها غير محددة بطرف معين، وأن تحقيقها سوف يستفيد منه الجميع؛ في حين أن النوع الأول سوف يستفيد منه بعض الدول دون أخرى.

ما تقرره النظرة المعيارية هنا كحد أدنى هو أن هناك مصالح عالمية التي لها قيمة أخلاقية في ذاتها، ومثل هذه المصالح العالمية –بالإضافة إلى تأسيس ومراعاة المصالح الوطنية والخاصة– تحتاج في النهاية إلى أن تؤخذ في الحسبان عند تقييم الصور المختلفة للسياسة العالمية، وسلوك الدول والفواعل الأخرى في المجتمع العالمي؛ وأيضا يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة خيارات السياسة الدولية نحو قضية معينة.

من وجهة نظر المعيارية الإنسانية، تتحدد المصالح العالمية العليا في مجموعة النقاط التالية:

أ) بقاء النوع الإنسانيSurvival of the Human Spices"، وتجد هذه المصلحة العالمية جذورها في الأديان السماوية وعلى رأسهم الإسلام الذي جاء لحماية النفس البشرية من الاعتداء ومن القتل بغير حق؛ وكما ذكر الإمام الشاطبي[1] أن هناك خمس مصالح ضرورية تقوم عليها الشريعة الإسلامية من بينها حفظ النفس البشرية من القتل أو الانقراض.

الافتراض العام الذي يؤسس عليه أنصار النظرية المعيارية عند طرحهم لهذا المفهوم، هو أن بقاء النوع الإنساني واستمراره في التفاعل هو أكثر أهمية من بقاء حياة باقي الأشياء الأخرى على الأرض، ولو أن وجودها مهم لاستمرار الحياة الإنسانية ذاتها. لذلك، بقاء الجنس البشري هو بدون شك شرط ضروري لتحقيق أي قيمة إنسانية. ويعني بقاء النوع الإنساني ضرورة توفر الشرط الصحي المعقول لحياة الجسم والعقل الإنساني، وبالتالي المساعدة على توفير الظرف الملائم لإعادة الإنتاج الصحي للنسل؛ الذي يستطيع أن يكون مقويا للأجيال المستقبلية في التوالد واستمرار الحياة الاجتماعية على كوكب الأرض.

إن الدوافع وراء تأكيد هذه المصلحة العالمية هو إبداع الإنسان ونشره للأسلحة التي من المحتمل أن تكون سببا في فنائه، وهي الأسلحة النووية وما يعبر عنه الإستراتيجيون[2] بأسلحة الدمار الشامل. بالإضافة إلى التأثيرات الجانبية لتجريب أو استخدام هذه الأسلحة، والتي من بينها تأثير النفايات الإشعاعية على مختلف المدن العالمية، والمخاوف المتصاعدة حول امتلاك الدول النووية الجديدة لهذه الأسلحة وعدم قدرتها على توفير إجراءات الحماية لها وأنظمة التخزين المناسبة؛ كما هي المخاوف حول البرنامج النووي الباكستاني والهندي

[1] أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، الموافقات، تق. بكر بن عبد الله أبو زيد، م. أ, (القاهرة: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، 2003) 2: 13 -45.

[2] Mohamed Kadry Said, "Pathways to Proliferation and Containing the Spread of WMD," in Globalization In The 21st Century: How Interconnected is the World?(Abu Dhabi: Center for Strategic Studies and Research, 2008), pp. 227 -45.

والإيراني.[1] يعتقد أنصار النظرية المعيارية أنه يمكن أن يكون هناك استخدام جيد للبرامج النووية عندما يتحكم العقل في العملية، وتستمر الحلول الدبلوماسية في معالجة المشاكل الدولية في المستقبل.

من ناحية أخرى، يتعرض أيضا بقاء الجنس البشري لبعض المخاطر كالتعديل الصناعي في العمليات الزراعية والصناعية، وتدخل القدرة التكنولوجية المعقدة في إفساد شروط البيئة الجوية ومحيط الأرض، المسئول عن وجود وتقوية حياة الإنسان. إذ أننا نجد أن هناك نشاطات مفسدة للمحيط الطبيعي بشكل مباشرة من قبل المجتمعات الوطنية المتطورة على وجه الخصوص، وأنشطة الشركات الملوّثة للمناخ والمساهمة في تآكل النظام البيئي الكوني؛ بسبب أنها تسعى فقط وراء الأرباح ومصالحها الخاصة. يشخص أنصار المعيارية الإنسانية سبب كل ذلك في أن الآثار السلبية للأنشطة الاقتصادية عبر العالم غالبا لا تكون قابلة للحسابات العقلانية المباشرة، لأنها غير خاضعة لتقدير المصلحة العالمية. بالرغم من أنه حسابيا وواقعيا، خضوعها للمصلحة العالمية هو تعزيز –في واقع الأمر– لحياة الشعوب الإنسانية الجوهرية.

ب)خفض مقدار القتل والمعاملة الوحشية المفرطة للوجود الإنساني، على افتراض أن قتل وتعذيب المواطنين يعتبران شرّان داخل معظم الدول باستثناء فترات الحرب الأهلية، أو يبرران بواسطة ضرورة تجنب الشر الأكبر؛ لذلك، تعتبر عملية القتل غير المبرر من المحرمات المرتبة للعقوبات القانونية على المستوى المحلي والدولي. ولمواجهة ظواهر الإبادة البشرية، لابد من أن يكون هناك جهد على النطاق العالمي للتخفيض الإلزامي من العنف الفيزيقي الممارس بواسطة إنزال القتل والألم بالناس، تحت دعاوى عرقية أو مصلحية أو ما إلى ذلك. لقد خطت الإنسانية خطوات نوعية في رعاية هذه المصلحة من خلال التوقيع على معاهدات تنظيم الحروب وتحريم استخدام بعض أنواع الأسلحة ومنع استهداف المدنين وتحسين طريقة معاملة الأسرى. وكما أكد بعض المحللين للسياسة الخارجية،[2] لقد تصاعدت مشاعر مناهضة الحروب لدى الرأي العام العالمي واعتبارها عملا بغيضا وعبثيا لا يلجأ إليها إلا المتهورون من القادة السياسيين والعسكريين. وأكثر تجليات الرفض العالمي للحروب كأدوات في السياسة الخارجية، المظاهرات العالمية التي خرجت في العواصم العالمية الكبرى بتاريخ 2003/02/14، المنددة بالحرب الأميركية–البريطانية على العراق.

لكن هناك صعوبة تواجه أطروحة المعيارية الإنسانية والمتمثلة بشكل أساسي في عدم استعداد العديد من الأطراف الدولية –خاصة القوى العظمى– لتطبيق المبادئ المعيارية في سياساتها الخارجية، أو أن هناك

---

[1] ديفيد تانكس، "الاتجاهات الرئيسية في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل وآثارها المحتملة على توازن القوى في منطقة الخليج العربي: تقويم مركز،" في الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية، تح. جاكلين ديفس، شارلز بيري، وجمال سند السويدي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص ص. 51 -55.

[2] Chaerles W.Kegley,Jr. And Eugene R. Wittkopf, American Foreign Policy: Pattern and Process, 4th ed. (New York: St. Martin's Press, 1991), pp. 299-306.

احتشام في الالتزام بالمسائل المعيارية في التعامل مع القضايا الدولية. ومع الإقرار بهذه التحديات، إلا أن هناك إصرار على التأكيد على دور المضمون المعياري في السياسة الخارجية للدول وعمل الفواعل الدولية الأخرى مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في النظام الدولي، من أجل تنظيم وتهذيب السلوك الدولي وجعله أقل إضرارا بالبيئة الإنسانية والطبيعية معا. قد تستخدم القوة العسكرية من أجل الأغراض والغايات الإنسانية، خاصة عند القيام بفك الاشتباك بين المتنازعين في الحروب الأهلية أو الحد من انتهاك الخصوصيات الإثنية أو الدينية من طرف بعض الجماعات المسيطرة على الحكومات الوطنية في دول العالم الثالث. بل هناك من ذهب بعيدا في الدعوة إلى شن الحرب من أجل تحقيق معنى الردع ضد أي انتهاكات للكرامة الإنسانية من قبل بعض الحكومات أو الجماعات في أي منطقة من العالم، حتى ولو تطلب ذلك خوض حرب كبرى من أجل تثبيت الاستقرار العالمي. وهذا يعني أن أنصار النظرية المعيارية يتقاطعون في هذه الفكرة مع أفكار أولئك الذين سوّقوا لفكرة "السلم الأميركي" عقب الحرب الباردة من أجل تحقيق الاستقرار العالمي أو الاعتماد على سلم القوة الذي طرحه أنصار النظرية الواقعية/الواقعية الجديد.[1]

ج)توفير الشروط الصحية الأساسية لكل شعوب العالم. يتعلق هذا النوع من المصلحة بالمضامين المعيارية الداعية إلى التعهد الدولي الجماعي الخاص بإزالة مظاهر المجاعة والأمراض العابرة للحدود المهدّدة لحياة الناس، مثل إنفلونزا الخنازير في عام 2009. كذلك تتضمن إزالة أو مكافحة التفسخ غير الصحي المحتوم للأنظمة الكونية والبيئة المحلية، التي هي شروط ضرورية لحياة صحية للإنسان، مثل تآكل طبقة الأزون واضطراب التوازن في درجة حرارة الأرض وذوبان جبال الجليد التي تهدد العديد من الشعوب بالفيضانات والاضطرابات المناخية، كما هي مطروحة من قبل العديد من المهتمين بالنظام البيئي.[2]

تبدأ هذه الافتراضات من المقدمة المنطقية القاضية بأن معظم الحقوق الإنسانية الأساسية تتمحور حول الحق في الحياة، والاعتراف بأن هذا الحق لا يمكن أن يكون لاغيا أو مهددا بواسطة العنف الجسدي فحسب، ولكن كذلك بواسطة إنكار أساسيات البقاء الإنساني مثل الحق في عدم تلوث الهواء وتوفر المياه النظيفة وبكميات مناسبة وتوفر الغذاء والتعليم والحماية ضد الإفراط في انتهاك الغلاف الجوي والحماية ضد الأمراض والعناية الصحية لتلك الشعوب الفقيرة، التي حكوماتها الوطنية غير قادرة على توفير مثل هذه الخدمات العامة أو هي منهكة بواسطة ندرة الموارد وكثرة الحروب الأهلية والتمزقات الاجتماعية. الفكرة التي يمكن أن توضع

[1]Andrew Linklater, "Neo-realism in Theory and Practice," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 238-45.
[2]Andrew Hurrell, "International Political Theory and the Global Environment," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steve Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 13 2-42.

في الاعتبار هي أن معظم الأمراض القاتلة لا يمكن أن تقاوم بواسطة الحجر الصحي الثابت، وذلك بسبب طبيعتها المتعلقة بعبور الحدود القومية دون أن تتدخل الجغرافيا كحاجز لمنعها أو عزل الأصحاء عن غيرهم؛ كما كان الحال مع مرض جنون البقر وإنفلونزا الطيور في سنوات 2007/2006. كلك يهدد الفقر المدقع في أي مكان من العالم الوجود المادي لهؤلاء الناس أو أولئك.

د)حماية الحقوق الفردية للمواطن. تتضمن هذه الفئة من المصالح العالمية ممارسة الحقوق العامة المدنية والسياسية والاقتصادية المطالب بها من طرف الأشخاص عبر العالم ككل، والمنبعثة أساسا من فعالية الوجود الإنساني والحق في العيش الكريم لكل فرد موجود على كوكب الأرض. وللتأكد من أن حماية الحقوق العامة للأفراد هي عالية القيمة، لابد أن تؤخذ هذه الحماية وفق القاعدة المعيارية لمعاهدة وستفاليا[1] حول نظام الدولة القومية التي وضعت قيمة عالية لاستقلال السيادة والاعتراف بالدول القومية، ككيانات وطنية تساوي بين كل المواطنين، بغض النظر عن الانتماءات العرقية والدينية والاجتماعية. لكن في مقابل ذلك، يشكو هذا النظام من عيوب أخرى، والتي من بينها وجود تحد يتمثل في قانون عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من قبل أطراف خارجية. ومع ذلك، يرى المعياريون أن نظام وستفاليا قد تم تعزيزه بمبادئ غروسيان Grotian (نسبة للمفكر جروسيوس) في القانون الدولي، التي تؤكد على الاحترام المتبادل والعلاقات المتبادلة بين الدول، وهي قائمة على مطلب منفعي أساسي والمتمثل في العمل على تجنب الانهيار الكلي للنظام المدني في أوربا خلال القرن السابع عشر بواسطة الحروب الدينية. إن هذه المبادئ هي رد فعل طبيعي على إطلاق العنان للعنف الممارس من طرف البروتستانتيين والكاثوليك ضد بعضهم البعض عبر حدود الدولة، خاصة خلال الحرب الثلاثين عاما.

يستند أنصار المعيارية الإنسانية في إثبات عالمية حقوق المواطنة إلى مطلب عولمة حقوق الإنسان الأساسية، الذي أصبح حقيقة محتومة في النظام الدولي من خلال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. كما يظهر ذلك أيضا من خلال زيادة حركة الأشخاص وتوفر المعلومات التي تضمن بأن تكون حقوق الإنسان في كل الدول المرشد العالمي، وبالتالي أصبحت مسائل ومعايير مشتركة بين الإنسانية، –كنبذ العنف في الحياة السياسية والديمقراطية السياسية والتقيد بالقانون–؛ وكذلك مطالب للوكالات الدولية والجمعيات فوق قومية،

[1] Andrew Linklater, « Globalization and the Transformation of Political Community, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp .621 -25.

التي تقوم بدورها بالضغط على الحكومات لإصلاح سلوكها، واحترام هذه المبادئ العامة؛ وهو المعنى الذي طالب به أنصار النظرية الليبرالية الجديدة[1] ونظرية السلم الديمقراطي[2] في تحليل العلاقات الدولية.

هـ) وقاية التنوع الثقافي. تتضمن المصلحة الخامسة من قائمة المصالح العالمية "وقاية التنوع الثقافي Preservation of Cultural Diversity" الإنساني من التلاشي، باعتباره إرثا مشتركا للبشرية ككل. لذلك –من وجهة نظر المعيارية الإنسانية، يجب على المجتمع الدولي أن يسمح للجماعات الثقافية المتباينة بممارسة نشاطاتها الخاصة بها في الحياة بشكل مستقل، بشرط أن تقبل هذه الجماعات إعطاء نفس هذا الامتياز للمجتمع الدولي ولنظرائها من الجماعات الأخرى، وألا يُضعف النشاط الثقافي لهذه الجماعات المصالح العليا للعالم. فقد طوّر النوع الإنساني ولا يزال يطوّر ميزات النظام الإنساني الواسع في المحافظة على الجوانب الاجتماعية والثقافية الخاصة باستمرار وتفاعل العلاقات الإنسانية المختلفة، والعمل على المحافظة عليها كسمات تميز الوجود الإنساني في النظام الكوني، وتفضي إلى تحقيق الحاجات الإنسانية الأساسية في الثقافة والاجتماع؛ على اعتبار أن الطبيعة الإنسانية في حد ذاتها بحاجة إلى إشباع حاجاتها للثقافة تحت فئة "الحاجة للمعلومات" وفئة "الحاجة لتقدير الذات وتحقيقها"، كما وردت في الترتيب الهرمي لأبراهام ماسلو.[3]

و)حماية البيئة الطبيعية لكوكب الأرض.يتعلق هذا النمط من المصالح العالمية بتوفير الشرط الصحي لعمل الجسم الإنساني وأداء وظائفه العضوية والحيوية من أجل الإبقاء على النوع البشري. فالإلزام المعياري الإنساني يؤكد على أن الناس أنفسهم يجب عليهم أن يحترموا بعمق ويشعرون بالمديونية لعطايا الله في الطبيعة؛ وبالتعبير القرآني أن ما خلق الله تعالى في عالم الطبيعة هو نعمة منه تستوجب من العباد الشكر، وإحدى أوجه الشكر المحافظة عليها. قال الله تعالى: "الله الذي خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماءً فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخّر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار، وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمت الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفّار"، سورة إبراهيم، الآيات: 32–34.من هذا المنظور، يجب أن يكون الهدف خدمة هذه القيم الإيكولوجية ودون التسبب في معاناة كبرى للآخرين، وإعطائها الأولوية العليا باعتبارها مصلحة عالمية. فالقيام

[1] Steven L. Lamy, "Contemporary Mainstream Approaches: Neo-Realism and Neo-Liberalism," In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 183 -85.
[2] John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp262 .-6-.
[3] Abraham H. Maslow, « A Theory of Human Motivation,» in Sources : Notable Selections in Psychology, ed. Terry f. Pettijohn, 2th ed. (United States of America : Dushkin/McGraw-Hill, a Division of The McGraw-Hill Companies, Inc., Guilford, 1997), pp. 188-95.

بخدمة الغايات المعيارية الإلزامية تكون كحد أدنى للتخفيف من معاناة القيم الإيكولوجية، إنها المسئولية العالمية والمحافظة الجماعية على الوجود الصحي لعمل الجسم الإنساني والتعافي من الأمراض المختلفة.

ي)تمدد المسئولية الدولية.تشتق المصلحة العالمية المتمثلة في "تمدد المسئولية Expansion of Accountability"، مضمونها النظري من نمط العلاقات فوق قومية التي انتشرت عبر العالم بين الجماعات المختلفة، بحيث أصبح المجتمع العالمي يتفاعل في اعتماد متبادل حول الاهتمام وخدمة القضايا المختلفة، والتي من بينها على سبيل المثال المسئولية العالمية والشاملة على حماية النظام الإيكولوجي للأرض، والمحافظة على بقاء النوع الإنساني، لان المجتمع لا يمكن أن يكون جماعة، ما لم يكن هناك اعتبار مشترك للمسئولية بين أعضائه في كيفية تعاملهم مع موارد الجماعة المختلفة، وكيفية تعامل بعضهم مع بعض بطريقة وظيفية وسلمية.

من حيث تحديد المصطلحات، تعرف المسؤولية الدولية The International Responsibilityبأنها: "الالتزام الذي تتحمله . بحكم القانون الدولي . الدولة أو المنظمة الدولية المنسوب إليها ارتكاب فعل أو امتناع مخالف لالتزاماتها الدولية بتقديم تعويض للمجني عليها في شخصها أو في شخص عادي أو أموال رعاياها". وعرّفها شارل روسو بأنها: "قانون تلتزم بمقتضاه الدولة المنسوب إليها ارتكاب عمل غير مشروع وفقا للقانون الدولي بتعويض الدولة التي وقع في مواجهتها هذا العمل". وعرّفها عبد العزيز سرحان بأنها: "جزاء قانوني يرتبه القانون الدولي على عدم احترام أحد أشخاصه لالتزاماته الدولية، وهي علاقة قانونية بين أشخاص القانون الدولي العام دولا ومنظمات". وترى لجنة القانون الدولي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أن: "المسؤولية الدولية هي كل عمل غير مشروع دوليا صادر من دولة معينة يرتب مسؤوليتها".[1]

ويرى روتر أن: "المسؤولية الدولية ناتجة أساسا عن الفعل غير المشروع ومن ثم يجب التعويض". ويرى شوارزنبقر أن: "المسؤولية الدولية ناتجة عن إحدى الحالتين: خرق التزام دولي، حيث يشكل عملا غير مشروع أو خطأ دولي". وهناك من يعرّف المسؤولية الدولية بأنها: "الإخلال بمصالح مشروعة أو مصالح أشخاص أخرى في القانون الدولي يحميها. وهذا الإخلال يتخذ صورا مختلفة، فقد يتوافر قصد الإضرار بالغير أو إحداث الضرر...".[2]

[1] عمر صدوق، محاضرات في القانون الدولي العام: المسؤولية الدولية، المنازعات الدولية، الحماية الدولية لحقوق الإنسان (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص. 05.
[2] محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام 2 أج. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص ص. 147-148.

من ناحية أخرى، يرى روبرت جاكسون Robert H. Jackson[1] أن مفهوم المسؤولية يتضمن فكرة أن لرجال الدولة واجبات خارجية مشتقة من عضوية دولتهم في المجتمع الدولي، والتي لا تحمل معها فقط المنافع، ولكن كذلك الحقوق والواجبات. كما هي محددة بواسطة عرف القانون الدولي، وبواسطة ميثاق الأمم المتحدة، وبواسطة أي اتفاقات دولية أخرى اشتركت الدول في إيجادها. يستمد هذا المؤشر المعياري (المسؤولية الدولية) في تقييم السياسات الخارجية مضمونه من المبادئ الجروسية Grotian Precepts (نسبة إلى المفكر السياسي جروسيوس)، ويمكن إجمال هذه المبادئ في مجموعة من النقاط نسوقها في الآتي: كن مواطنا صالحا في المجتمع الدولي، اعترف بأن للدول الأخرى حقوق متساوية مع مصالحك الشرعية، تصرف بإيمان حسن، أطع القانون الدولي، عاقب المعتدين، أطع قوانين الحرب، كن متسامحا في النصر وما إلى ذلك من أوضاع. يجب أن تميز هذه الاعتبارات المعيارية مجتمع الدول، بحيث تكون المسؤولية محددة بواسطة القانون الدولي وبواسطة المعايير التي وراء التفاهم والتبادل والحوار بين الدول.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هي القاعدة المعيارية التي تعتقد أن رجال الدولة لهم مسؤولية مستقلة نحو المجتمع الدولي بموجب عضوية دولتهم فيه؟ ويمكن أن يجد هذا التساؤل إجابته في نظرية الواجب السياسي التي تقضي بأن للدول واجبات خارجية نحو الدول الأخرى ونحو المجتمع الدولي ككل مدينة له بالعضوية في هذا المجتمع، والتي تدرك كاتفاق ضمني بين الدول. وهناك أيضا حقوق الإنسان المثبتة بواسطة الاتفاقات الدولية بين الدول ذات السيادة، وبالتالي وجود المواطن الدولي الصالح يستلزم بالضرورة احترام حقوق الإنسان. أما بالنسبة لمجالات عمل المسؤولية الدولية، يرى سيوم براون Seyom Brown أن المسؤولية الدولية الأكثر جوهرية هي المتوفرة في مجلس أوربا لنظام حقوق الإنسان، واللجنة الأوربية حول حقوق الإنسان المنشأة من طرف المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، المفوّضة بالسماح لأطراف خاصة وللحكومات لأن تكون أحد أعضائها.

بصفة عامة، يمكن تحديد مبدأ المسئولية الممتدة بأنها: تلك المهام والوظائف التي يمكن أن تضطلع بها الفواعل الدولية المختلفة القادرة على التأثير بشكل جوهري في أمن أو رفاهية الآخرين دون تمييز، والذين يفترض فيهم أن يكونوا مسئولين على نتائج ومخرجات هذه المسئولية والسلوك العام نحو المجتمع العالمي ككل. يرى أنصار النظرية المعيارية الإنسانية أن مثل هذه المسؤولية يجب أن تطبق أفقيا Horizontally (العلاقات بين الجماعات) وعموديا (العلاقات داخل الجماعات والمؤسسات). بمعنى آخر، سيصل المجتمع

[1]Robert H. Jackson, Quasi-states : Sovereignty, International Relations and The third World (Great Britain: Gambridge university press : 1993), pp. 116- 17.

العالمي إلى مستوى عال من التطور عندما يكون شكل حكمه يشبه حكم السياسة الداخلية للدولة القومية، فهو بحاجة لأن يقوم على مبادئ المسئولية الجماعية، وتحل السياسة العالمية وتطبيقاتها ومبادئها المختلفة محل السياسة المحلية؛ بأن تصبح هناك مسئولية دولية أو عالمية إزاء المحافظة على بقاء واستمرار حياة النوع الإنساني.[1]

تقاطع المصالح

بقدر ما أسى توجه المصالح للدول معينة للمساس بمصالح دول اخرى (الثورات، الاستعمار) بقدر ما كان هذا التوجه إحدى الاسباب المؤثرة في حركية وتطور السياسة الدفاعية، فالصراع المصلحي في شكله الاصلي هو إحدى الاشكاليات المطروحة في البحث الاكاديمي لتفسير السياسة الخارجية (المحرك الاساسي للعلاقات الدولية[2].

أ-العامل الاقتصادي (النفط) ويمثل إحدى أهم العوامل أو المحرك الاساسي لتقاطع المصلحة الوطنية والاقليمية وتأثر المصلحة الدولية ويمكن قراءة ذلك جليا في الازمة التي تعيشها العراق والصراع الاسرائيلي[3].

ب-العامل العسكري: وتجسده سياسة الهيمنة وإستعراض العضلات التي تضطلع بها الدول الكبرى وذلك من خلال المساس بالمصالح الوطنية لدول (فرض عقوبات إقتصادية على السودان، إيران)، ضرب مؤسسات حيوية لاسباب واهية (مصنع الادوية بالسودان، مقر فتح الفلسطينية بتونس، مقر سكن الرئيس الليبي)، إستعمار دول (العراق) وإثارة نار الفتنة (الربيع العربي)، وامام هذه التجاوزات التي تاثر سلبا على المصالح الاقليمية لدول اخرى، فإن الدول الفاعلة في العلاقات الدولية لا تبالي ما دام الهدف هو تحقيق المصلحة القومية.

ت-عامل سياسي ويمكن تفسيره في مسألة الزعامة وإستعمال وسيلة التكتلات والاحلاف التي تسببت من خلالها العديد من الأنظمة السياسية في الاخلال بموازن القوى مما تسبب في العديد من الازمات الأمنية

[1]Seyom Brown, Op. Cit., pp. 126-129.

[2]يرى المفكر الروسي **أندرو مورافسيك** في كتابه **الأولويات والقوة في الجماعة الأوروبية"** أن المصالح الوطنية للدول تصنعها النقاشات والتداخلات والتفاعلات الداخلية بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين في الدولة بحيث تسعى كل مجموعة للتأثير على صانع القرار بما يتماشى ومصالحها، وهذا بالاعتماد على تحالفات وطنية أو قد تكون فوق قومية، تفرض على الحكومة أخذها بعين الاعتبار أثناء صناعة القرار سواء الداخلي أو الخارجي للدولة.

[3]Dans son livre « **la route vers le nouveau désordre mondial, 50 ans d'ambitions secrètes des Etats-Unis** », publier par les éditions demi-luine Paris 2011, évoque **PETER Dale Scott**, la déclaration **d'Anthony Cordesman**, l'un des principaux analystes du Center for Strategic and International Studies (le Centre des Etudes Stratégiques et Internationales), qui confirme que l'Energie **'Pétrole'** est la cause principale des guerres enclenchées par les Etats-Unis d'Amérique**, (l'Irak) «** Peu importe si nous l'avouons publiquement ou non, nous irons en guerre parce que Saddam est assis au centre d'une aire régionale contenant plus de 60 % des réserves pétrolières mondiales», ainsi que la déclaration de l'ancien directeur de la CIA **James Woosley**, **«** qui insinua publiquement que si la France et la Russie contribuaient au changement de régime, leurs compagnies pétrolières pourraient travailler avec le nouveau **»**

(الازمة السورية، أزمة إيران–السعودية)، ناهيك عن الازمات الديبلوماسية لتترك في الأخير مسالة الامن والسلم العالميين بين مد وجزر لينتهى في الأخير إلى جدل حاد.

يعاب على هذا النموذج أنه يعتمد في تحليله للسياسة الدفاعية إنطلاقا من أعلى الهرم (السياسة العليا) إلى الأسفل (المصلحة الفردية)، في حين أن المؤشرات التي يتبناه الباحثون في مختلف التخصصات تنطلق من دراسات الحاجيات والمتطلبات الأساسية التي ترفعها القاعدة الشعبية والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى إضطرابات من شأنها التأثير على حركة المؤسسة العسكرية التي بدورها تأؤثر على ديناميكية النموذج وبالتالي تكون الحافز.

النموذج المطروح لم يبين أو يتناول الكيفيات التي يتم من خلالها التفاعل بين مختلف المستويات المذكورة لبناء سياسة دفاعية فعالة، لكن يمكن تطبيق مثل هذه النماذج على قرارات محددة أتخذت اثناء دراسة وضع عام.

المسؤولية الدولية

المسئولية الدولية تعتبر الضامن الوحيد حسب الدراسات الاكاديمية لتحقيق وحماية المصلحة العالمية، لان نمط العلاقات فوق قومية التي انتشرت عبر العالم بين الجماعات المختلفة فرضت على المجتمع العالمي في تفاعله باعتماد مبدأ التبادل حول الاهتمام وخدمة القضايا المختلفة، مما سمح بتمدد المسؤولية إلى نطاق العالمية الشاملة، لان المجتمع لا يمكن أن يكون جماعة، ما لم يكن هناك اعتبار مشترك للمسئولية بين أعضائه في كيفية تعاملهم مع موارد الجماعة المختلفة، وكيفية تعامل بعضهم مع بعض بطريقة وظيفية وسلمية.

ونظرا لأهمية ما يترتب عن المسؤولية الدولية من تداعيات على الامن العالمي، فقد ظهر خلاف كبير بين المنظرين في مختلف العلوم الإنسانية لتحديد هذا المصطلح. ومن بين الاطروحات نذكر ما يلي:

–**شارل روسو** يرى "أنا المسؤولية قانون تلتزم بمقتضاه الدولة المنسوب إليها ارتكاب عمل غير مشروع وفقا للقانون الدولي بتعويض الدولة التي وقع في مواجهتها هذا العمل".

–**أما عبد العزيز سرحان** يقول "بأنها جزاء قانوني يرتبه القانون الدولي على عدم احترام أحد أشخاصه لالتزاماته الدولية، وهي علاقة قانونية بين أشخاص القانون الدولي العام دولا ومنظمات".

–كما يرى **روتر** "أن المسؤولية الدولية ناتجة أساسا عن الفعل غير المشروع ومن ثم يجب التعويض.

–**شوارزنبقر** يرى "أن المسؤولية الدولية ناتجة عن إحدى الحالتين: خرق التزام دولي، حيث يشكل عملا غير مشروع أو خطأ دولي".

–وهناك من يعرّف المسؤولية الدولية بأنها: "الإخلال بمصالح مشروعة أو مصالح أشخاص أخرى في القانون الدولي يحميها. وهذا الإخلال يتخذ صورا مختلفة، فقد يتوافر قصد الإضرار بالغير أو إحداث الضرر...".[1]

–بالنسبة **روبرت جاكسون**[2] "فأن مفهوم المسؤولية يتضمن فكرة أن لرجال الدولة واجبات خارجية مشتقة من عضوية دولتهم في المجتمع الدولي، والتي لا تحمل معها فقط المنافع، ولكن كذلك الحقوق والواجبات. كما هي محددة بواسطة عرف القانون الدولي، وبواسطة ميثاق الأمم المتحدة، وبواسطة أي اتفاقات دولية أخرى اشتركت الدول في إيجادها.

–لجنة القانون الدولي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة تعرف المسؤولية الدولية "بأنها كل عمل غير مشروع دوليا صادر من دولة معينة يرتب مسؤوليتها".[3]

بالنسبة للمؤشرات المعيارية المعتمدة في تقييم المسؤولية الدولية في السياسات الخارجية، يجمع العديد من المفكرين، على انها مستمدة من من المبادئ **الجروسية (نسبة إلى المفكر السياسي جروسيوس)**، من بينها : –كن مواطنا صالحا في المجتمع الدولي، –اعترف بأن للدول الأخرى حقوق متساوية مع مصالحك الشرعية، –تصرف بإيمان حسن، –أطع القانون الدولي، ––عاقب المعتدين، –أطع قوانين الحرب، –كن متسامحا في النصر.

بصفة عامة، إذا سلمنا ان المسؤولية الدولية (الدولة أو منظمة) هو الالتزام الذي تتحمله إزاء القانون الدولي، بالنظر إلى العمل المنسوب إليها "ارتكاب فعل أو امتناع عن فعل" مخالف لتعهداتها مما يجبرها على تقديم تعويض للدولة المتضررة، فإنه يمكن تحديد مبدأ المسئولية الممتدة بأنها: تلك المهام والوظائف التي يمكن أن تضطلع بها الفواعل الدولية المختلفة القادرة على التأثير بشكل جوهري في أمن أو رفاهية الآخرين دون تمييز، والذين يفترض فيهم أن يكونوا مسئولين على نتائج ومخرجات هذه المسئولية والسلوك العام نحو المجتمع العالمي ككل. يرى أنصار النظرية المعيارية الإنسانية أن مثل هذه المسؤولية يجب أن تطبق أفقيا

---

[1] محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام 2 أج. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص ص. 147-148.

[2]Robert H. Jackson, Quasi-states : Sovereignty, International Relations and The third World (Great Britain: Gambridge university press : 1993), pp. 116- 17.

[3] عمر صدوق، محاضرات في القانون الدولي العام: المسؤولية الدولية، المنازعات الدولية، الحماية الدولية لحقوق الإنسان (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص. 05.

Horizontally (العلاقات بين الجماعات) وعموديا (العلاقات داخل الجماعات والمؤسسات). بمعنى آخر، سيصل المجتمع العالمي إلى مستوى عال من التطور عندما يكون شكل حكمه يشبه حكم السياسة الداخلية للدولة القومية، فهو بحاجة لأن يقوم على مبادئ المسئولية الجماعية، وتحل السياسة العالمية وتطبيقاتها ومبادئها المختلفة محل السياسة المحلية؛ بأن تصبح هناك مسئولية دولية أو عالمية إزاء المحافظة على بقاء واستمرار حياة النوع الإنساني.[1]

-النموذج الديناميكي التفاعلي

التحليل الديناميكي: يجمع بين الوقوف على طبيعة التغير بين نقطتين زمنيتين أو أكثر إلى جانب الوقوف على معرفة أسباب التغير بتتابع الأحداث السلوكية ولذلك فتحليل عمليات السياسة الدولية المنتجة للقرارات السيادية يقتضي دراسة التفاعل بين الدول في خبايا القرارات الخارجية (كمنتج نهائي لها) حتى نقدر العلاقة بين موقفين.

كما يعكس هذا النموذج مفهوم النظم والذي يتم ذلك من خلال تقسيم بناء السياسة الدفاعية إلى ثلاثة (03) مكونات:

[1]Seyom Brown, Op. Cit., pp. 126-129.

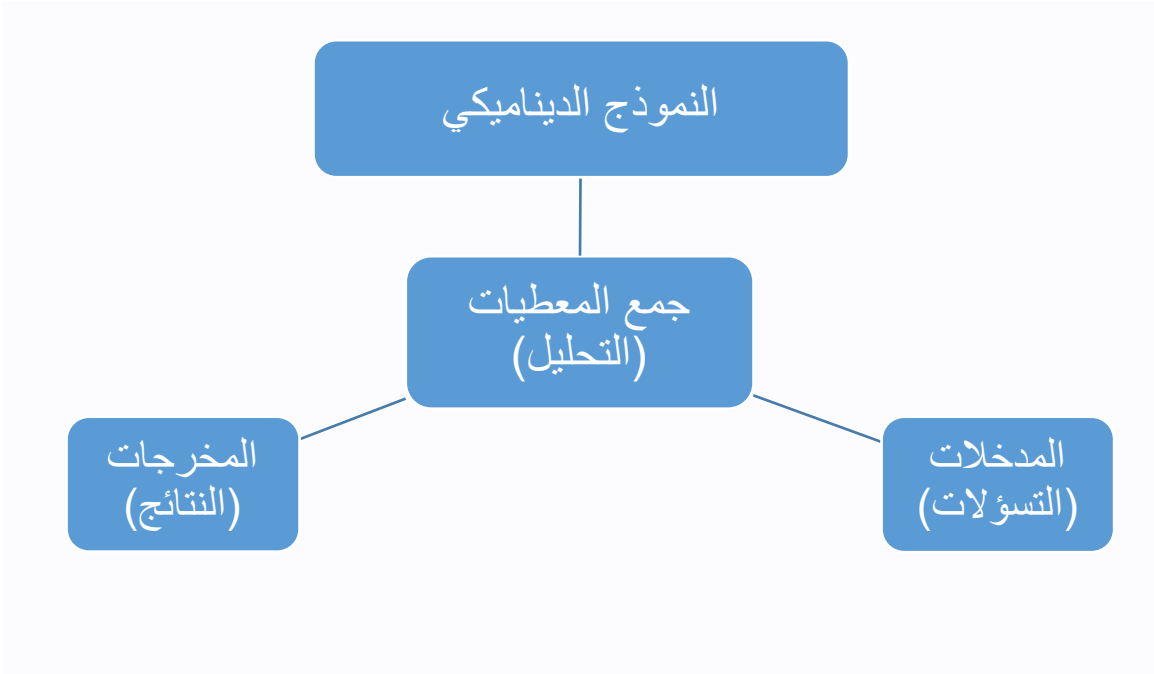

-**المدخلات:** هذه المرحلة تمثل الوضع الذي تم الوقوف عليه من طرف القيادة السياسية للدولة وعليه تم طرح مجموعة من الاسئلة التي تعتبر بمثابة أنظمة فرعية في عملية الصنع، من بينها الاهداف القومية **بالنظر إلى حالة الصراع المستمر التي توجد عليها المصلحة الوطنية مع الإقليمية والدولية**، طبيعة النظام السياسي، الابعاد الجيوبوليتيكية للدولة (القدرات زيادة ونقصان)، مكانة المؤسسة العسكرية، التهديدات التي تم حصرها.

-**العمليات (التحليل):** وهي ثاني مرحلة في الحركية وإن كانت تعمل بطريقة إنفرادية ومستمرة فهذا لا يعني أنها غير مترابطة مع غيرها من النظم، ويستدعى في هذه العملية، توظيف المهارات والكفاءات المعرفية **(الفكر الاستراتيجي)** تحليل للسلوكات السياسية الداخلية والخارجية لمجموع الاسئلة في إطار الاهداف القومية ويأخذ بعين الاعتبار كذلك التحليل الجزئي والكمي لقدرات الدولة في إطارها الجغرافي الداخلي والخارجي وهذا ما يخلق تلك الديناميكية، كما يتم إعادة قراءة وتقييم منظومة التهديدات المسجلة والمحتملة **(التفاعل الصراعي بين المصالح، التهديدات، القدرات).**

-**المخرجات** كمرحلة أخيرة (النموذج المقترح)، أين يتم صياغة السياسة الدفاعية التي تمثل النتيجة النهائية المتوصل إليها للرد على كل التحديات التي تمس المصلحة القومية، لتبدأ عملية التفاعل بين مختلف مكونات النظام السياسي **(التطبيق الميداني)**، ويتم رصد كل الشوائب والمعوقات التي تم دراستها أو تلك الطارئة وطرح البدائل.

للإشارة، فإن الحكم على فعالية السياسة الدفاعية لتحقيق الاهداف القومية (القوة الدافعة) تتوقف على توافر مجموعة من المتغيرات التي لا يمكن الفصل بينهم من خلال عامل "**الربط**":

1-**المتغيرات الفردية لصانع القرار** تتجسد في المستوى الفكري الذي يؤثر في تعميق الفهم لمختلف جوانب القضايا المطروحة وكيفية التعاطي معها ونفس الأمر مع الكاريزما السياسية التي يتمتع بها والمؤثرة في التعامل مع القضايا الخارجية والكبرى[1]

2-**متغيرات الدور**: الدور المفترض أن يقوم به صانع القرار في مركزه بعيدا عن الجوانب الشخصية، هذا معناه أن الوظيفة أو المركز هو الفاعل حتى وإن كان مخالفا للآراء والتوجهات، ويمكن إلى حد ما الحكم بفعالية القرارات المتخذة في الدول المتقدمة التي تكون فيها الأدوار واضحة نتيجة التكرار، عكس ما هو شائع في الدول المتخلفة.

3-**المتغيرات الحكومية:** تعكس كل جوانب التنظيم السياسي في الدولة ونوعية العلاقات بين مؤسساتها الرسمية، نوع العلاقة بين العسكري والسياسي، طبيعة النظام **(الشرعية، الاستقرار، علاقته مع المجتمع).**

4-**المتغيرات المجتمعية:** التي تعبر عن العوامل السائد ة في المجتمع **(المادية)**، كالموقع الجغرافي، وجود الموارد الأولية، التنمية الاقتصادية و**(الغير مادية)** تركيبة المجتمع وثقافته السياسية، القيم والمعتقدات، التجانس داخل المجتمع، التراث والإسهام التاريخي والوطني.

5-**المتغيرات النسقية:** وتمثل مجمل العوامل والمؤثرات التي تفرزها البيئة الخارجية ومستوياتها الثلاث (النظام الدولي)، (النظام الإقليمي)، (الموقع الجيواستراتيجي للدولة)[2].

في الاخير نورد بعض الامثلة التي طرحها **رونزو** للدلالة على أهمية هذا النموذج في دراسة السياسة الدفاعية من باب المؤثرات:

<u>الاختراق</u>: وهو النمط الذي يشارك فيه صناع القرار أو أطراف من وحدة سياسية معينة (دولة، منظمة) في سلوك (قرار أو فعل) وحدة سياسية أخرى

[1] **أنظر نموذج رونزو "المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية"**، حيث يقسم النظام الدولي إلى قسمين **(**القسم الأفقـي) ويضم الدول كأطراف جغرافية والمنظمات كأطراف وظيفية، (القسم العمـودي) وفيه يعرف النظام الدولي بمجموعة من المجالات التي تحتوي عدد من القضايا والمواضيع المشتركة.

[2] **وليد عبد الحي وآخرون ، "آفاق التحولات الدولية المعاصر"**، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ،2002 ،ص 17

مثال: دخول قوات الاحتلال أو تشكيل لجان تقصي الحقائق وأيضا المساعدات الاقتصادية وهذا ما يحدد بشكل مباشر السلوك الخارجي للدول في صورة تدخل مباشر كما يحدث مع صانع القرار العراقي نتيجة لوجود قوات الاحتلال الأمريكي.

رد الفعل: يحدث بالمشاركة المباشرة أي أن يكون سلوك أطراف في وحدة معينة هو بمثابة ردة فعل نتيجة لحالة التأثر من سلوك الطرف الأول وهنا أفراد الوحدة صاحبة الفعل لا يشتركون في قرارات وسلوكات أطراف وحدة رد الفعل بصورة فعلية

التقليد: في هذا النمط لا تكون ردود الفعل كمخرجات من البيئة الدولية أو المحيط الوطني إنما تأخذ نفس شكل المخرجات أي أن سلوك نهج معين هو تعبير عن ذات القرار والفعل والسلوك لوحدة أخرى وليس ردة فعل لها.

مثال: اتخاذ موقف بالتأثر بنفس الموقف لدولة مجاورة أو حليفة أو دولة (تأثر حركات التحرير الوطني ببعضها البعض).

المجال: إن سلوك الدولة الخارجي يتغير بين قضية وأخرى ومن مجال[1] إلى مجال آخر لأن الاختلاف في الأهداف والمصالح والنتائج التي تجنيها دولة من قضية يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في سلوكها الخارجي تجاه قضية وأخرى.

[1] **هناك أربعة مجالات: المجال الإقليمي**، (الأرضي) ويخص موضوعات الخلاف على الحدود أو على جزء من الأراضي أو جزر أو تقسيم دولة أو حالة احتلال، **مجال المركز** وهي تحتوي موضوعات كالخلاف الدبلوماسي والاعتراف بدولة والحفاظ على حقوق الإنسان، **مجال المصادر البشرية** وهو مرتبط بالمسائل الثقافية، السكانية، العمل، الدين، **مجال المصادر المادية** المساعدات الاقتصادية، التعاملات التجارية. **ويعرف المجال** على انه مجموعة القيم والقضايا التي يؤثر توزيعها في تباين المواقف عند الأطراف المعينة أي التأثير المباشر لهذه القيم والقضايا في عملية صنع القرار الخارجي لتلك الأطراف

العقيدة العسكرية

-الدفاع والعقيدة العسكرية:

في الفكر المعرفي لا أحد ينفي الصفة الدفاعية على العقيدة العسكرية، وعليه فلا يمكن تصور إستعدادات عسكرية ما لم تكن هناك مؤشرات لوقوع إعتداء خارجي بمنطق القوة، ومتى حصل ذلك فستكون المرحلة الاولى هي صد غزو المعتدي ثم بعد ذلك يتم التحول الى المرحلة الحاسمة ومن هنا تبدأ زيادة الاهتمام

في إستغلال وتوظيف القدرات للوصول إلى الهدف المنشود (الانتصار) وهذا ما يشكل مضمون فن النظرية العسكرية وكذلك ما تجسده تمارين استعداد الوحدات العسكرية من الناحية المادية والمعنوية للقتال[1].

فهذا المصطلح وإن كان معتاد استعماله من طرف العسكريين المحترفين في تاريخ الجيوش، فإنه يبقى مجهول لدى الكثير نظرا لخصوصيته المُعقّدة (الإطار، المحيط والتركيبة)، ورغم الممارسة اليومية لمضامينها في الحياة المهنية سواء في زمن السلم أو الحرب، إلا أن المعرفة العميقة لهذا المصطلح المهم[2] تبقى غائبة، لأن الجميع يتعامل مع الموضوع "**لإنجاز مهمة**" التي ستسمح في مرحلة اولى إلى المنظومة الدفاعية **بصد هجوم العدو** بقوات متفوقة، وتحطيم قدراته الهجومية، ومن ثم الاستعداد للتنقل إلى المرحلة الثانية وهي خلق الظروف الملائمة للتحول من الدفاع إلى الهجوم **لتحقيق النصر**، هذه الغاية تعد من الامور الاكثر اهمية بالنسبة للعسكريين، لدرجة أن الاستراتيجيين يعتبرون مفهوم النصر كأنجاز للعمليات العسكرية [3] وكهدف تسعى اليه القوات العسكرية وتبقى تدافع عليه بكل قدراتها حتى في ظروف الحرب النووية دون تفسير للمبررات المعنوية أو الايديولوجية الدافعة لتحقيق غاية النصر*.

-المبادئ الاساسية للعقيدة العسكرية

لدراسة العقيدة من الناحية العلمية، يفضل الباحثون الاكاديميون والمنظرون في الحقل الاستراتيجي قبل التطرق لمختلف الاطروحات العلمية لغاية الوصول إلى مفهوم موحد لهذا المصطلح ومعرفة مدلوله، توضيح النقاط الاتية:

[1] يقول **نابليون بونابرت "الجيوش تمشي على بطونها"**، فهي ليست في حاجة إلى اللوجيستيك بقدر ما هي إلى الدافع الفكري الذي يخاطب العقل لتعزيز القدرة والمحافظة عليها لمواجهة العدو وتحقيق النصر.

[2] Pascal Vennesson, "Penser les guerres nouvelles, la doctrine militaire en questions », CAIRN-INFO N° 125, Paris, 2008, p.81 .

[20] تعتمد الولايات المتحدة الامريكية في عقيدتها العسكرية من اجل تحقيق النصر على مبدأ **"من أرتبت فيه فأقتله"**، وهذا لا نجده إلا في ادبيات العصاباتالاجرامية الكبرى (المافيا)، لان عقيدة الضربة الاستباقية هي إصدار حكم مشمول بالنفاذ على تخمين النوايا للمحكوم عليه وبذلك فهي منافية للاعراف والقوانين العسكرية ومبادئ القانون الدولى العام.

*من الأقوال المأثورة الكلاسكية في التاريخ العسكري ما قاله **نابليون بونابرت** أن "الجيوش تمشي على بطونها" على الرغم من ما يبدواعليه هذا القول من صحة من الناحية الغذائية أو اللوجستية، فإن القوات المسلحة تحتاج إلى ماهو اكثر من القوت المادي لكي تبدأ وتواصل عملياتها. هذه القوات لابدلها من قوام فكري أكثر أهمية، لكي تستطيع ان تبدأ عملياتها الهجومية وان تعززها وتنهيها.هذا الأساس الفكري الذي يخاطب العقل، وليس الوجدان أو الجسد، هو مايسمى العقيدة العسكرية.

-أن العقيدة العسكرية كموضوع للدراسة يبقى صعب لان إطارها كبير، يمتد عمودياً من أعلى التنظيمات السياسية في الدولة **(صناع القرار)**، ويتدرج أفقيا حتى أدنى المستويات العسكرية، إلى أن يصل إلى الأفراد في ثلاث مستويات **استراتيجي، عملياتي وتعبوي**[1].

-للعقيدة العسكرية فواصل وحدود توضح الاجزاء الرئيسية لهذا الامتداد العمودي الطويل، وتعطي كل جزء منها طابعا مميزا، وتضعه وكل ما يحيط به ويترتب عليه في مستوى معين من النظرة العسكرية.

-للعقيدة العسكرية مداخلات جانبية تأتي من جميع الاتجاهات تؤثر في مسار مستوياتها، وتستمر هذه المؤثرات معها على طول امتدادها من أعلاها إلى أدناها (البناء الهرمي) **أنظر الشكل الاول.**

-ماهي العقيدة العسكرية

-**لغويا** كلمة "**عقيدة**"[2]تعني **(ما عقد عليه القلب والضمير، ويدين به الإنسان))** مع ملاحظة أن هذا التعريف لا يقتصر على العسكريين في المقام الأول، وإنما يشمل مختلف العقائد، وفي مقدمتها العقيدة الدينية.

[1] **بيرت تشايمن، "العقيدة العسكرية، دليل مرجعي"**، ترجمة طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة العدد 2503، القاهرة، الطبعة الأولى 2015، ص.13.

[2] معجم اللغة العربية

-**أما إصطلاحا**، فإن مصدر هذا المصطلح فهو إنجليزي (**Military Doctrine**) وهي دلالة على المستوى الاستراتيجي، ويقابله في العربية "**العقيدة العسكرية** " أو "**المذهب العسكري**"، والبعض يحبذ استخدم مصطلح "**النهج العسكري**"[1].

كما تعرف على أنها مجموعة وجهات النظر والأفكار العلمية والفلسفية والنظرية التي تتبناها الدولة للتعبير عن فكرها وأهدافها السياسية ووجهة نظرها في كل ما له علاقة بفلسفة الحرب وبالحرب التي يحتمل أن تخوضها، وهي معبرة عن النظرة المستقبلية لما ينبغي أن يكون عليه أمنها الوطني، وهي تحدد بشكل واضح كل ما يتعلق بأعداد الدولة للحرب، وترسم الصورة العامة لما ينبغي أن تكون عليه الإستراتيجية العسكرية خصوصا في مجالات بناء القوات المسلحة وإستخدامها [2].

من خلال ما تقدم يمكن طرح تعريف حسب الشكل التالي

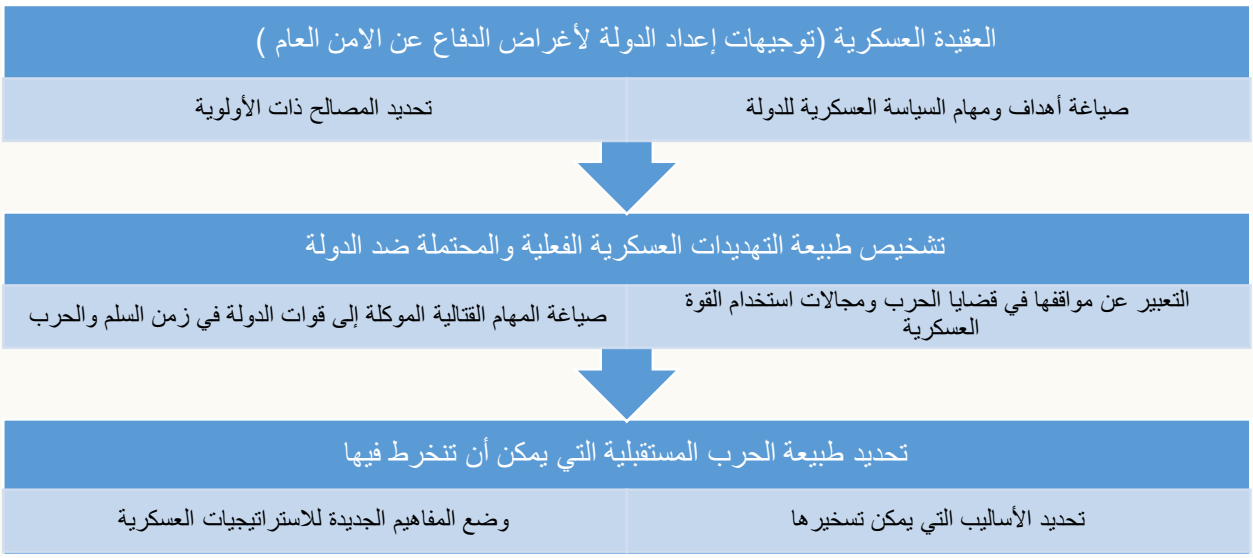

رغم هذا الكم من التعاريف، إلا أن هناك عدم الإلمام بمفهوم العقيدة العسكرية بالشكل الصحيح لوجود القصور في التمييز بين مستويات العقيدة، التي صنفت في مضمونها إلى أنواع، لكل منها حدوده ومفهومه وخصائصه التي تميزه عن غيره، ورغم ذلك يبقى هناك ارتباط وثيق بين هذه الأنواع، فلا يمكن فصلها عن بعضها، ولا يمكن الاستغناء عن أحدها، لأن كل نوع مكمل للآخر، وجميعها يشكل العقيدة العسكرية في صورتها الكاملة، وعلى الرغم من كونها مميزة عن بعضها، إلا أنها تؤثر في تركيبة وتطوير بعضها بعضاً،

[1] **اللواء الركن مهدي نعيم مهدي، "مفهوم العقيدة العسكرية"** قسم الدراسات الامنية والعسكرية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، 2018.
[2] **د.الفريق الركن محمد عبد القادر الدغستاني، "**النظرية العسكرية والمذهب العسكري والعقيدة العسكرية: دراسة تحليلية بضمنها تطور النظرية العسكرية عبر تاريخ فن الحرب، الاكاديميون للنشر والتوزيع 2019.

وبمعنى آخر فإن العقيدة العسكرية في أدنى مستوياتها قد تفرض تغييراً رئيسياً على المستويات والأنواع الأعلى من العقيدة العسكرية.

أما النقطة العامة في أنواع العقيدة العسكرية فهي وجود عقيدة على مستوى الدولة، وتسمى" **العقيدة الشاملة للدولة**"، وغالباً ما يحدث خلط بين هذا المستوى وبين المستوى الاستراتيجي للعقيدة العسكرية، وهذا الخلط يعد من المواضيع الرئيسية التي تسبب الغموض حول مفاهيم العقيدة العسكرية، فالعقيدة الشاملة للدولة هي مجموعة التعاليم والقيم السامية والمبادئ السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والعلمية التي تنبع من حضارة الشعب وترسخ في وجدانه وضميره.

أنواع العقيدة العسكرية

1-**العقيدة الأساسية:** وهي مبادئ تساعد على تحديد الإطار العام للعقيدة العسكرية على المستوى الاستراتيجي، وتقوم بتوجيهها أيضاً، ونطاق هذا النوع من العقيدة واسع جداً، ولا تعلوه إلا العقيدة الشاملة للدولة، وعدم تأثر هذا النوع من العقيدة إلى درجة كبيرة بالسياسة والتقنية مقارنة بالمستوى العملياتي والتعبوي من العقيدة العسكرية.

2-**العقيدة البيئية:** وتكون على المستوى العملياتي، وهي عبارة عن المبادئ الأساسية التي تنتهجها الوحدات الرئيسية للقوات المسلحة، لتوجيه جميع نشاطاتها العسكرية المختلفة لتحقيق الأهداف المرسومة لها. وتعد العقيدة البيئية مكملة للعقيدة الأساسية التي توجه مستخدميها إلى الأهداف العسكرية والوطنية التي ترسمها، وهي التي تربط بين العقيدة في أعلى مستوياتها (الاستراتيجي) وأدنى مستوياتها (التعبوي).

وتتميز هذه العقيدة بضيق النطاقً من العقيدة الأساسية، أي أنها تركز على مواضيع ضمن حدود معينة وتبرزها بتفاصيل أكثر وضوحاً، وتتأثر إلى درجة كبيرة بعوامل خارجية، مثل: التغيرات التقنية والتغيرات السياسية والإستراتيجية، فهي في تغير مستمر، ومن أمثلة العقيدة البيئية : العقيدة القتالية للعمليات المشتركة، إضافة إلى العقائد القتالية للقوات البرية والجوية والبحرية.

3-**العقيدة التنظيمية:** هي المبادئ الأساسية التي تتبعها مختلف القوات المسلحة لغرض القيام بواجباتها وإنجاز المهام المنوطة بها كجزء من القوات العسكرية، وتتجلى هذه العقيدة في المستوى التعبوي، وهي أكثرهم تفصيلاً، فهي توضح المهام والأدوار ومبادئ الاستخدام لكل نشاط عسكري، وتتدرج في تفاصيلها إلى الطرق والأساليب والإجراءات الخاصة باستخدام أي تشكيل معين، كما تتميز أيضاً بخصائص تكسبها طابعاً مختلفا

على غيرها من العقائد الأخرى، ومن هذه الخصائص ضيق إطارهاً مقارنة بالمستويين الآخرين، ومن جهة ثانية تتغيرً، نظرا لتأثرها الكبير والمباشر بالتطورات التقنية والخبرات والتجارب الفعلية والتدريبية المستمرة [1].

-مصادر العقيدة

لابد للعقيدة العسكرية من مرتكزات تقوم عليها، ومصدر تتغذى منه حتى تصل إلى مرحلة النضوج، ثم تستمر لكي تفي بالغرض المطلوب، وتتلخص مصادر العقيدة العسكرية في ما يلي[2]:

1-**العقيدة الشاملة للدولة:** تعد المصدر الأساسي لجميع مستويات العقيدة بشكل عام، والعقيدة العسكرية الأساسية بشكل خاص، ومن الأمثلة على العقائد: **العقيدة الدينية والإيديولوجيات والأسس والمبادئ التي يضعها القادة السياسيون**، وبهذا " تختلف العقيدة العسكرية باختلاف ظروف كل دولة، فلا يمكن القول إن هناك عقيدة عسكرية واحدة ودائمة لكل الدول"

2-الدروس المستفادة من الماضي: وهي من الأساسيات التي تبنى عليها العقيدة العسكرية على مختلف مستوياتها، ويعد التاريخ العسكري مصدراً فعالاً وناجحاً لبناءها وتطويرها، لأنه حصيلة خبرة وتجارب تكررت، ومن بين الأمثلة نذكر "استخدام الأسلحة المختلفة وفي مقدمتها السلاح النووي في الحرب العالمية الثانية والذي اختتمت به، أو المبادئ التي كانت ترتكز عليها الامم في الحروب، ولهذا نجد أن العقيدة العسكرية تتأثر " **بأصول تاريخية**، المرتبطة بالثوابت التي تمجدها الدولة أو الأمة".

3-التطور التقني: ويلعب هذا العنصر دوراً كبيراً في تطوير العقيدة العسكرية وتحديثها على مختلف مستوياتها، وخاصة على مستوى العقيدة البيئية والعقيدة التنظيمية، فعند دخول معدات أو أسلحة جديدة في أي من فروع القوات المسلحة ينعكس أثره على جميع الفروع بدرجات متفاوتة، وبالتالي تحتاج إلى تحديث لمواكبة هذا التطور، ويؤكد العسكريون أن المظاهر التقنية للحرب ذات تأثير كبير على تطور النظريات العسكرية وممارستها، وخير مثال على ذلك "**التقنيات والنظريات العسكرية التي استخدمت خلال حرب العراق 2003**".

4-مصادر التهديد والتغيرات المستمرة في النظام العالمي: تنعكس أثرها بشكل جلي على العقيدة العسكرية على مختلف مستوياتها، فإنهيار الاتحاد السوفييتي في نهاية العام1991 كان له تأثير على العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، مما دفع إلى تغير بعض مكوناتها وظهرت في العقيدة البيئية والتنظيمية،

[1] بيرت تشابمان، "العقيدة العسكرية: دليل مرجعي"، ترجمة طلعت شايب، نشر المركز القومي للترجمة، القاهرة (مصر)، دار الكتاب المصرية، 2014.

[2] **بيرت تشايمن**، مرجع سابق، ص.65

وخاصة ما يتعلق بالقوات والعمليات المشتركة، فقد زالت العديد من العقائد التي كانت متبعة أثناء الحرب الباردة.

5-طبيعة الحرب القادمة: الحرب المتوقع أن تخوضها الدولة، من حيث نوعها وشكلها ومستوياتها ومشروعيتها ووسائلها، تحدد العقيدة العسكرية للدولة على مختلف مستوياتها.

6-الإستراتيجية العسكرية للدولة: تنعكس أثرها بشكل مباشر على وضع العقيدة العسكرية، ولاسيما البيئية والتنظيمية اللتين يجب تطويرهما بشكل مستمر بما يلائم متطلبات الإستراتيجية العسكرية للدولة.

7-طبيعة الدولة الجغرافية: تنعكس طبيعة الدولة الجغرافية على العقيدة العسكرية بشكل مباشر، فموقع الدولة يحدد حجم تنظيماتها العسكرية ونوعيتها وطريقة استخدامها، كما أن موارد الدولة المختلفة تحدد مركزها عالميا وسياساتها الداخلية والخارجية، ولهذا نجد أن العقيدة العسكرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام الدولة، وبالأعباء الملقاة على عاتقها في قطاع السياسة الخارجية والداخلية، وبالحالة الاقتصادية والسياسية والثقافية للبلاد.

8-المهام الحالية والمستقبلية: تعد المهام العسكرية للدولة أداة قوة وطنية في الحاضر والمستقبل، وتلعب دوراً رئيسياً في وضع وتطوير العقيدة العسكرية على مختلف مستوياتها وبمختلف أنواعها، وذلك بما يلائم طبيعة المهام المختلفة المنوطة بالقوات المسلحة في الحاضر والمستقبل.

-أهمية العقيدة العسكرية

لا يمكن لأي دولة أن تستخدم قدراتها العسكرية، كقوة وطنية حاسمة لتحقيق أهدافها ورعاية مصالحها، دون الاستناد إلى عقيدة عسكرية واضحة وفعالة، وذلك للأدوار الهامة التي تقدمها العقيدة العسكرية لتوجيه النشاطات والأعمال العسكرية على مختلف المستويات، والتي تتلخص في **الشكل الثالث:**

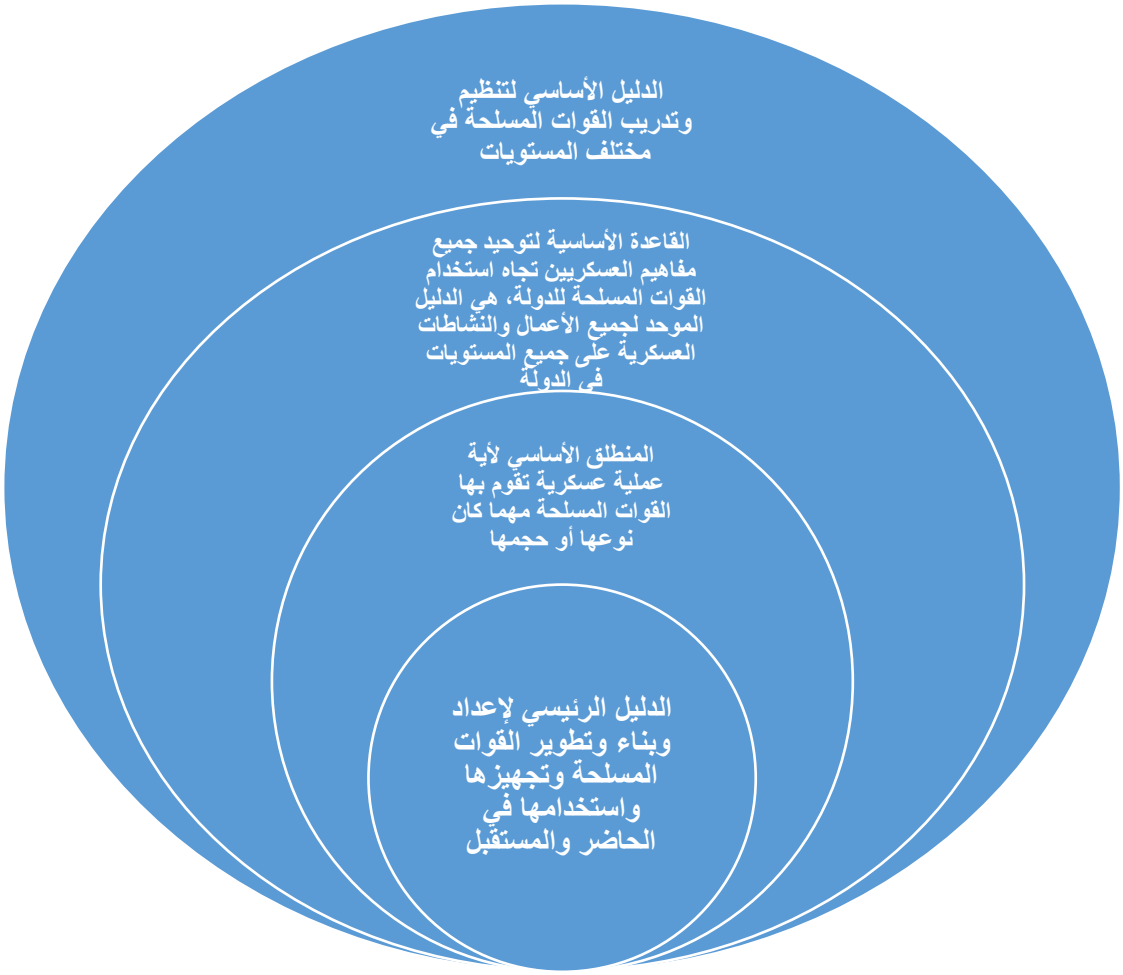

مكونات العقيدة العسكرية

أولاً: مكونات ذات طابع سياسي

-**العقيدة الأساسية**: وهي مجموع المبادئ ذات الصبغة السياسية التي تعالج المسائل المتعلقة بالصراع المسلح والتطور العسكري ككل، وهي تشكل الأساس السياسي للعقيدة، ومن الأمثلة على ذلك، نظرة الدولة لطبيعة الصراع المسلح، كيفية الاستجابة العسكرية للتهديد، التحالفات العالمية للدولة، التحالفات الإقليمية للدولة، نظرة الدولة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، كيفية الاستجابة لمصالح الدولة (الحيوية، الهامة، الثانوية)، ثم كيفية إعداد موارد الدولة المختلفة للحرب[1].

[1] د.نزار إسماعيل الحيالي، الأستاذ عمار حميد ياسين، "قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"، دراسة جامعية، مجلة دراسات دولية (جامعة بغداد)، العدد السادس والعشرون، ص.12

ثانياً: مكونات ذات طابع عسكري

-**العقيدة البيئية والتنظيمية:** وهي "مجموع المبادئ ذات الصفة العسكرية الخاصة التي تعالج المسائل المتعلقة بإعداد واستخدام القوات المسلحة في الحرب" ومن الأمثلة على ذلك، كيفية استخدام كل فرع من أفرع القوات المسلحة، كيفية استخدام القوات في العمليات المشتركة، كيفية استخدام القوات المختلطة من عدة دول، إجراءات القيادة والسيطرة في مختلف المستويات، إجراءات صنع القرارات العسكرية على مختلف المستويات والتدريب والمحافظة على الكفاءة القتالية، ثم بناء وتطوير وتنظيم القوات.

ثالثا: مكونات ذات طابع إقتصادي

تعبر عن إمكانات الدولة في تصنيع الوسائل الحربية الحديثة وإقتناء السلاح والقدرة على ذلك وحل مشكلة التفوق التقني وهذا كله لا يمكن التطرق له مالم تكن للدولة مصادر مالية تفوق إحتياجات الميزانية العامة، خاصة وأن الجانب الكبير في المهام الدفاعية المادية سواء داخليا أو خارجيا (أستراد الاسلحة) يحتاج إلى أنفاق مالي قد يساوي في بعض الاحيان ميزانية دولة بكاملها.

-العناصر الأساسية للعقيدة العسكرية

تقوم العقيدة العسكرية على أفكار تتناول كيفية التفكير، وليس ما يجب أن يفكر فيه المرء.

-القيادة في المهام والسيطرة المفصلة:

إن الفلسفة الصحيحة للقيادة ترتكز على **أربعة (04) أسس** هي اتخاذ القرار في الوقت المناسب، الفهم الجيد لنوايا لقائد الأعلى، قدرة المرؤوسين على تفهم توجهات القيادة الأعلى وإنجاز ما يوكل إليهم، وعزم القائد على أن ينهي خطته بنجاح

ويمكن للقادة أن يستخدموا أسلوباً واحداً أو أسلوبين أو أساليب عدة لممارسة القيادة والسيطرة والطريقة الأكثر استخداماً في القوات المسلحة هي السيطرة المفصلة، وفي هذا المفهوم تمارس القيادات العليا سلطاتها وتوجيهاتها على معظم القرارات.

أما الأسلوب الثاني للقيادة والسيطرة، فيعرف بمفهوم القيادة في المهام، وهو مستخدم بشكل واسع في حلف شمال الأطلسي، وهو يعزز القيادة غير المركزية وحرية وسرعة العمل وأخذ المبادرة، وكلا المفهومين يمكن أن يعملا سوياً، وهذا يعتمد على التوازن بين تدفق المعلومات وصنع القرار.

-روح القتال:

إن طبيعة العقيدة العسكرية هي نتاج ضرورات وملحات عسكرية، تؤدي في النهاية إلى الحاجة للتحضير للحرب، وإذا اضطر الأمر للقتال والانتصار فيه، فعلى كل فرد في القوات المسلحة أن يكون على استعداد للقتال والموت في سبيل أي قضية مشروعة يتم النضال من أجل تحقيقها من خلال الخيار العسكري، بالتالي فإن العقيدة العسكرية تتضمن في جوهرها روح القتال.

-التفكر بمفهوم المناورة:

إن التفكر بالمناورة في العمليات يقتضي بأن تُعطى الأهمية لتحطيم تماسك العدو الكلي، وتحطيم إرادته للقتال بدلاً من تدميره المادي، وحرب المناورة هي تطبيق التفكر بالمناورة في الحرب.

-مبادئ الحرب:

يتطلب التخطيط للحرب وتنفيذها من القادة والأركان بكافة المستويات، أن يأخذوا بعين الاعتبار هذه المبادئ، التي ترجمت إلى وظائف قتال ملموسة لتكون آلية عملية تنجز في العمليات العسكرية.

-العمليات المشتركة:

ليست العمليات المشتركة مجرد قوات من مختلف صنوف الأسلحة تعمل في مسرح العمليات نفسه، وإنما هي معرفة نقاط الضعف والقوة لكل عنصر، ومن ثمّ استثمار نقاط القوة الخاصة بكل منها لمساعدة الأخرى.

-المرونة والتطبيق العملي:

تنعكس المرونة والتطبيق العملي في العقيدة العسكرية لدولة ما، في تجنب القواعد الإلزامية المفروضة وتشجيع التفكير الإبداعي المميز في العمليات العسكرية.

وتعتبر العناصر التي تم توضيحها أفكاراً أساسية، وهي تشكل معاً أسلوب الاقتراب الذاتي للدول مع العمليات العسكرية، ويجب أن تكون روح القتال دائماً واضحة وجاهزة للتطبيق، والعمليات المشتركة هي وسائل يتم من خلالها تطبيق القدرات والمميزات التي تمتاز بها دولة ما بشكل فعلى، والقوات المسلحة لدولة ما يجب أن تعمل كمجموعة واحدة وبتماسك لزيادة قدرتها لتوليد أقصى تأثير عمليات، وهي بذلك تتبع مبادئ الحرب

ملائمة للتطبيق في جميع المستويات، والاستخدام الذكي لمبادئ الحرب هو عنصر أساسي للتفكير بالمناورة يشجع القادة على تحقيق أهدافهم، وإن ظروف القيادة المتأصلة في" السيطرة المفصلة" و"القيادة في المهام "، هي التي تؤدي إلى مسك زمام المبادرة وتحقيق المفاجأة.[1]

[1] **بيرت تشايمن**، مرجع سابق، ص.110

السياسة الدفاعية للقوى العظمى

-الولايات المتحدة الامريكية:

ما يميز السياسة الدفاعية للولايات المتحدة الامريكية عن غيرها من السياسات، أنها تحولت في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى سياسة هجومية من اجل فرض منطق الهيمنة تحت غطاء حماية أمنها القومي الذي يتعدى الحدود الجغرافية، إضافة إلى حماية مصالحها.

الولايات المتحدة الامريكية التي اوشكت على خوض حرب نووية مع منافسيها العنيد الاتحاد السوفياتي، واصلت على هذه سياسة الهيمنة بالتدخل العسكري في العديد من مناطق العالم، ومع تصاعد الحرب على الإرهاب إثر أحداث 11 سبتمبر، اقدمت على انتهاكات كبيرة تحت مسمى حالات الطوارئ، فضلاً عن المساهمة في معاقبة العديد من الدول ونشر خطاب الكراهية، والجز بالعديد من المعتقلين في السجون وانتهاج أساليب غير إنسانية في التعذيب، لاجبار الموقفين على الاعتراف بجرائم لم يرتكبوها.

كان من تبعات هذه الاعمال الغير قانونية التي لم يعلن عنها الساسة، بروز قضية حقوق الإنسان إلى الواجهة، رغم ذلك لم يتم محاسبة أي مسؤول سواء في الجيش الأمركيي أو حتى في جهاز المخابرات. من جهة ثانية كانت التكلفة الحقيقية حسب ما جاء في مقال **لجوزيف ناي** نشر على موقع-Project) (Syndicateأن الخسائر البشرية كانت مرتفعة، وأنه بحسب بعض التقديرات، فقد قُتل ما يقرب من 15000 من الجنود الأمريكيين في الحروب التي أعقبت 11 سبتمبر، وهو التوجه نفسه الذي ركَّز عليه جزء من تقرير صادر من معهد (ISPI)، الذي أفاد بأن 900 ألف شخص قتلوا في حروب ما بعد 11 سبتمبر، بينهم 335 ألف مدني، كما أشار التحليل إلى أن الحرب الأفغانية التي استمرت 20 عاماً، أدت إلى وفاة 2500 جندي أمركيى، و67000 جندي أفغاني و47000 مدني[1].

للإشارة فإنه رغم من مرور أكثر من 20 عاماً على أحداث 11 سبتمبر، إلا ان آثارها لا تزال ممتدة حتى اللحظة، والتي ألقت بظلالها على رقعة كبرة من العالم، وغيرت معالم كثيرة من الجوانب الأمنية والسياسية والمجتمعية والاقتصادية، كما ستضل هذه التبعات متشابكة ومُعقدة، لان كل الوثائق الاستراتيجية التي بنيت عليها ما زالت مستمرة، ويمكن اكتشاف مزيد من ملامح التغيرات التي طرأت بمرور الوقت[2].

[1] RSIS, PISM, CIGI, CFR, and SWP, the 9/11 Effect and the Transformation of Global Security, the Council of Councils, Sep 01, 2021, Available at: https://www.cfr.org/councilofcouncils/global-memos/911-effect-and-transformation-global-security.

[2] **مجلة رؤى عالمية** الصادرة عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 3 تاريخ النشر 2021.09.21

أما بخصوص التكلفة الاقتصادية الإجمالية لما بعد الحرب فقد كلفت الولايات المتحدة قرابة 8 تريليونات دولار وأثرت على تغير توازنات القوى العالمية، مما أفقد الولايات المتحدة القيادة المنفردة للاقتصاد العالمي خلال العشرين عاما الماضية، كما أجَّلت قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على احتواء الصعود الصيني الذي بدا منافساً قوياً محتماً على القيادة الاقتصادية العالمية على المدى الطويل.

أخر الوثائق التي يمكن من خلالها قراءة هذه التبعات، وثيقة الرئيس **دونالد ترامب 2018**، والتي بينت حسب تقدير الاستراتيجيين الامريكيين بأن تهديدات المستقبل الامنية قد تختلف عن تلك التي سادت في فترة الحرب الباردة وانها تتطلب طريقة مختلفة من التفكير وتنظيم الدفاع، لذا توجهت السياسة الدفاعية الامريكية في شقها الخارجي حسب الخطة الورقية التي رسمتها وزارة الدفاع الامريكي تحت عنوان "**نداء السلام**"[1]، الارتكاز على النقاط الاتية:

1-تعزيز التحالف في الحرب ضد الارهاب وحماية حقوق الانسان وإستتباب الامن في المناطق التي تعرف توتر (الشرق الاوسط وشمال إفريقيا)، وأعلنت في ذلك على طبيعة التحالفات سواء مع روسيا التي تحولت بعد الحرب الباردة من مذهب "التدمير المؤكد المتبادل" إلى إعادة تشكيل القوى من أجل القضاء على هذه التوترات للحد من التسلح، أو مع الحلف الاطلسي خاصة بعد التغييرات المفروضة (تغيير القيادة، زيادة القدرات) وتوجيهه في مهمة الحفاظ على السلم والامن العالميين (المصلحة العليا الامريكية) في جزء كبير من العالم (الشرق الاوسط وشرق أوروبا)، بالنسبة للتحالف الاسيوي مع اليابان وكوريا الجنوبية فكان الهدف المبيت هو التموقع لمراقبة العدو الجديد من الدول الاسيوية وعلى راسهم (الصين، كوريا الشمالية وإيران).

2-منذ أن اصبحت الولايات المتحدة القوة العالمية الوحيدة، يجب اعادة نشر القوات في مواقع امامية تكون متحررة من الافكار التقليدية القديمة والعمل على تنظيم الجيش مع مراجعة شاملة واساسية للوضع الدفاعي العالمي الذي اصبح لا يرتكز على قضايا الساعة الديبلوماسية، بقدر ما يتطلب تلبية المتطلبات والفرص الاستراتيجية للعقود المقبلة (الانتقال الديمقراطي والسلم العالمي).

في هذا المجال، تفطن القادة السياسيون والعسكريون في مختلف انحاء العالم من التجارب السابقة لمعضلة القتال الاخيرة، وبات التركيز على القدرات العسكرية بدل التركيز على اعداد القوات، لذا أعادت السياسة الدفاعية الوجود العسكري في الخارج على أساس دوري للإستفادة من قدراتها القتالية في فترة أقل (الثورة في

[1]نحن نهدف الى زيادة قدرتنا على الوفاء بالتزاماتنا الدولية بشكل اكثر فاعلية، نحن نهدف الى تأكيد ان تحالفاتنا كفؤة، وغير مكلفة، ومستدامة ومهمة للمستقبل، نحن لا نركز بشكل ضيق على مستويات القوة بل ننظر في قدرات القوة، نحن لا نتحدث عن خوض القتال في المكان الذي نحن فيه، بل التحرك الى حيث القتال، نحن لا نتحدث فقط عن مواقع قواتنا، بل عن القدرة على تحريكها حيث نريد ومتى نريد.

الشؤون العسكرية)، فقد بينت حروبنا في افغانستان والعراق للعالم كيف يمكن لقوة صغيرة نسبياً احداث تأثيرات استراتيجية كبيرة ويمكن لطلعة واحدة تقوم بها مقاتلة ضرب عدة اهداف بدلا من عدد القوات المذهل الذي شكل ثقلا ماليا للخزينة الفيديرالية ورصد إقليمي في مناطق ازمات عديدة، كما ستسمح هذه الخطوة بإعادة فهم أحادية قضايا الامن لاسكات الاتهامات الموجهة للولايات المتحدة بانها تحبذ (الاحادية) في قضايا الامن القومي.

3-توسيع العلاقات الامنية القائمة، وتطوير علاقات جديدة وبناء شراكة تعالج نواحي القلق وتضمن التنسيق بين القوات وتسهل المشاركة في المعلومات الاستخبارية في بعض الحالات من خلال تقديم القوات الامريكية للدعم اللوجستي للقوات في غرب إفريقيا لضمان تدخلتها في مناطق الازمات، والمشاركة تحت لواء الحلف الاطلسي للمساعدة الامنية الدولية في افغانستان والعراق وأوروبا الشرقية.

كما يهدف هذا الباب إلى مساعدة الحلفاء والدول الصديقة على تحديث قواتهم المسلحة واستراتيجياتهم ومذاهبهم.

هذا الدعم يمثل إلى حد ما مشاورات مع كل الحلفاء لمواجهات التهديدات الامنية العالمية وهو بدوره إحدى عناصر مكانتها العالمية (أمريكا) التي تساعد على تقوية علاقاتها عن طريق تنسيق طرق تفكيرنا وتقديرنا للتهديدات وللمتطلبات العسكرية وتمنحنا فرصة ايضاح الاساس المنطقي لاعادة تنظيم المنظومة الدولية.

إستراتيجية التحول في الأولويات شعار المرحلة المقبلة

استراتيجية الدفاع الجديدة ("استراتيجية الدفاع الوطنية") أقرت تغييرات عاجلة على نطاق واسع ووضعت الجيش الأمريكي في مواجهة الصين وروسيا كأولوية بعد ما ركزت لعقد ونصف على التركيز على الحرب على الارهاب، من اهم الأولويات المعمول بها:

1-إصرار الادارة القديمة والجديدة للإدارة الامريكية على مواجهة التحديات التي تمثلها كل من روسيا والصين، بحيث إتضح بصورة متزايدة رغبة الصين وروسيا في تشكيل عالم يتسق مع نموذجهما السلطوي لكسب سلطة تتيح لهما نقض قرارات الدول الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية".

فروسيا تعتبر أكثر جرأة من الصين في استخدامها للقوة العسكرية عبر العالم، في حين تشهد الصين صعودا في المجالات الاقتصادية والعسكرية وذلك من خلال عملية تحديث واسعة النطاق لجيشها والذي يتناقض مع مصالح الولايات المتحدة الامريكية.

2-الاستراتيجية الجديدة تعبر عن تغييرا فعلي وأساسي وهو العودة إلى أساسيات احتمال نشوب حرب، مما يجعل من كل الخطط والاستراتيجيات الامريكية تركز على نهج الاستعداد لخوض حرب خاصة مع قوة كبرى.

3-الحاجة إلى التركيز على الدفاعات الصاروخية الأمريكية ضد التهديد الذي تمثله بيونغ يانغ التي كدست إضافة للأسلحة النووية ترسانة من الأسلحة البيولوجية والكيماوية والتقليدية.

4-إلزام الدول الحليفة لتقاسم عبء الحفاظ على الأمن في العالم لمواجهة تراجع التفوق العسكري الامريكي أمام روسيا أو الصين في العديد من مناطق العالم، فلا بد من "تعزيز" قوة الحلف الأطلسي وعليه يجب الحصول على تقاسم أكثر إنصافا للمسؤوليات وعلى الحلفاء الأوروبيين أن يحترموا وعودهم بزيادة ميزانياتهم الدفاعية وتلك الخاصة بالتحديث لتعزيز قوة الحلف بمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة.

5-مبيعات الأسلحة والتجارة الدفاعية للولايات المتحدة إلتزام لتقوية الحلفاء والشركاء في سائر أنحاء العالم لكي يلبوا احتياجاتهم المشروعة للدفاع عن النفس ويتمكنوا من تحسين قدراتهم على العمل إلى جانب القوات الأمريكية من أجل مواجهة التحديات الأمنية المشتركة.

فمبيعات الأسلحة والتجارة الدفاعية هي أدوات رئيسية للسياسة الخارجية، لهذا تأخذ الادارة الامريكية بعين الاعتبار الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية ومراقبة التسلح وحقوق الإنسان ضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير المعدات العسكرية والترخيص للمبيعات التجارية المباشرة لأي بلد بشرط أن تثبت عملية التقييم أن المبيعات تعزز السياسة الخارجية الأمريكية ومصالح الأمن القومي.

ميزانية الدفاع الأمريكية خلال حكم دونالد ترامب لسنة 2020، بلغت قيمتها 738 مليار دولار وبذلك تكون ميزانية الدفاع قد شهدت زيادات سنوية وصلت إلى رقم قياسي، وتنص الميزانية التي تسمى "قانون إقرار الدفاع الوطني" على تخصيص 635 مليار دولار للنفقات الأساسية، و71.5 مليارا لصندوق العمليات المحتملة في الخارج، و23.1 مليارا للإنفاق الدفاعي، و8.1 مليارات لنفقات دفاعية أخرى.

وحسب نفس القانون ستتزود الولايات المتحدة بمئة طائرة من طراز "أف 35" و150 مروحية عسكرية وأربع غواصات من طراز فرجينيا وسفينة حربية، فضلا عن زيادة رواتب الموظفين العسكريين بنسبة هي الأكبر خلال السنوات العشر الأخيرة.

بالمقابل تضمنت ميزانية الدفاع الأمريكية في إطار قانون "مكافحة أعداء أميركا" فرض عقوبات المعروفة إختصارا باسم "**كاتسا**"على أحد أبرز حلفاء واشنطن (تركيا)، حيث نص قانون الميزانية الدفاعية الأمريكية على عدم تسليم تركيا طائرات "أف 35" المقاتلة بدعوى استمرار أنقرة في عمليات شراء منظومة الدفاع الصاروخي الروسية "أس 400".

في عهد الرئيس جو بايدن، بلغت ميزانية الدفاع إلى مستوى قياسي يبلغ 858 مليار دولار العام المقبل، بزيادة 45 مليار دولار عن الميزانية التي المقترحه. ويتضمن زيادة 4.6 بالمئة في رواتب الجنود، وتمويل مشتريات أسلحة وسفن وطائرات ودعما لتايوان ولأوكرانيا. وهي في تزايد دائم، حيث كشف وزير الدفاع الأمريكي، بيت هيجسيث، أن ميزانية الدفاع للعام المقبل 2026 ستصل إلى تريليون دولار لأول مرة في التاريخ، استنادا إلى ميزانية العام الحالي 2025 البالغة 893 مليار دولار والتي تمت الموافقة عليها في شهر مارس بموجب قرار مستمر لمدة عام كامل[1].

ما يلاحظ في وثيقة "التوجيه الاستراتيجي المؤقت لاستراتيجية الأمن القومي الصادرة في مارس 2020، التي تحدد الخطوط العريضة لكيفية تعامل مؤسسات صنع القرار مع التحديات الخارجية التي تواجهها الولايات المتحدة، فقد تضمنت النقاط الاتالية:

1-إعادت الخطاب السياسي القديم الذي يعكس نظرة الرئيس "دونالد ترامب" التي مثلت قطيعة مع سياسات أمريكية ترجع لسبعة عقود، والتي هددت القيادة الأمريكية للنظام الدولي، التحول في المقاربة من "أمريكا أولًا" إلى "القيادة الأمريكية مجددًا".

2-عودة الولايات المتحدة الامريكية إلى الانخراط في الشؤون الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف.

3-إعادة تشكيل التحالفات والشراكات التي تعد أحد مصادر القوة الأمريكية.

4-تدعيم فاعلية الدور الأمريكي خارجيًا الذي ينبع من الداخل، ولذا كان هناك تأكيد بالوثيقة على ضرورة إعادة بناء الداخل الأمريكي[2].

---

[1] **جريج هادلي، "ترامب يقترح ميزانية دفاعية بقيمة تريليون دولار لعام "2026، الموقع الالكتروني** https://www.airandspaceforces.com/ 02.05.2025

[2] **عمرو عبد العاطي، قراءة للوثيقة المؤقتة لاستراتيجية الأمن القومي لإدارة "بايدن"**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 09 مارس، 2021

ما يلاحظ حسب التحاليل الاستراتيجية لهذه الوثيقة، أنه رغم الخلاف الشخصي بين الرئيس السابق **جو بايدن و دونالد ترامب** والحرب الكلامية المعلنة إلا ان هناك اتفاقًا حول عودة سياسات "منافسة القوى العظمى"، والحديث عن قوتين منافستين للولايات المتحدة (روسيا والصين)، وأنهما قوتان تعديليتان في النظام الدولي تسعيان لتشكيل نظام دولي جديد يتعارض مع المصالح والقيم والثروة الأمريكية، ومساعيهما لإزاحة واشنطن من مناطق نفوذها وقيادتها للنظام الدولي، ونشر ملامح نظامهما الاستبدادي والعمل على توسيع نفوذهما على حساب سيادة الدول الأخرى. على توسيع نفوذهما على حساب سيادة الدول الأخرى.

-روسيا الجديدة

بالعودة إلى الدراسات الاستراتيجية المتخصصة في الشأن العسكري، تبين أن الاتحاد السوفياتي منذ نشأته رسم سياسة دفاعية بنيت على أساس اليقظة الدائمة والمستمرة على إعتبار أن التهديد سيضل قائما حتى وإن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، ومن بين مبادئ هذا التوجه نذكر ما يلي:

أ-اعتبار الحرب ظاهرة اجتماعية تاريخية تحدث في مرحلة من مراحل تطور المجتمع الطبقي، وهي أحد الأشكال السياسية للصراع بين الطبقات بحيث تلجأ إليها الطبقة الرأسمالية بهدف تحقيق أغراض توسيعية ومصلحية.

ب-تبني المفهوم العالمي للأمن الذي يمتد خارج الحدود المباشرة للاتحاد السوفياتي ليشمل جميع الدول الأعضاء في حلف وارسو، والحلفاء، والدول الأخرى.

ج-بناء القوات المسلحة يعتمد على دراسة طبيعة العدو المحتمل واتجاهات تطور قوته المسلحة وطبيعة الحرب التي ينوي شنها.

د-أي حرب تنشب بين الإتحاد السوفياتي وحلفائه ضد المعسكر الغربي ستكون حربا صاروخية نووية، يتم فيها استخدام جميع أنواع القوات المسلحة في مقدمتها الصواريخ الإستراتيجية.

و-الاتحاد السوفياتي وفي للصداقة التي تربطه بدول في المنطقة العربية، الإفريقية، الآسيوية وفي أمريكا اللاتينية.

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ظهرت إلى الأفق تغيرات جوهرية على روسيا الاتحادية الحديثة والمتمثلة في التحول من قوة عظمى إلى قوة كبرى أو إقليمية، ومن دولة ذات نظام اشتراكي يسيطر عليه حزب وحيد

ونظام اقتصادي يعتمد على التخطيط المركزي إلى دولة تبنت رسميا نظام اقتصاد السوق والانفتاح على التعددية الحزبية، ورغم من بعض المشاكل التي واجهتها والمتعلقة أساسا بتبعات الأزمة الاقتصادية العالمية وبعض المشاكل الأمنية، أستطاعت الحكومة التغلب عليها في ظرف قياسي، مما جعل منها واحدة من الدول الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي الراهن.

هذا التحول السريع وإن صعب من مهمة الدارسين لتفسير سر نجاح السلوك الروسي الخارجي، لكن الزعيم البريطاني المحنك تشرشل ترك الأجابة على هذا اللغز المحير، حين قال بتاريخ 01 أكتوبر 1939"**روسيا هي ذلك السر المحير للموضوع داخل علبة من الألغاز الغامضة أو كما قال الشاعر فيدور تيوتشاف أن: "فهم روسيا لا يتطلب من الذكاء بقدر ما يتطلب شدة الصبر وقوة الإيمان" وبالتالي فإن الصورة التي تنبثق من روسيا الجديدة، هي تلك الصورة الغامضة التي تمتزج فيها المتناقضات انفتاح اقتصادي مع سياسات حمائية، سياسية تعاونية مع أخرى دفاعية أحادية**[1].

للإشارة: فإن مقومات القوة التي تملكها روسيا لعبت دورا مهما في إعادتها للساحة:

1-فهي تتمتع بثقل سياسي يمثله المقعد الدائم في مجلس الأمن الدولي.

2-وهي الوريث الشرعي لتركة الاتحاد السوفياتي القوة العظمى إلى غاية نهاية الثمانينات.

3-وهي التي تشغل 76.5% من مساحة هذا الأخير لتعتبر بذلك أكبر دولة في العالم من حيث المساحة.

4-كما ورثت 51% من عدد سكانه أي ما يقارب 148 مليون نسمة مشكلة خامس أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان.

5-دون أن ننسى امتلاكها لثاني أكبر قوة عسكرية تقليدية في العالم، وأكبر قوة عسكرية في كل من أوروبا وآسيا.

-التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة

[1] **بريجنسكي زبيغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى، الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية**، ترجمة: أمال الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 2007، عمان-الأردن.

فيما عدا التوازن التقريبي في إمكانات الردع النووي لدى الدولتين وإن كان إحدى أهم الاسباب الذي يفرض تجنب أي مواجهة مباشرة. فإن التحاليل الاستراتيجية تعتبر القيادة العسكرية وعلى رأسها **فلاديمير بوتين** لهم فهم عميق لطبيعة التحديات العسكرية المعاصرة بشكل أفضل من القيادة الامريكية التي عاصرته، وهذا ما يفسر إحدى اهم الركائز في تخصيص النفقات العسكرية.

كما يلاحظ أن السياسة الدفاعية الروسية باتت الآن مساوية تقريباً للولايات المتحدة في مراكز إتخاذ القرار والنفوذ في العديد من المناطق (الشرق الأوسط، شمال إفريقيا وأوروبا الشرقية)، فالنتائج المحققة من طرف القوات الروسية في أوروبا الشرقية والشرق الاوسط لم تستنزف ميزانيات عالية، لان الحروب اليوم لا تحتاج إلى أموال طائلة، فمسرح العمليات اليوم غالباً ما تمثله قوات صغيرة، خفيفة الحركة، ولا يحتاج قتالها سوى إلى مزيج من المعرفة بالظروف المحلية، لنقل المخاطر إلى صفوف المقاتلين غير النظاميين[1].

فروسيا الاتحادية التي ما زالت تمر بمرحلة تحوّل انتقالية أي الصيرورة، بالنظر إلى التحديات الجدية، داخلياً وخارجياً إستطاعت بفضل استراتيجيتها الدفاعية الحالية من تمكين القيادة إبتداء من سنة 2000 وحتى اليوم من إعادة بناء هياكل الدولة بشكل أعاد هيبة ومكانة روسيا على الصعيد الدولي كواحدة من القوى الدولية الأساسية على المسرح الدولي.

فمن الناحية الجيوسياسية، فروسيا الاتحادية في حقيقة تمثل قلب أوراسيا وجناحها، وتصدق عليها النظرية الأوراسية، التي تعتبر واحدة من النظريات الجيوسياسية ذات المصداقية العالية، إذ هي تشكل القلب وتقترب جدا من قوس النفط وقوس الأزمات في آن واحد، بإلاظافة إلى الإرث السياسي والإستراتيجي المتحقق لروسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي السابق.

مرحلة التحول التي مرت بها روسيا الاتحادية في عقد التسعينات، ولدت تحولات متوالية في الموقف السياسي في البلد, بدءا من العام الأول الذي نشأت فيه روسيا الاتحادية بعد التفكك عام 1992, وصولا إلى بداية القرن الحادي والعشرين وبدأ التفكير في إعادة ترتيب ألاولويات، وتمكنت الدولة، من إنهاء عملية التحول والوصول إلى مرحلة الاستقرار على الصعيدين الداخلي لتبدأ عملية التموقع على الساحة الدولية[2].

[1] حسب حزب «يابلوكو» (الحزب الديمقراطي الروسي المتحد) المعارض، فإن القوات الروسية لم تكلفها العمليات العسكرية في سوريا إلا 140.4 مليار روبل (2.4 مليار دولار بأسعار الصرف الحالية)، منذ سبتمبر 2015، أي حوالي 4 في المئة فقط من ما خصصته الولايات المتحدة لعمليات الطوارئ في الخارج في عام 2017 في عمليات قتالية غير ذات كفاءة نسبياً.

[2] **د.نزار إسماعيل الحيالي**، مرجع سابق، ص.22.

النفقات العسكرية: رغم ضغوط العقوبات، إلا أن روسيا تمكنت من إنعاش الناتج المحلي الإجمالي بها في عام 2023، الذي وصل إلى نسبة 3.6%، حسب تصنيف صندوق النقد الدولي وبذلك تفوق على اقتصادات مجموعة السبعة[1]، كما يتوقع الصندوق التفوق على نحو مستمر. ففي أواخر جانفي 2024، وصل مؤشر التنمية إلى 2.6.% بعدما كان 1.1% في أكتوبر 2023.

بعد رفع التحدي الاقتصادي، وجهت سنة 2023، ثلث ميزانية الدولة بالتقريب، أي ما يعادل 9.6 تريليون روبل نحو النفقات العسكرية لدعم المجهود الحربي، واستكمالاً لهذا النهج، فإنه في نوفمبر 2023، وافق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على ميزانية الدولة لعام 2024، التي تقضي بزيادة الإنفاق العسكري إلى ما يقرب من 30% من الإنفاق المالي، بما يعادل 14.3 تريليون روبل، ومن المتوقع أن يشكل الإنفاق الدفاعي والأمني نحو 40% من إجمالي إنفاق ميزانية روسيا هذا العام، وفق بعض التحليلات. فهي مستمرة في منافستها العسكرية الرهيبة للولايات المتحدة التي بلغت ميزانيتها الدفاعية الهائلة والمتزايدة ما يقرب من 850 مليار دولار في نفس السنة[2].

ويشمل الإنفاق بالإضافة إلى إنتاج الأسلحة، تقديم مدفوعات اجتماعية مرتبطة بالحرب لأولئك الذين يقاتلون في أوكرانيا وأسرهم، فضلاً عن بعض الإنفاق على المناطق الأوكرانية التي تفرض سيطرتها عليها. وفي هذا الصدد، تشير دراسة حديثة صادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام(SIPRI) ، إلى أن الزيادة الكبيرة في الإنفاق العسكري تمثل "انفصالاً صارخاً عن تطور روسيا في مرحلة ما بعد الشيوعية حتى الوقت الراهن."

أهم معالم السياسة الدفاعية الروسية:

منذ انتهاء الحرب الباردة، شهدت قضايا الأمن والتوجهات الإستراتيجية العامة للكيان الروسي الجديد تغيرات كبرى (سقوط الإتحاد السوفياتي وتفكك حلف وارسو)، مما أفضى إلى حصول جدلا وخلافا شديدين بين التيار المحافظ والانفتاحي* في الفكر الاستراتيجي داخل مراكز صنع القرار الروسي لاسيما بين القيادتين

[1] **نسبة النمو في الدول الأكثر تصنيعا في العالم في سنة 2023** : الولايات المتحدة الامريكية نما بنحو 2.5%، ألمانيا 0.3%، وفرنسا 0.8%، إيطاليا معدل 0.7%، واليابان بنحو 1.9%، والمملكة المتحدة بنحو 0.5%، وكندا بمعدل 1.1%.

[2] خلال المؤتمر الصحفي السنوي (2017) سأل الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين**، عما إذا كان التوتر المتصاعد في العلاقات مع الولايات المتحدة، وانهيار معاهدات الحد من انتشار الأسلحة، يمكن أن يجر روسيا إلى سباق تسلح غير قابل للاستدامة مع أميركا، فرد بالقول "سنعمل على ضمان أمننا من دون الانخراط في سباق تسلح".

***التيار المحافظ**: وهو التيار الذي كان يدعو إلى تعديد العقيدة العسكرية الروسية بما يتماشى والتحولات المذكورة، ولكن دون التخلي عن المبادئ الرئيسية للفكر العسكري السوفياتي لاسيما فيما يخص الحفاظ على المكانة الإقليمية والدولية المتميزة لروسيا، **التيار الانفتاحي**: وكان أكثر مرونة، ودعا إلى ضرورة إبداء المزيد من التجاوب مع المطالب الأمنية الغربية وهذا في إطار العمل على بناء الثقة بين الجانبين الروسي والغربي حتى وإن تطلب ذلك تقديم المزيد من التنازل.

السياسية والعسكرية، لكن لكن الحاجة الملحة إلى إعادة صياغة توجهات إستراتيجية جديدة تراعي طبيعة المرحلة الجديدة وتكون أكثر تجاوبا مع المعطيات الدولية، الإقليمية أو الداخلية، أنهت الجدال خاصة مع مجئ **فلاديمير بوتين** إلى السلطة، الذي إستطاع أن يوفق بين التيارين بإدخال تعديلات على المصادر السابقة للاستراتيجية العامة:

أ-التخلي عن الأيديولوجيا، حيث تم إلغاء النظرية الماركسية-اللينينية كمصدر من مصادر العقيدة العسكرية الروسية، وتم استبدالها بمقتربات فكرية، أكثر واقعية ترجع أسباب الحروب إلى حالة الفوضى التي تطبع النظام الدولي، وإلى أسباب ذات طبيعة سياسية، واقتصادية، وإثنية-عرقية.

ب-التخلي عن فكرة المواجهة الإستراتيجية الكونية بحيث تغيرت نظرة روسيا إلى المعضلة الأمنية ولم تعد عالمية الأبعاد بل أصبحت هذه الاهتمامات ذات طبيعة إقليمية ودانية، تقتصر على فكرة الأمن القومي للدولة الروسية والأقاليم التي تشترك معها في الرقعة الجغرافية المجاورة لها.

ج-تعديل مبادئ بناء القوات المسلحة الروسية بحيث أصبحت تهدف إلى تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الأمنية الدفاعية وما ينطويه ذلك من تخفيض لوتيرة الإنفاق العسكري وإلغاء لحالة الاستنفار وعسكرة المجتمع.

د-تغيير القواعد التي تحكم التصعيد النووي والتخلي عن فكرة الحرب النووية ووضع التصعيد النووي في آخر سلم التصعيدات بحيث لا يتم اللجوء إليه إلا في حالة حرب تقليدية واسعة النطاق، مع استبعاد استعمال هذه الأسلحة ضد دولة غير نووية وموقعة على معاهدة منع الانتشار النووي ما لم تكن متحالفة مع دولة نووية.

من هذا المنطلق، صدرت أول وثيقة الأمن القومي لروسيا الاتحادية للقرن الواحد والعشرون، تضمنت ما يقارب عن 3000 توصية موجهة للقيادتين المدنية والعسكرية، بحيث تتألف من ثلاث أبواب رئيسية هي:

أ-الأسس العسكرية والسياسية: وقد تناول هذا الباب الأوضاع السياسية والعسكرية في الداخل أو في الخارج والأخطار الرئيسية على أمن الدولة الروسية مع تحديد هيكل القيادة والتنظيمات العسكرية.

ب-الأسس العسكرية الإستراتيجية: تناول طبيعة الحروب والنزاعات المحتملة وكذلك تشكيل بنية القوات المسلحة ومهامها، وعلاقات روسيا تجاه الدول الأخرى.

ج-الأسس العسكرية الاقتصادية: حيث تناول أساليب التمويل للصناعات والمؤسسات العسكرية المنوط بها عملية التدريب، التطوير والبحوث.

وبعد المصادقة عليها بتاريخ 24 يناير 2000، أعتمدت اليات جديدة للتنفيذ، نجيزها فيما يلي:

1-الواقعية: في بناء السياسية الروسية والابتعاد عن القيم الأيديولوجية والتخلي عن كافة ركائز الحرب الباردة، بما فيها الأيديولوجيا الماركسية اللينينية التي كانت تميز التحرك العسكري، الدبلوماسي والسياسي السوفياتي في الماضي القريب، وإحلال محلها مبررات سياسية واقتصادية أكثر براغماتية ووضوحا لتعبير عن تطلعات روسيا المستقبلية.

2-الديناميكية: وتظهر ديناميكية أو فاعلية الإستراتيجية الروسية من خلال ما يضمن بصورة جدية بظهور القيادة العسكرية من منظور غربي كحام للخط الإستراتيجي الجديد الذي انتهجته روسيا في عصر العولمة مع الإصرار على وحدة تراب الاتحاد الروسي وعدم التفريط بها، واتباع مختلف الوسائل، بما فيها القوة العسكرية، لتأكيد هذه الوحدة.

3-إعادة هيبتها الدولية والحفاظ على أمنها وسيادتها من أي خطر يحيط بها، وهو أمر يدفعها إلى تعزيز وضعها العسكري في المناطق الحدودية"، فروسيا تعتبر قضية انضمام جورجيا وأوكرانيا، وحتى أذربيجان، إلى حلف شمال الأطلسي خطرا كبيرا على أمنها القومي واستقرارها وإمكانية حركتها وتوجهاتها، سواء على المحيط القريب منها، دول الاتحاد السوفياتي السابق، أو على المحيط الأبعد، مثل الصين أو إيران أو غيرهما من الدول[1].

كما أن مسألة نشر الدرع الصاروخية الأميركية في بعض دول الاتحاد السوفياتي (سابقا)، وتجاهل كل الدعوات الروسية لحل هذه المسألة بطريقة تزيل الشكوك الروسية من أنها هي المستهدفة من هذا المشروع.

4-المنافسة: وهي هدف جديد على السياسة الروسية، ولأجله أجاز الدستور الروسي الجديد هدف المنافسة على الأسواق العالمية، لكن تحقيق هذا الهدف لا يخلو من الصعوبات، التي سرعان ما انعكست على الإستراتيجية الروسية، من خلال إعادة ترتيب الأولويات، الذي انعكس في خطط الإصلاحات البنيوية الجديدة، وحركة الانفتاح المالي والاقتصادي على الخارج.

[1] يقول المفكر **ديمتري ترينين** إحدى المحللين الاساسيين للسياسة الخارجية في روسيا الجديدة "بعد تغلبها على أزمة هويتها تقدم روسيا نفسها كلاعب دولي مستقل، مبعدة نفسها عن الغرب، وأفضل ما يمكن أن تقول هو أنها تسعى للعب دور القوة العظمى تحت ظروف دولية جديدة."

لذا تفضل روسيا الاتحادية، ولأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، إرسال المزيد من الأسلحة إلى الدول التي تستطيع دفع ثمنها. وتؤكد المؤلفة أن بلوغ هذه الغاية يتطلب المزيد من الاستثمارات من جهة، والإصلاح البنيوي للقاعدة الصناعية الروسية لرفع مستواها التنافسي من جهة أخرى.

5-حرية الحركة: الوضع الجديد لم يفرض او يجبر روسيا على الانصياع لموقف الدول الكبرى، سواء داخل مجلس الأمن ضمن منظمة الأمم المتحدة، أو خارجه ضمن توجهات التطام الدولي الجديد، الأمر الذي مكنها من القدرة على التحرك والتحدي والمعارضة لأي نمط جديد في العلاقات الدولية، وبما يتفق مع مصالحها.

6-المرونة: وتظهر من ملاحظة الاختلاف في المفاهيم بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية بخصوص مسألة الأمن العالمي وموقع المصالح الروسية منها. ففي حين ترى الولايات المتحدة مناطق العالم الحساسة على أنها جزء من النفوذ الغربي، وعلى الغرب تأمين الحماية اللازمة للمحافظة على الوضع السياسي القائم فيها، تؤيد روسيا الجهود الجماعية، والاقتراح الداعي إلى إشراك جميع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية لحل أي أزمة تنشب في العالم[1].

7-للحفاظ على مصالحه الوطنية تحاول روسيا تقديم نفسها بديلا للغرب في المنطقة العربية لاستمالة البلدان العربية في قضايا ذات اهتمام مشترك، إلا أن هذا المدخل ينبغي أن لا يجري في سياق المواجهة التي سادت إبان فترة الحرب الباردة، لان وجود الغرب فيها يتمتع بالتأثير الكبير، فضلاً عن ضرورة أن يكون التحرك الروسي والعلاقات القائمة مع دول هذه المنطقة مرسومين وفقاً للأهداف والمصالح الروسية، وانطلاقاً من المميزات التي تتمتع بها هذه الدول[2].

-أسس العقيدة العسكرية الروسية الجديدة

استكمالا لوثيقة الأمن القومي صدرت وثيقة أخرى تحمل رقم 607 من طرف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتاريخ 22 أفريل 2000 تضمنت أساسا العقيدة العسكرية الروسية، وتم التركيز فيها على ما يلي:

[1] **عاطف معتهد عبد الحميد، "إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي، إزمة الفترة الانتقالية"**، الدوحة (قطر)، مركز الجزيرة للدراسات، 2009، الطبعة الاولى، ص.31

[2] إستراتيجية روسيا في الشرق الاوسط، دراسة منشورة من طرف مركز الراند (**RAND**) سنة 2017

أ–الموقف الجيوبوليتيكي: الذي أدخل محاولة بعض الدول منع النفوذ الروسي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى والتهديد الذي يمثله حلف الناتو.

ب–الأخطار العسكرية: وتتمثل في خطر حدوث حروب على الحدود من الدولة الروسية.

ج–تدهور الموقف الاقتصادي والاجتماعي: الذي يستلزم إعادة النظر في تقوية قوات الحدود وظروف تمويل هذه الإصلاحات.

في 5 مارس 2007 أعلن مجلس الأمن القومي الروسي على لسان وزير الدفاع الروسي وزير الدفاع الروسي إيفانوف عن وضع عقيدة عسكرية جديدة، حيث صرح "يجب على عقيدتنا العسكرية أن تأخذ بعين الاعتبار التوسعات التي تقوم بها آلة الحرب الغربية ولهذا فإننا مرغمون على تعديل العقيدة العسكرية للتصدي لهؤلاء.

–قوات حلف الشمال الأطلسي أخذت تقترب من حدود دولتنا بهدف ربح مواقع بدعم أوكراني وجورجي".

–سعي السياسات العسكرية للدول الرئيسية إلى تحديث وعصرنة قواتها المسلحة تفرض على روسيا مواكبة هذا الركب.

–سعي بعض الدول إلى تغيير هيكلة قواتها المسلحة وتواجدها المسلح وكسب حلفاء جدد والمقصود هنا هو حلف الناتو.

–الانتشار الأمريكي المقلق الاقتصادي، السياسي، والعسكري، في منطقة النفوذ التقليدي الروسي والتي اعتبرت "تهديد على الأمن الوطني."

عقيدة الجيش الروسي

1–عقيدة الجيش الروسي راسخة للدفاع عن وطنه وعن المراكز الصناعيّة والسكّانية الحيوية، باستخدام دفاعات جوّيّة متعدّدة الطبقات ومتكاملة وعددٍ محدودٍ من الدروع الدفاعيّة، والدول العازلة لكسْب الفضاء والوقت من أجل الردّ على ضربات محتملة أو غزوٍ محتمل.

2–تأمل روسيا في الدفاع عن أرضها وتجنُّب انخراطٍ حاسمٍ مع منافسٍ مكافئ أو شبه مكافئ من خلال نشْر أنظمةٍ دفاعيّةٍ وأسلحةٍ هجوميّةٍ بعيدة المدى موسّعة النطاق.

3–بالنظر إلى مواطِن ضُعف روسيا التقليديّة في حربٍ طويلة الأمد مع خصمٍ عنيد ومدعم، فهي تحاول استخدام استراتيجيات التحرُّك غير المباشر والردود غير المتماثلة عبْر مجالات متعدّدة من أجل الحد من حالات انعدام التوازن الملحوظة .وستحاول روسيا إنهاء الصراع بسرعة، مُستَخدِمَةً سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى السيطرة على ديناميكيات التصعيد.

4–إنّ الضمان الأوحد لإدارة التصعيد الروسي هو الترسانة النووية التكتيكية والاستراتيجيّة، فهي قد تهدد باستخدام أسلحتها أو قد تستخدمها ردّاً على هجومٍ تقليديٍّ قد يقوّض سيطرة النظام على الدولة أو يهدّد ردع روسيا النووي.

5–انطوت عمليات روسية وسوفييتية متعددة على هجومٍ مفاجئٍ سريعٍ ومُنَسَّقٍ في محاولةٍ لتحقيق أغراض الحملة في فترةٍ زمنيةٍ قصيرةٍ جداً، ومن المرجّح أن يستمرّ هذا التركيز، بالأخصّ في العمليات المخطط لها مسبقاً.

6–القوات المسلحة الروسية وفّرت الإصلاحات الأخيرة نسبة مئويّة أكبر بكثير من المكوّنات البرّيّة للقوات المسلّحة الروسيّة مستوى أعلى من الجاهزيّة لحالات الطوارئ بإشعارٍ عاجل، مع الحدّ في الوقت عينه من عدد الوحدات الإجمالي.

7–المزج بين مقاربات الحرب التقليديّة وغير التقليديّة في سيناريوهات صراعات محتملة ومتعدّدة فيمكن أن توفّر قوّات العمليات الخاصّة، والقوّات شبه العسكريّة، والمدنيون المتعاطفون الاستهداف، والتوعية بالأوضاع السائدة، وبعض قدرات المضايقة في مختلف أنحاء فضاء المعركة.

8–على المستويين العملياتي والتكتيكي، تركّز روسيا على تعطيل قيادة الخصْم وسيطرته وقدرات التلويح بالقوّة لدى العدو أو تحطيمها أو تدميرها من خلال استخدام النيران الحركيّة، والحرب السيبرانيّة/الإلكترونيّة، والتحرُّك المباشر من قِبَل قوات المناورات.

9–على الأرض، تعكس التكتيكات الروسيّة تشديداً كبيراً على النيران الغير المباشرة الجَماعيّة (بالأخصّ النيران البعيدة المدى) من قِبَل مركبات عالية التنقّل بإمكانها التصدي لقدرة نيران مباشرة كبيرة. عقيدة الجيش الروسي الراسخة هي الدفاع عن وطنه وعن المراكز الصناعيّة والسكّانية الحيوية، باستخدام دفاعات جوّيّة

متعدّدة الطبقات ومتكاملة وعددٍ محدودٍ من الدروع الدفاعيّة، والدول العازلة لكسْب الفضاء والوقت من أجل الردّ على ضربات محتملة أو غزوٍ محتمل.

-جمهورية الصين الشعبية

يقول المثل الصيني "عندما يغرف الناس الأرز من الوعاء نفسه، ستصطدم المغارف ببعضها البعض حتما"، وما دامت الصين تعيش في قرية عالمية، فمن الحتمي أن تحدث خلافات واحتكاكات بمختلف أنواعها، وهذا لا يدعو إلى القلق، بل يجب الاحتكام إلى المبادئ التي بنيت عليها الجمهورية لمواجهة المشاكل واحدة بواحدة وإن كانت بسيطة بمبدأ العين بالعين والسن بالسن، أو نقوم بتضخيمها، أم نتبع نهجا مختلفا.

-أهم المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الخارجية

أولا: الصين تلتزم بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ولا تستخدم أو تهدد باستخدام القوة، وترفض التشرذم والاستقطاب في العلاقات الدولية، فتمسكها بالتعايش السلمي دائما، واحترام الشعوب الأخرى واختيار مسار مستقل في مجال التنمية، من المؤكد سوف يلغي أي فكرة للهيمنة على العالم، كما لا ترضى بان تهيمن أي دولة أخرى على منطقتها.

ثانيا: تنتهج إستراتيجية الانفتاح القائمة على المنفعة المتبادلة، وتحرص على تحقيق وتطوير وحماية المصالح المشتركة لجعل كعكة المصالح المشتركة أكبر وأفضل بدلا من توتير العلاقات مع الجيران وكسب المصالح على حساب الآخرين، هذا المسعى تريد الصين ان تجعل منه قاعدة لحسن الجوار والانسجام والأمن والازدهار لجيرانها، وإستراتيجيتها في آسيا والمحيط الهادئ تعتبر بمثابة المسار الهادف إلى خلق الاستقرار والتنمية، بيئة محيطة جيدة، والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك مع الدول المعنية، كما ترغب دائما في أن تكون صديقا جيدا للآسيان والدول الآسيوية، حسنة الجوار وشرك جيد .

ثالثا: دعوة الصين إلى تسوية المشاكل والنزاعات من خلال الحوار والتشاور بروح إيجاد أرضية مشتركة مع ترك الخلافات جانبا، في هذا السياق وقعت الصين مع دول آسيا اتفاقيات متعددة الأطراف، كما فتحت ابوابها للتعاون الإقليمي، بشفافية وحسن النوايا. وتأمل أيضا أن الإجراءات التي تتخذها بعض الدول المعنية في آسيا، ليس لمنع أغراض الاحتواء وتقويض الصين، كما تأمل من الدول الأقوال والأفعال الجيدة والشفافة أيضا في تنمية الشعب الصيني لهذه المنطقة منذ آلاف السنين .

الصين تشارك بشكل فعال أيضا في القضايا العالمية التي لها صلة بالبرامج النووية الكورية الشمالية والإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي وقضية دارفور بالسودان، بالاضافة الى دعوة الصين ومشاركتها في تعديل وتحسين النظام الدولي الحالي ليصبح أكثر عدالة وعقلانية .

-المصالح الجوهرية للصين

1-استقرار دولة الصين نظامها وحكمها السياسي، أي قيادة الحزب الشيوعي الصيني والنظام الاشتراكي والاشتراكية ذات الخصائص الصينية .

2-سيادة الصين وسلامة أراضيها والوحدة الوطنية وتجلى ذلك في قضية تايوان[1]

[1]قضية تايوان ترتبط بوحدة الصين وسلامة أراضيها وتمثل المصالح الجوهرية للصين وتلمس وتر مشاعر الشعب الصيني المبدأ الأساسي التي تلتزم به الصين بشأن هذه القضية هو "إعادة التوحيد السلمي ودولة واحدة ذات نظامين"، ولن تسمح أبدا أن تنفصل عن الصين، ولن تتعهد بعدم استخدام القوة، ضد

3-توفير ضمانة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للصين. لا تحتمل هذه المصالح أي انتهاك .

تنتهج الصين سياسة عسكرية لأغراض دفاعية، وتهدف عملية بناء الدفاع الوطني في الصين إلى الدفاع عن سيادة بلادنا وسلامة أراضيها، وحماية حدودنا البرية البالغ طولها أكثر من 22000 كيلومترا وحدودنا البحرية البالغ طولها 18000 كيلومترا وضمان السلام والتنمية في الصين، بدلا من المشاركة في سباق التسلح والتنافس على الهيمنة والتوسع الخارجي. يقلق البعض في العالم من أن الصين ستحول قوتها الاقتصادية المتنامية إلى القوة العسكرية.

لا ضرورة لمثل هذا القلق على الإطلاق. مقارنة مع عدد كبير من دول العالم مثل الولايات المتحدة واليابان، تعتبر النفقات العسكرية الصينية منخفضة سواء من حيث الرقم الإجمالي أم نصيب الفرد، فلا يمكن أن تشكل تهديدا للدول الأخرى.

أما بالنسبة للشفافية، فلا يوجد بلد يكون شفافا تماما في المجال العسكري. وتزداد الشفافية العسكرية الصينية خلال العقود الماضية، ولا سيما أن نيتها الاستراتيجية أكثر شفافية من العديد من دول العالم وفي مقدمتها الدول الكبرى الرئيسية. على سبيل المثال، أعلنا صراحة للعالم أننا لن نسعى أبدا إلى الهيمنة ونلتزم بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إذا حذت الدول الأخرى حذو الصين، فمما لا شك فيه أن ذلك سيكون إسهاما كبيرا في تعزيز الاستقرار والسلام والتنمية في العالم .

لقد بذلت جهود بشأن العلاقات الامريكية الصينية خلال السنوات الماضية. وقد أنشأت آليات الحوار والتشاور الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وبعض الدول الناشئة لتبادل وجهات النظر بصورة معمقة حول القضايا الهامة والكبرى والطويلة الأجل بشأن الوضع العالمي والعلاقات الثنائية، بما يعزز التفاهم والثقة المتبادلة والتوافق الاستراتيجي، ويوسع المصالح المشتركة ويقلص المتاعب والمشاكل .

حفنة العناصر الانفصالية. في السنوات الأخيرة، شهدت عملية التنمية السلمية للعلاقات عبر المضيق تقدما إيجابيا وكبيرا، كما وقع الجانبان الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين جانبي المضيق التي تفتح آفاقا أرحب للتنمية السلمية للعلاقات عبر المضيق.
كما عارضت الصين سياسة الولايات المتحدة الامريكية التي أصرت على بيع الأسلحة إلى تايوان انطلاقا من عقلية الحرب الباردة والأهداف الجيوسياسية، متجاهلة المعارضة القوية من الصين. فيجب نبذ ممارسات النفاق هذه التي لا تساعد على التنمية السلمية للعلاقات عبر المضيق، وتتعارض أيضا مع اتجاه السلام والتعاون والتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

أما بالنسبة إلى المشاكل التي من الصعب حلها في المستقبل القريب، فتقترح الصين أن تترك جانبا حتى تنضج الظروف، أو نترك بعضها ليحلها أجيالنا المقبلة .

أما فكرة أن الصين تريد أن تحل محل الولايات المتحدة والهيمنة على العالم خرافة. ويتعين على المجتمع الدولي الترحيب وليس الخوف من النمو السلمي للصين ومساعدته بدلا من العرقلة والدعم بدلا من الاحتواء، وينبغي على العالم أن يفهم ويحترم المصالح والاهتمامات الصينية المناسبة والمعقولة في التنمية السلمية .

ذلك أنه لم يكن هناك ثقافة الهيمنة في التقاليد الصينية عبر التاريخ. حيث أن " الخير " والسلام" كانا جوهر السياسة الصينية التقليدية منذ آلاف السنين، فقد دعت الصين باستمرار إلى الحرص على السلام، الخير للأقارب وحسن الجوار. وإذا نظرنا من ناحية الواقع، وفي عصر العولمة الاقتصادية، يمكن للدول تحقيق المنافسة الدولية المتبادلة المنفعة والتعاون من خلال المساواة، ولا حاجة إلى الاستمرار في طعن النظام الدولي وتحدي مسار التنمية لبلدان أخرى، كما يمكن أن نفهم من سقوط القوى العظمى في العالم،أنه لا يمكن السير في طريق رئيسي واسع،لا يمكن السير على طريق سباق التسلح،وأن طريق الهيمنة على العالم مسدود،بينما التنمية السلمية هو الطريق الوحيد الصحيح .

أن الصين كلما أصبحت أكثر تطورا كلما زادت حاجتها إلى تعزيز التعاون مع البلدان الأخرى، وبحاجة أكثر إلى بيئة دولية سلمية ومستقرة. كما أن التعاون من أجل المصلحة والتنمية المشتركة، هي أكبر وأعمق تجربة في العلاقات الخارجية الصينية منذ ثلاث عقود من الإصلاح والانفتاح، وهو أعظم سلاح لنجاح الصين. وينبغي على الصين أن تتشبث بهذا السلاح.

أما نفقات الدفاع الوطني أساس مادي هام للدفاع الوطني وبناء الجيش، وهي تتعلق ببقاء وأمن وتطور كل فرد في الوطن، ويتم مناقشتها خلال الدورتين، دورة المجلس الوطني لنواب الشعب ودورة المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، وفق مبدأين "إنجاز العمل بكمية أكبر وبنفقة أقل" إذ يجب إنفاق المال في الشؤون الهامة من أجل الحصول على فائدة أكبر."

ففي 2017، وصل معدل الزيادة في ميزانية الدفاع الصيني حوالي 7%، ما يعني أنها ستصل إلى تريليون يوان (الدولار الأمريكي يساوي 9ر6 يوانات)، (الصين اليوم) توظف نفقات الدفاع الوطني في ضمان سلامة الوطن وحماية سلام العالم. بالمقابل يلغت نفقات الدفاع الوطني الإجمالية 354ر954 مليار يوان في

عام 2016 بزيادة 6ر7% مقارنة مع عام 2015"، وهي تعادل من 3ر1% إلى 5ر1% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد[1].

لكن ما يلاحظ حسب العديد من الدراسات، أن القيادة السياسية في الصين إنتهجت في إطار السياسة العامة للبلاد استراتيجية دفاعية وامنية لدعم النهوض بالدولة والحد من اوجه الضعف ومواجهة التهديدات الحالية والمستقبلية، وقد تم الافصاح عنها خلال المؤتمر السنوي للحزب الشيوعي في (جانفي 2015) وهو لا يعتبر وثيقة بعنوان" استراتيجية الدفاع الوطني "أو" سياسات الدفاع الوطني "على غرار الولايات المتحدة التي تعتمد على مجموعةً جديدةً من القضايا ذات الأولويات المركزية للأمن القومي، وتشمل هذه القضايا الاهتمامات بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية العميقة على الصعيد المحلي والإصلاحات المقترحة لمواجهتها، وهو أمر مهم بالنظر إلا لأولوية الت يتوليها القيادة للقضايا المحلية، اما بالنسبة للبيئة الدولية المتغيرة، فإن الصين تركز على إحترام مبادئ القانون الدولي والمساعي الحسنة للتعايش السلمي وعدم التدخل الاجنبي مع مواصلة العمل على تعزيز علاقات مستقرة بالقوى العظمى والبيئة الأمنية في دول الجوار اللصيقة بالصين والتعاون بين الدول النامية".[2]

فالمعلومات الواردة في الكتاب الأبيض المنشور في عام 2015 المعني بالدفاع يمكن إستخلاصها في خطابات كبار القادة العسكريون لفهم محتوى التوجهات الصينية في مجال الدفاع كما تساعد في توضيح الموقف الاستراتيجي العام للجيش الذي يبدوا أنه ملتزم شكليًا بالدفاع الوقائي أي الدفاع عن الارض، لكن حسب الباحثين فإن هذا التركيز قد تحوَّل منذعام 2010إلى مايمكن وصفه بأنه" توسُّع سلمي" وهذا ما اكده الكتاب الأبيض بالقول في قفرة " الطبيعة الدفاعية "، ان سياسات الدفاع الوطنية للدولة لن تسعى أبدًا لفرض الهيمنة أو التوسع لكن وجود" متطلبات جديدة " يفرض على الجيش تهيئة تموقع استراتيجي ملائم لضمان التطور السلمي للبلاد وحماية المصالح الاستراتيجية المتنامية للدولة على نحو أفضل، وذلك من خلال التوسيع الفعَّال للجيش في إطار تعزيز التعاون العسكري والأمني خاصة إقليميا لتشكيل بيئة أمنية آسيوية سلمية ومستقرة تنهض فيه االصين بدور رئيسي لحماية مصالحها الرئيسية عسكريًا.

ميزانية الدفاع

[1]بالمقارنة مع ميزانية الدفاع الوطني الأمريكية التي بلغت في عام 2016 بلغت 597 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2017 وصلت إلى و7ر618 مليار دولار أمريكي، وهي تمثل 4ر3% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. فإن الفارق كبير جدا خاصة إذا أظفنا حساب متوسط نصيب الفرد من ميزانية الدفاع.

[2] دراسة حول إستراتيجية الدفاع والامن القومي الصيني من طرف مؤسسة الراند (**RAND**) للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016.

أشار تشيان إلى أن الصين تهتم دائما باستخدام نفقات الدفاع الوطني بصورة معقولة، وبجعل بناء الدفاع الوطني يتفق مع تنمية الاقتصاد، وتهتم بالسيطرة على حجم نفقات الدفاع الوطني والحفاظ على معدل زيادة معقولة وفقا للاحتياجات الحقيقية لبناء الدفاع الوطني وإصلاح الجيش.

يرى تشيان لي هوا أن ميزانية الدفاع الوطني ترتبط باستراتيجية الأمن الوطني والسياسة الدفاعية الوطنية. تبني الولايات المتحدة الأمريكية جيشا يدعم الاستراتيجية العالمية لها ويستطيع الانتشار إلى الأمام؛ وتبني الصين جيشا يعزز سلامة سيادتها الوطنية ومصالح تنميتها، وتتمسك بسياسة الدفاع الوطني الدفاعية. حجم ومعدل زيادة ميزانية الدفاع واستخدامها تبين بوضوح الطبيعة الدفاعية لسياسة الدفاع الصينية.

حول كيفية استخدام هذه النفقات، قال تشيان لي هوا إن نفقات الدفاع الوطني تتكون من نفقات المعيشة ونفقات التدريبات ونفقات المعدات في الجيش حسب ((الكتاب الأبيض حول الدفاع الوطني الصيني)) في عام 2010. حاليا، من أجل تعميق إصلاحات الدفاع الوطني والجيش، عدلت الصين استخدام نفقات الدفاع الوطني على النحو التالي: أولا، تستخدم في إصلاحات الدفاع الوطني والجيش من أجل إعادة التنظيم وتحسين القوة المقاتلة وتحسين النظام القتالي؛ ثانيا، تستخدم في بحوث معدات القتال الرئيسية كي تدفع إصلاح وترقية المعدات العسكرية؛ ثالثا، تستخدم في التدريبات العسكرية والتعليم العسكري، من أجل رفع أهلية العسكريين وبناء فريق جديد من الأكفاء العسكريين؛ رابعا، تستخدم في تحسين ظروف التدريبات العسكرية وظروف العمل وظروف المعيشة؛ خامسا، تستخدم في تحقيق المزج العسكري والمدني وتعبئة الدفاع الوطني، وبناء المؤخرة. تستخدم نفقات الدفاع الصيني في مجالات أوسع وفقا للمتطلبات الحقيقية لبناء الجيش، وذلك يختلف عما في الدول الأخرى بشكل عام.

كما أشار تشيان لي هوا إلى أن الجيش الصيني قوة لحفظ سلام العالم. تتمسك الصين بسياسة الدفاع الوطني الدفاعية والاستراتيجية العسكرية الدفاعية الإيجابية، كما أن أغراض استراتيجيتها ومعلومات بنائها مفتوحة وشفافة. تدرج الحكومة الصينية كل نفقات بناء الدفاع الوطني ضمن الميزانية المالية حسب قانون الدفاع الوطني وقانون الميزانية الوطنية، ويقرّها ويوافق عليها المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني.

الجيش الصيني يواصل انفتاحه المعلوماتي. خلال السنوات الماضية، ظل الجيش الصيني يقدم معلومات بناء قواته عبر طرق مختلفة للشعب الصيني ولشعوب العالم، ولوسائل الإعلام العالمية وجيوش الدول الأخرى والهيئات الأكاديمية العالمية. تم إنشاء نظام المتحدث باسم وزارة الدفاع، الذي يعلن المعلومات عن بناء الجيش الصيني داخل الصين وخارجها، ويجيب على أسئلة مختلف الصحفيين. بجانب ذلك، كل من ((الكتاب الأبيض

حول الدفاع الوطني الصيني)) الذي يصدر كل سنتين، و((صحيفة جيش التحرير الصيني))، وشبكة الدفاع الوطني الصيني، وشبكة الجيش الصيني، وبعض الشبكات الحكومية، تنشر كثيرا من المعلومات حول بناء الجيش الصيني.

منذ عام 2007، تقدم الحكومة الصينية الإنفاق العسكري للسنة المالية إلى الأمم المتحدة سنويا، مما يبرهن على موقف الصين الجدّي والإيجابي في المشاركة في شؤون الأمم المتحدة. الصين تتيح للعالم معرفة سياسة الدفاع الوطني الصيني والجيش الصيني.

التعاون الدولي في مجال الدفاع

أشار تقرير المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، إلى أن جيش الصين سيعزز التعاون العسكري ويزيد الثقة العسكرية المتبادل مع الدول الأخرى، كما كان، ويشارك في شؤون الأمن الإقليمي والعالمي ، ويلعب دورا إيجابيا في مجالي السياسة والأمن بالعالم.

تشارك الصين بنشاط في تعاون الأمن العالمي، إذ أرسلت الصين الكثير من قوات حفظ السلام إلى الخارج خلال السنوات الأخيرة حسب تقرير الأمم المتحدة. قال تشيان لي هوا، إن الصين أرسلت، منذ عام 1990، أكثر من ثلاثين ألف جندي للمشاركة في عمليات حفظ السلام في بضع عشرة دولة. حاليا، لايزال 2600 جندي صيني ضمن قوات حفظ السلام للأمم المتحدة يؤدون مهامهم في تسع مناطق هامة في أفريقيا والشرق الأوسط. ومنذ ديسمبر عام 2008 حتى الآن، أرسلت الصين 24 أسطولا بحريا إلى خليج عدن والمياه الصومالية، وساهمت في حماية 6900 سفينة تجارية صينية وعالمية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد عرض الجيش الصيني شفافيته من خلال سلسلة من العمليات العسكرية الدولية، ما يساعد العالم في معرفة الصين، وحالة بناء الجيش الصيني وإصلاحه.

استراتيجيات التعاون الأمنى

اصبحت الاستراتيجية الأمنية للصين تعتمد على اقامة علاقة صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها، وانعكس ذلك على الاستراتيجية العسكرية للصين، فأصبحت تعتمد على مبدأ الدفاع عن النفس "بدلاً من اعتماد مبدأ" السعى وراء العدو واللحاق به وتدميره " الذى كان متبعاً فى الماضى، وبعد ان اعتمدت المبادئ الخمسة في صياغة علاقاتها مع الدول المجاورة (مثل الهند فى الخمسينات)، فإنها تحولت فى الثمانينات الى

مبدأ الدفاع الإيجابى فى ظل علاقات الصداقة وحسن الجوار، ثم أكدت هذا المبدأ فى العام 1993 اعتماداً على اتساع نطاق المناخ السلمى المحيط بالصين.

والى جانب ذلك تبدي الصين اهتماما عميقاً بالعلم والتكنولوجيا على اعتبار أنهما يمثلان قوى الإنتاج الأساسية، وبعد أن اصبح هذان العاملان (العلم والتكنولوجيا) بمثابة العوامل التى تحسم قضايا النمو الاقتصادى، كما اصبحت تكلفة التطور التكنولوجى هى التكلفة الرئيسية للإنتاج فى التسعينات، فإن اهتمام الصين بالتجربة الغربية التى اثبتت أن الدور الذى تلعبه التكنولوجيا في زيادة عائد الاستثمارات لا يمكن مقارنته بأى شيء آخر، وأن تنامى التطور التكنولوجى كان هو السبب فى الحفاظ على معدل النمو الاقتصادى الضخم فى الدول المتقدمة. قد تضاعف على نحو ملحوظ، وفى غمرة ذلك الاهتمام تبدو مشكلة الزيادة السكانية كواحدة من أهم العقبات التى تحول دون التوصل الى نتائج ملموسة فى وقت قصير، ولما كان من الصعب على الصين –بل من المستحيل– أن تجعل اقتصادها يتقدم سريعا من خلال زيادة معدلات الإمداد بالموارد الطبيعية، فان رفع مستوى المكون التكنولوجى فى هذا الاقتصاد هو الحل الاكثر مناسبة، وذلك سوف يحتاج ادخال تحول جذرى على اسلوب ادارة الاقتصاد الصينى حتى العام 2010 بحيث يصبح اسلوب ادارة موجها Intensive Manage ment بدلاً من اسلوب الادارة واسع النطاق Extensive Managementالذى كانت الصين تتبعه –ومازالت– فى كثير من القطاعات

ومن ناحية اخرى تريد الصين ان يعتمد نموها الاقتصادى بدرجة اكبر على التطور التكولوجى بحيث لا تكون هناك حاجة لتوسيع نطاق المصادر عبر البحار التى تعتمد عليها الصين لإمداد ودعم قواتها العسكرية. ويؤكد ذلك حقيقتين أولاهما: أن الصين تريد أن تحقق مبدأ الاكتفاء الذاتى القائم على التطور التكنولوجى فى غضون 15 عاماً وثانيتهما: ان كل الجهود التى تبذلها الصين تصب فى اتجاه واحد هو اتجاه تحديث القوة العسكرية. والى جانب ذلك تريد الصين فى غضون الفترة نفسها ان تستبدل استراتيجية حماية الامن الاقتصادى للبلاد بسياسة توسيع القنوات القادرة على استيعاب المزيد من التكنولوجيات الاجنبية المتطورة من أجل تنمية التطور التكنولوجى الذاتى للصين

وتتشابه الصين مع دول اخرى كثيرة فى تأثيرها البالغ بموقعها الجغرافى، ولكن تتميز الصين بأن لها 15 دولة جارة على البر و6 دول فى البحر، وفى ظل ظروف ما بعد الحرب الباردة اصبح الواقع يحتم على الصين، ان تجعل من اولوياتها الاستراتيجية تطوير علاقات تعاون أمنى ثنائية مع الدول المجاورة، ولما كان من الصعب جمع كل هذه الدول المجاورة للصين –وهى الدول التى تنتمى الى اقاليم مختلفة في آسيا– فى

اتفاقية أمنية واحدة، كما ان المشاكل القائمة بين الصين من ناحية وهذه الدول من ناحية اخرى تختلف فى طبيعتها من دولة الى اخرى، لذلك فإن مبدأ التعايش السلمى مع الدول المجاورة هو المبدأ الذى يحكم علاقات الصين حالياً مع الدول المجاورة، وربما استطاعت الصين بعد 15 عاما (وذلك عندما تتمكن الصين من تحديث القوات المسلحة) ان تقدم مزيدا من الدعم للدول المجاورة تأسيساً على قواعد التعاون الامنى الثنائي، ويؤكد ذلك مرة اخرى ان الصين تعتبر ان القوات المسلحة الصينية هى الادارة المثلى لتقوية علاقاتها الخارجية مع الدول المجاورة، ولذلك ينبغى ان تحظى هذه القوات بأعلى قدر من الاهتمام على مستوى الحكومة المركزية.

والى جانب اهتمام الصين بعلاقات التعاون الامنى الثنائى مع الدول المجاورة، فإنها تسعى لكي توسع من نطاق اهتمامها بآليات التعاون الامنى متعدد الاطراف، وتعتبر الصين أن التطور السريع فى هذه الآليات فى عدد من المناطق فى العالم (وبصفة خاصة بين شرق اوروبا وغرب اوروبا) هو افضل تطور أفرزه انتهاء الحرب الباردة. وفى عام 1993 شاركت الصين فى مؤتمر بناء اجراءات الثقة واقامة البنية الأمنية فى المحيط الهادى الآسيوى، وبعد أن عقد منتدى الآسيان الاقليمى ARF اولى جلساته فى العام 1994 وشاركت فيها الصين فإنها وضعت خمسة مقترحات لتنمية التعاون الامنى متعدد الاطراف ملخصها كالآتى:

1-إقامة علاقات صداقة

2-حل المنازعات بالطرق السلمية

3-عدم التورط سواء فى سباق تسلح او نشر الاسلحة النووية

4-تشجيع الحوار حول حل القضايا الأمنية

5-توسيع نطاق الثقة المتبادلة.

وفي الوقت الذى تبدو فيه هذه المقترحات جيدة لوضع اساس تعاون امنى متعدد الاطراف في منطقة المحيط الهادى الآسيوى بأقاليمه المختلفة، فان ممارسات الصين فى الآونة الأخيرة مع تايوان -برغم أنها تعتبر فى نظر الصين على الأقل أزمة داخلية -جعلت دولاً كثيرة من دول منتدى الآسيان الإقليمى تشكلت فى حقيقة النوايا الصينية المستقبلية، ومما ضاعف من تلك الشكوك أن الصين أعلنت عزمها إقامة آليات تعاون أمنى متعددة الأطراف بحلول عام 2010 بعد أن تتنامى قدرات الصين القومية، وتضطلع بمهام حماية الامن الاقليمى وهو الامر الذى تعتبره إحدى مهامها فى ذلك الوقت، وربما تطلب الامر ان تدعم الصين فكوة عدد من الآليات الأمنية الفرعية فى المنطقة، إحداها فى شمال شرق آسيا، والثانية فى جنوب شرق آسيا، والثالثة

في جنوب آسيا، والأخيرة فى آسيا الوسطى. ومن الواضح أن ذلك يعكس الطموحات الصينية فى أن تصبح بكين محوراً للإقليم بغض النظر عن وجود اى قوى اخرى ذات مصالح فى هذه المنطقة الحيوية من العالم، وبالاضافة الى ذلك تعتبر الصين ان "تنامى قدرات الصين القومية، واضطلاعها بمهام حماية الامن الاقليمى" من بين مهامها المستقبلة، وهذه المهام لا يمكن ان يتم تنفيذها ما لم تصبح القوة العسكرية الصينية كافية وقادرة على حماية عمليات وآليات تحويل ذلك الى واقع عملى

موقف القياده الصينيه

برغم أن القادة الصينيين قد تخلوا عن فكرة الحرب إلا أنهم لا ينفون إمكانية وقوعها، ومع أن الصين رحبت بانتهاء الحرب الباردة، إلا ان ذلك لا يعنى أن العالم سوف يصبح أكثر أمنا وسلاماً. إن غزو العراق للكويت وحرب الخليج دلائل على احتمال حدوث حرب عالمية على المدى البعيد. ويذهب القادة الصينيون فى التشاؤم لأبعد من ذلك إذ يعتقدون أن الفترة ما بعد الحرب الباردة قد يسودها عدم استقرار وقلاقل. إن رئيس وزراء الصين لي ينج أعلن فى مجلس الشعب الصينى 1991 قلق الصين وتشاؤمها من الوضع العالمى الحالي. وختم كلمته بقوله "إن النموذج العالمي القديم قد وصل الى نهايته والنموذج الجديد لم يأخذ مكانه بعد. والاتجاه الآن هو نحو تعدد الأقطاب..." القوى المتعددة" أصبحت المشاكل القديمة تقابلها مواجهات وتحديات جديدة ولكي يدلل على قوله هذا أشار إلى الركود الاقتصادي الذى يواجهه الاقتصاد والمنافسة الدولية الشديدة، والمشاكل بين الشمال والجنوب، والخلافات الإقليمية التى نشبت بسبب القضايا القومية.

هذه التصورات عن الأوضاع غير المستقرة فى العالم جعلت القيادة الصينية تقدم على إيجاد فرصة لاستقرار الصين.. وعندما سئل كيان كيشين وزير الخارجية، ماذا يعني بالبيئة الدولية الملائمة؟ أجاب، بأنه بعد نهاية النظام العالمي ثنائي القطبية، فإن فرصة حدوث حرب عالمية قد تضاءلت، إن الإقليم الآسيوي الباسفيكي يعتبر اكثر استقراراً من دول اخرى. إن شرق آسيا قد اصبح اكثر الاقاليم ديناميكية فى الاقتصاد العالمي. إن العلاقات الصينية مع البلاد المجاورة مستمرة فى النمو وايضاً علاقاته مع دول العالم الثالث.

إن كثيرا من دول العالم عرفت أنه كلما كانت الصين مستقرة، ازدادت فرص السلام. كما أن اقتصاد الغرب الآن فى حالة ركود لذلك لا يمكن تجاهل السوق الصينية.

وبعكس النظرة المتشائمة للقيادة الصينية فقد كان الوزير كيان كيشين متفائلاً بالنسبة لتقدم الإقليم الآسيوي الباسيفيكى، وقد اشترك الأساتذة الصينيون للشؤون الدولية فى مؤتمر عن الوضع العالمى فى سنة 1991

الذي أنعقد فى بكين فى ديسمبر من نفس العام حيث أجمع الأساتذة والاستراتيجيون منذ بداية الجمهورية الشعبية، على أنه قد تم:

*تطبيع العلاقات الصينية الروسية والصينية اليابانية.

*تحسن فى العلاقات الروسية اليابانية ومشكلة الأراضي الشمالية (الجزر اليابانية التى احتلتها روسيا سنة 1945)

*نمو سريع فى علاقات الصين بمنطقة جنوب شرق آسيا.

*تطبيع العلاقات مع فيتنام وتسوية المسألة الكمبودية.

*تضاؤل الصراع على الصحراء الكورية وزيادة التعاون فى الاقتصاد الإقليمي

التهديدات التى تواجه الأمن الصينى

لمدة أربعة عقود منذ تأسيس الجمهورية الشعبية الى منتصف الثمانينات كان الخطر الرئيسي يتمثل فى الولايات المتحدة فى الخمسينات، والاتحاد السوفييتى في الستينات وحتى منتصف الثمانينات، ومنذ ذلك الحين تضاءل خطر القوتين العظميين ولم تعودا تشكلان تهديداً جوهرياً للصين. ويرجع ذلك إلى التغيرات الاستراتيجية، وبرامج التحديث والإصلاح والتغيرات فى السياسات الداخلية والخارجية التى حدثت فى الاتحاد السوفييتي خاصة التقارب السوفييتى الصيني.

فى الماضى ظهرت مدرستان تعبران عن وجهتي نظر بين الاستراتيجيين والأساتذة والعسكريين عمن الذي يشكل الخطر الحقيقي للأمن الصيني. هاتان المدرستان هما: الأولى الاتحاد السوفييتي–روسيا، والثانية الشرق–الجنوب الشرقي.

والمدرسة الاولى تؤكد على أن الاتحاد السوفييتي–روسيا الآن سوف تظل الخطر الرئيسي للأمن الصينى برغم تضاؤل قوتها وقدرتها بشكل ملحوظ وبرغم وجود دول أخرى مثل اليابان يمكن أن تهدد الأمن الصينى أيضاً، لان السلم ضرورة فى المنطقة إذا ما أرادت الصين أن تنتهج سياسة التحديث.

إن استراتيجية الأمن الصيني تنبع من جهود الصينيين من أجل التحديث. إن التحديث هو حلم الصين منذ القرن التاسع عشر فهو هدفها القومي الأول. هذا الهدف بدأ في أواخر السبعينات وتحاول الصين أن تضاعف إنتاجها القومي.

لا أحد يختلف على أنه يجب على الصين أن تستمر فى برامج التحديث. إلا أن هناك بعض الاختلافات حول كيفية إنجاز هذا التحديث. الناس خارج الصين وداخلها يرون طريقين مختلفين للانفتاح، أو عن طريق أكثر تحفظاً وهو استمرار الدولة فى التخطيط والسيطرة على الاقتصاد والمجتمع، هذا الطريق الذى تختاره الصين سوف يستند الى ثلاثة عوامل: سياسة دولة الصين بعد دنج، وموقف الجيش ومدى النمو الاقتصادي.

المرحلة ما بعد زعامة دنج: إن السياسيين الغربيين والأستاذة الى جانب كثير من الصينيين يتنبأون بحدوث فوضى فى الصين بعد موت دنج الذى يبلغ من العمر تسعة وثمانين عاماً، بسبب الصراع بين المحافظين والمصلحين. إلا أن الآراء تجمع على أن احتمال حدوث فوضى او حرب أهلية هو احتمال بعيد.

الجيش: منذ أواخر السبعينات ودور الجيش كقوة سياسية سلبي للغاية، وسوف يستمر وضع الجيش الصيني على أنه قوة سياسية سلبية تناصر أو تساند القيادة القوية فى حزب الدولة. فقد ساند الجيش دنج فى حادث ميدان تينانمن لأنه كان أقوى رجل فى الدولة فى ذلك الوقت، وإذا كان هناك شخص أقوى منه ربما كان سانده الجيش.

لقد فقد القادة العسكريون هيبتهم وقوتهم فى اتخاذ المبادرات فى السياسة الصينية. بعد الرئيس الراحل يانج نجكن، لا يوجد قائد عسكرى آخر تفوق على القادة المدنيين الذين اعتلوا مناصب رفيعة خلال الثورة الشيوعية الصينية، وذلك يرجع الى ان القادة من رجال الجيش اذا اتخذوا اية مبادرات سياسية فسيكونون محل تساؤل من الشعب الصينى. ان الجيل الجديد من ضباط الجيش قد تلقوا تعليمهم العسكرى دونما خبرة على القتال والحرب، لذلك فهم لديهم افكار قوية وحاسمة تجاه مهمتهم العسكرية ولا يرحبون بأن يتورطوا فى السياسة، وقد كان حادث تينانمن اكبر دليل على ذلك.

ان الجيش الصينى ليس بالضرورة قوة محافظة. إلا انه أضير من جراء الاصلاحات برغم أنه استفاد منها بعض الشيء فقد اصبح لديهم الفرصة فى تبادل العلاقات والخبرات مع الجيوش الأجنبية وامتلاك اسلحة متطورة كما أنهم على علم بأن الاصلاحات سوف تجيء بفرص افضل فى مستوى المعيشة. ان العالم بعد

انتهاء الحرب الباردة يركز على المنافسة الاقتصادية وليس العسكرية، والامن القومى سوف يشمل القضايا الاقتصادية والتكنولوجية الى جانب العسكرية.

مقارنة الانفاق الدفاعى الصيني

تتوقع الحكومة المركزية الصينية أن يكون معدل نمو القوة العسكرية للصين خلال الخمسة عشر عاما القادمة اقل من معدل النمو الاقتصادى الصينى، وفى العام 1994 كان الانفاق الدفاعى الصينى يمثل نسبة 1.3% من اجمال الناتج المحلى، وفى حالة ما اذا نجحت الصين فى تحقيق معدل نمو سنوى نسبته 8% خلال الخمسة عشر عاماً القادمة، وقامت بزيادة انفاقها الدفاعى الى ما قيمته 2% من اجمالى الناتج المحلى، فإن ذلك الانفاق سوف لن يتعدى 40 بليون دولار فى العام 2010، وهو ما يقل عن الانفاق الدفاع اليابانى فى العام 1994، وتأسيساً على ذلك فإن اجمالي الانفاق الدفاعي الصيني خلال 15عاما سوف يصل الى 365.2بليون دولار وهذا يزيد بنسبة 31% عن الانفاق الدفاعى للولايات المتحدة فى سنة واحدة، وفى ظل هذا القدر من الانفاق المنخفض نسبياً، لا يتوقع المهتمون بشئون الدفاع فى الصين ان تصبح القوات المسلحة الصينية ذات قدرات هجومية عبر المحيطات، ولكنه ليس صحيحاً على اطلاقه بالنسبة للدوائر الاقليمية التى تعمل عبرها القوات المسلحة الصينية، وتعد المناورات الصينية قبالة سواحل تايوان فى مارس 1996 أكبر دليل على ذلك.

وفى الوقت الحالي يعد مستوى التقدم التكنولوجى للقوات المسلحة الصينية متخلفاً عن مستوى القوات المسلحة الامريكية بما يعادل 40عاماً. واذا استطاعت القوات المسلحة الصينية ان تنجز ثلاثين عاما من التطور التكنولوجى خلال الفترة حتى العام 2010، فإن مستواها فى ذلك الوقت سوف يصبح معادلاً لمستوى القوات الأمريكية فى حقبة الثمانينات، ولكن اذا قارنا المستوى التكنولوجى للقوات المسلحة الصينية بالمستوى التكنولوجى للدول المحيطة بالصين (الهند، باكستان، كازخستان، فيتنام.. الخ) فاننا نلاحظ ان الصين تتساوى (ان لم تكن تتفوق) على كثير من هذه الدول، والى جانب الإمكانيات البشرية الهائلة لدى الصين وضخامة حجم الجيش الصينى (2.75 مليون رجل)، فإن الصين تستطيع أن تقاتل في معركة طويلة الامد اعتماداً على القدرات الصينية الكامنة.

للإشارة فقد بلغ الانفاق العسكري سنة 2024 أعلى مسنوى له على الاطلاق بنحو 2.43 تريليون دولار امريكي وهو ما يمثل 40 بالمائة من الإجمالي العالمي. بالنظر إلى خلفية التوترات المتكررة بين بكين وواشنطن فقد تقرر رفع الانفاق لعام 2025 إلى مايفوق 7.2 بالمائة أي بنفس معدل الزيادة الذي سجلته العام الماضي.

وستخصص 1784.7 تريليون يوان ما يعادل 245.7 مليار دولار امريكي، وهو مبلغ يقل بثلاث مرات من ميزانية الدفاع الامريكية.

ومن التوجهات الصينية فى مجال الانفاق الدفاعى، ذلك الذى يسعى إلى بناء جيش اصغر حجماً ولكنه افضل فى قدراته وإمكانياته، ويعنى ذلك أن تعداد الجيش الصينى سيكون اقل مما هو عليه الآن خلال الخمسة عشر عاماً القادمة، وفى غضون السنوات الاربع الماضية قامت القيادة الصينية بتحويل أعداد كبيرة من افراد القوات الصينية الى قطاع الشرطة المسلحة، ولكن هذا التوجه لن يكون تطبيقه أمراً سهلاً ما لم تشهد الصناعات الدفاعية الصينية التطور اللازم لدعم هذه القوات، ولذلك تضع السياسة الدفاعية هدف اقامة صناعات دفاعية صينية متطورة على رأس قائمة الأولويات المطلوب من عملية البناء الاقتصادى للصين أن تحققها خلال الخمسة عشر عاما القادمة. ويعنى ذلك أن عملية البناء الاقتصادى لا تهدف الا لإقامة صناعات دفاعية متطورة تكنولوجيا، وان اى اهداف اخرى تأتى تالية لذلك الهدف وربما كانت لا ترقى فى اهميتها اليه بأي حال، وفى الوقت ذاته تحرص الصين على الاستفادة من التجربة السوفييتية فى مجال الصناعات الدفاعية، ولذلك تصر القيادة الصينية على ان تكون الصناعات الدفاعية الصينية قابلة للتحويل الى الصناعات المدنية والعكس صحيح، وفى العام 1994 كانت نسبة انتاج المنتوجات المدنية الى نسبة انتاج المنتوجات العسكرية فى المجتمع الدفاعى الصينى كنسبة 80% الى 20%، وما لم يحدث تغير فى الموقف الإقليمي، فإن هذه النسبة ربما لا تشهد أى تغيير، وعموماً تعد نسبة انتاج المنتوجات العسكرية (20%) نسبة عالية بالنظر الى ضخامة المجمع الصناعى الدفاعى الصيني الذى يعمل به حوالى 4.9 مليون عامل.

بيع الأسلحة الصينية

حرصت الولايات المتحدة، منذ بضعة اعوام، على إدخال الصين فى سلسلة من الاتفاقات والتعاقدات البيئية التى تجنب الولايات المتحدة مخاطر الانعكاسات السلبية لانتشار تكنولوجيا السلاح الصينية، ففى اكتوبر 1994 وقعت الصين والولايات المتحدة اتفاقا يقضى بالحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ الصينية فى مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد الصين منذ اغسطس 1993

كما وقع البلدان اتفاقاً آخر فى اكتوبر 1994 ايضاً للتعاون فى تحويل شركات الاسلحة والمعدات العسكرية الى صناعات مدنية، كما ابدت الولايات المتحدة الحرص على اكتساب تأييد الصين للاتفاق الامريكى مع كوريا الشمالية حول برنامجها النووى.

لكن أهم نقاط الخلاف فى الاعوام الاخيرة تمثل فى مبيعات السلاح الصينية لباكستان وايران. فوفقا لتقارير امريكية، فإن الصين زودت ايران بتكنولوجيا من شأنها ان تطور الترسانة النووية الايرانية من خلال مساهمتها فى اقامة مفاعلين يعملان بالمياه الثقيلة فى ايران، وتزويدها بمنظومات توجيه الصواريخ، ووفقاً للتقارير الامريكية ايضا، فان الصين زودت باكستان بأجزاء صواريخ يمكن استخدامها فى تصنيع الصواريخ الباكستانية من طراز ام 11.

وقد رفضت الصين تلك التقارير، وأكدت عدم مخالفتها للقانون الدولى، وحين تسربت معلومات عن تعهد صيني بعدم بيع مفاعلات نووية لإيران، اسرع وزير الخارجية الصيني الى نفي الالتزام بتعهد من هذا القبيل، مؤكدا سريان صفقة بيع المفاعلات النووية الصينية لإيران. كما رفضت الصين طلباً امريكياً بعدم تزويد باكستان بمعدات حساسة فى المستقبل اثناء المباحثات بين مسئولى البلدين فى مارس 1996

تحديث المؤسسة العسكرية الصينية

تراقب الولايات المتحدة تنامى قوة الجيش الصيني على اثر خطط التحديث العسكرية الصينية وتزايد الانفاق العسكرى وواردات السلاح والتكنولوجيا الروسية والغربية بما زاد من التطور النوعى للمؤسسة العسكرية

فخلال الاعوام الخمسة الماضية ازداد الانفاق العسكرى الصينى بما يعادل 40% وطبقاً لإحصاءات المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية، فان الصين ثالث دولة فى العالم من حيث حجم الانفاق العسكرى، وتوضح خطط الحكومة الصينية استمراراً في هذا النهج، ففي الدورة الرابعة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، عرض (لي بنج)، رئيس الوزراء الصيني، الخطة الخمسية التاسعة لبلاده 96/2000 تضمنت ميزانية 1996 زيادة تصل الى 9.9% فى الانفاق العسكرى

وكانت الصين قد خفضت قواتها المسلحة فى عام 1990 بنسبة 25% ليصل الى 3.2 مليون جندى مقابل 4.24مليون عام 1987، ووصل التخفيض التالى للقوات المسلحة بعدد القوات الى 2.5مليون، وذلك بهدف الاهتمام بتحديث المؤسسة العسكرية وتحسين نوعيتها كما مكّنتها الصفقات العسكرية مع روسيا من حيازة تكنولوجيا الصواريخ المتقدمة والغواصات والطائرات الروسية عالية التكنولوجيا.

ورغم ان السياسيين الامريكيين لا يزالون يرون ان الصين لم تصل بعد الى الوضع الذى تستطيع به التأثير على المصالح الامريكية او تهديدها، إلا ان بعض الاستراتيجيين الامريكيين ينظرون الى الصين كتهديد محتمل للمصالح الامريكية فى الباسيفيكى على المدى البعيد، وربما خلال 10 او 15سنة، ومما يضاعف من المخاوف الامريكية تنامى دور الجيش فى السياسة الصينية بعد ضم نسبة كبيرة من كبار الضباط الى اللجنة المركزية التى تمثل الهيئة القيادية للحزب الشيوعي، بما اصبحوا معه يمثلون ربع عدد اعضاء اللجنة البالغ عددهم 190 عضوا.

السياسة الدفاعية للقوى المتوسطة والاقليمية